"منشورات الحرية"

من هم الطلبة اليساريون؟
(من هم القاعديون؟)

القاعديون التقدميون
المبادرة الجماهيرية
مجموعة بنيس
الكراس
طلبة البرنامج المرحلي

إعداد: سعيد عبو

تقديم: محمد الهلالي

عنوان الكتاب:
من هم الطلبة اليساريون؟
من هم القاعديون؟
إعداد:
سعيد عبو
تقديم:
محمد الهلالي
الإيداع القانوني: 510/98

الطبعة الأولى:

الناشر:
منشورات الحرية.
معالجة النص والإخراج العام:
قسم النشر بسانتا كروز
السحب: مطابع أمبريال
8، ساحة العلويين-الرباط
الهاتف: 65 61 76
الفاكس: 71 61 76

"منشورات الحرية"
يشرف عليها: محمد الهلالي

صدر ضمن منشورات الحرية:

1- الإسلام السياسي (نشأته، مكوناته،آفاقه)
تأليف: أوليڤيي روى - ترجمة: م. أعراب و ب. المكي.
2- من هم الطلبة اليساريون؟ من هم القاعديون؟ إعداد: سعيد عبو.

وسيصدر قريبا:

3- ماهو المجتمع المدني؟
تأليف وترجمة: مصطفى أعراب ومحمد الهلالي

تقديم

-1-

للمغرب دينٌ على طلابه الذين أيقظوا الأسئلة الحديثة في سراديب مؤسساته، وشيدوا لها مسالك لتعبر نحو معنى سعيد للتاريخ. وهذا الدين يوجد أمامنا، يسائلنا عن معناه. يسائل الذين يعترفون به والذين يتجاهلونه والذين لا يعون بوجوده.

من الممكن تفسير العداوة المرة والمدمرة التي ولدتها ممارسات الطلبة اليساريين، هنا وهناك، في هذا الآن أو ذاك، بالجدة التي مثلتها سلوكاتهم وأحلامهم وأساليب تعاطيهم مع الأشياء والتاريخ، وبالحدة التي اتسمت بها شعاراتهم.

وهب الطلبة الثوريون أنفسهم لمعتقداتهم، وكأنهم يخلصون لتقليد رمزي قديم سنه النبي ابراهيم: تقليد التضحية المؤسسة على الهبة والإخلاص وقبول الخضوع.

إنها مدينة جديدة فتحت. وصول بعد هجرة. انتظار مؤقت في مكان مسحت علامات عنفه. يوحي بعدم إلزامه بالتمرد عليه. تظهر الهبة كقرار ذاتي، كبذل بدون أخذ، كبذل بدون مقابل، كعطاء وليست كمبادلة. تعلن الهبة عن وجود الرغبة في التضحية، عن الإستعداد للتضحية. فتصبح الهبة بذلك بوابة التضحية.

-2-

يخضع القادمون الجدد لعملية استبدال الإسم. وهي عملية مقنعة. فوفق أية شروط تتم؟ هل تتم مثلا وفق تعاقد بين مجموعات الطلبة؟ أم وفق فرض قانون يفرض ذلك الإستبدال؟

قبل التضحية المعلنة-نحو أفق الآتي، قبل التضحية التي تتحقق-تعاش-بحضور شهود-أحياء وأموات، توجد التضحية الأولية-الأولى-الخفية، التي تنسل إلى جسم الإسم، فتستقر فيه محوا كاتبا لإسم جماعي-صفة شخصية.

يسود بهذا الإستبدال الناتج عن التضحية إسم الرفيق كإسم جماعي-شخصي، اسم ينحو نحو انتزاع المسمى من أسر قدسية وطبقية الإسم، قد يتعلق الأمر باسم سياسي-شخصي.

إن عملية التسمية-اللاتسمية هذه تخترقها رغبة تسييد الجماعي في الفردي، وتغييب الفردي في الجماعي. إنه احتفال خاص بالبراكسيس، وامتلاء خاص بالموضوعية.

يحتفل الرفيق بولوجه المكان-الحرم. مجال الجماعة الجديدة والتمثيلية. تمثيلية الجيل، تمثيلية الحداثة، تمثيلية القيم الكونية، تمثيلية الرفاق وفق قواعد الديمقراطية الليبرالية. إنها لذة ولوج المعنى التاريخي للتاريخ.

-3-

من يقبل هبة الرفيق؟ من يقبل هبة الرفاق الذين كلفوا باستقبال هبة الرفيق والتأكد من صحتها-إقرار الحقيقة وفق مقاييس الحرم. فلا تضحية بدون التزام. ولاالتزام بدون قبول الإلتزام: أن يقبل الرفيق الإلتزام، وأن تقبل جماعة الرفاق التزامه وتصدق قبوله الإلتزام أمامهم. الوقوف أمام أسناد الحقيقة الجدد.

تقدم التضحية كفقدان وكنعيم: سنفقد الإسم لننعم باسم آخر، سنفقد المدينة لنعيش في مدينة أخرى، سنفقد الجسد لننعم بالخلود في تاريخ آخر غير تاريخ النبي ابراهيم-الأب-واضع التسمية-الذي تمردنا عليه-باحتلالنا لموقع المسمي لأنفسنا.

-4-

أن نوجد معناه أن نحتج، وكأننا نوجد لنحتج. نقدم أنفسنا مالكين للحقيقة، مالكين الحجة التي لا تقهرها حجة. وتقديم الحجة القاهرة يعني أيضا استعدادا لممارسة القهر بالحجة، وبدونها، أي بالقوة. فإذا كانت حججنا كرفاق قوية فكان يجب أن تكون قوتنا أقوى: إن التضحية تتكلم لغات الجسم. أمرت الرأسمالية الأمبريالية الآباء بالتضحية بالأبناء، فلبوا الأمر بخضوع الأسياد المنهزمين والمستفيدين من هزائمهم. فلم ينقذنا أحد من الموت-الحياة الميتة. فقررنا أن نختار منقذنا: الأب-الرفيق، والرفاق-الآباء... وبما أننا لا نتكلم نفس اللغة، وبما أن الأشياء لا تنطق، وبما أن الثورة هي قبل كل شيء معنى الثورة، فقد عوقبنا بالبحث عن معنى موحد للتضحية والإلتزام والنضال... معنى ينفلت منا باستمرار.

-5-

أراد الطلبة اليساريون المغاربة، الطلبة القاعديون، الطلبة المناضلون الجذريون أن يساهموا في تقديم معنى جديد للحرية، للإلتزام، للممارسة النضالية، للعدالة الإجتماعية، للحداثة والتقدم. وقدموا تضحيات كبرى في سبيل ذلك. وواجهوا بصمود وشجاعة كل أشكال القمع والتضليل والتحايل التي استهدفت اجتثاثهم. ومثلوا رأيا شجاعا في المواقع التي وجدوا فيها. ومن واجب تاريخ بلدهم أن يفخر بهم.

أما الخلافات والخصومات التي تخرج من صلب ممارساتهم ومن مختلف سبل تفكيرهم، والتي تصل أحيانا حد الإقصاء والتجريد من الهوية الثورية، فيمكن التفكير فيها من خلال هذا التساؤل: أية تضحية تلائم التزام المناضل اليساري؟

محمد الهلالي

القاعديون التقدميون

الأرضية

تقديم

تأتي الأرضية هاته بعد نقاشات دامت ست لقاءات حيث انبثقت عن اللقاء السادس لجنة تطوعية لصياغة مجمل النقاشات التي دارت خلال اللقاءات المذكورة. وتأسيسا على هذا ستتناول هذه الأرضية المحاور التي حددها اللقاء الأول: موقع الحركة الطلابية، إمكانياتها، مهامها من خلال رصد موجز للسمات العامة للواقع السياسي للمجتمع المغربي بعد الإستقلال الشكلي حتى الآن وضمنه تحديد طبيعة النظام ببلادنا والحركة الطلابية إلى حدود المؤتمر 15 والحظر التعسفي ثم رفع الحظر فالمؤتمر 16 مع تحديد ظروف انعقاده ونتائجه وأخيرا تحديد المبادئ الأربعة في أفق المؤتمر 17 والمهام المطروحة على الحركة الطلابية إنجازها.

* موقع الحركة الطلابية وإمكانياتها:

إن تحديد موقع الحركة الطلابية يظل مرتبطا بحركة الصراع الطبقي ببلادنا الشيء الذي يجعلنا مضطرين إلى الحديث عن الإطار السياسي العام لحركة هذا الصراع في تاريخيته حيث احتلت الحركة الطلابية مكانها إلى جانب الحركة الجماهيرية باعتبارها جزء لا يتجزأ من هذه الأخيرة.

أ) الإطار العام للواقع السياسي والإقتصادي للمجتمع المغربي منذ الإستقلال الشكلي حتى الآن:

بعد تجذر الحركة الوطنية وذلك بالتحاق الجماهير الكادحة وفرضها أسلوب الكفاح المسلح داخلها جاءت مؤامرة "اكس ليبان" كصيغة سياسية لإجهاض هذا المد المتجذر من أجل الحفاظ على مصالح الأمبريالية بالبلاد وذلك

بالإعتماد على عملاء محليين يوفرون شروط اتمام تشكيل طبقة كمبرادورية تربط البلاد بعجلة الزمبريالية علي كافة المستويات. فعلى الصعيد الإقتصادي ربط الإقتصاد المحلي بالسوق الأمبريالية ودمجه وفق التوزيع الدولي للعمل. وعلى المستوى السياسي اجهاض ارادة الشعوب في الإنعتاق والتحرر الوطني أما على الصعيد الأيديولوجي، فرض الهيمنة الفكرية للأمبريالية والرجعية بتركيز وترويج الفكر الإستيلابي الأمبريالي والرجعي ويأتي دخول قيادة الحركة الوطنية في مؤامرة "اكس ليبان" وتزكيتها لها وصولا إلى حكومة "عبد الله ابراهيم" مساهمة في تثبيت الحكم لركائزه الإقتصادية والسياسية بتكريس النهب والإستغلال المتزايدين للجماهير الشعبية وتسخير خيرات البلاد لخدمة مصالحه الطبقية ومصالح أسياده الأمبرياليين والسياسية بالقضاء على المقاومة وجيش التحرير كعناصر متجذرة داخل الحركة الوطنية حيث عرفت مرحلة ما بعد 1960 سلسلة من الهجومات الخطيرة للنظام على مجموعة من مكتسبات الجماهير الشعبية التي توجت بقرار "بالعباس" وزير التعليم آنذاك والهادف إلى ترسيم نخبوية التعليم وطبقيته كل هذا أدى إلى انتفاضة 23 مارس 1965 المجيدة التي عبرت فيها الجماهير عن سخطها ورفضها لسياسة الحكم القائم الذي نهج سياسة قمعية اتجاه نضالاتها (الطرد، المحاكمات الصورية، اعدامات جماعية...) في نفس الوقت صاحب هذا القمع تغطية سياسية ديماغوجية (الإنتخابات، الدستور، الدمقراطية) ورغم الجزر الذي عرفته الحركة الجماهيرية بعد انتفاضة 1965 فلقد تمكنت من استعادة أنفاسها بأشكال متقدمة ومتجذرة خصوصا بعد بروز تيار فكري وسياسي جديد على الساحة الوطنية كتعبير شرعي عن هذا التجذر متجاوزا الأطروحات البرجوازية الصغيرة والمتوسطة التي عجزت عن قيادة الجماهير المغربية من أجل التحرر والإنعتاق من الإستغلال والهيمنة الأمبريالية وعملائها المحليين وبروز حركة متجذرة في صفوف الثورة الفلسطينية وتأثير الثورة الثقافية الصينية والمد التحرري المتقدم الذي عرفته مجموعة من شعوب العالم، كلها عوامل ساعدت على بروز هذا التيار المتقدم على مستوى أطروحاته السياسية وممارسته النضالية. أما على المستوى الإجتماعي فلقد أفرزت الطبيعة اللاوطنية واللاديمقراطية واللاشعبية للنظام مزيدا من إفقار الجماهير الشعبية ومزيدا من تعميق الفوارق الطبقية، وكذا الهجوم الشرس على العديد من مكتسبات الحركة الجماهيرية. بالإضافة إلى تكريس الثقافة الأمبريالية والرجعية التي لا يمكنها بأي شكل من الأشكال الإستجابة إلى طموحات الجماهير الشعبية المغربية في الإنعتاق والتحرر من الإستغلال والتبعية.

لقد تميزت فترة السبعينات بالمزيد من تمتين وتعميق التبعية الإقتصادية والسياسية للبلاد بالأمبريالية، وفي هذا الصدد نشير إلى عملية المغربة التي لم تستفد منها سوى الطبقة الحاكمة وبعض الفئات العليا من البرجوازية المتوسطة وبالمقابل تصعيد استغلال ونهب وتكديح الجماهير الشعبية. كما عرفت الطبقة الحاكمة المزيد من احتداد أزمتها الداخلية الناتجة عن احتداد الصراع الطبقي من جهة وأزمة الأمبريالية من جهة أخرى حيث عرفت الإستثمارات المنتجة انخفاضا مهولا ومستمرا على المستوى الزراعي والصناعي، إضافة إلى إغراق البلاد بالقروض الخارجية وعجز الطبقة الكمبرادورية عن تسديد هذه الديون مما زاد في تعميق التبعية

الهيكلية للإمبريالية، كما عرفت عدة قطاعات اجتماعية (التعليم، الصحة...) تدهورا كبيرا وكذا ارتفاع الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتدهور القوة الشرائية للجماهير الكادحة بشكل كبير من جراء الإرتفاع المهول للأسعار الذي عرفته البلاد (التضخم) وجاءت سياسة التقشف (تصميم 78 / 1980) لتصرف الأزمة على حساب الجماهير الشعبية الكادحة، ومن تجلياتها:

-تجميد الأجور ورفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

- تخفيض مصاريف الدولة في القطاعات التي لا تخدم مصلحة الطبقة الحاكمة (القطاعات العامة)

- إلغاء دور صندوق الموازنة.

إن تزايد نهب واستغلال الجماهير إضافة إلى تدهور مستواها المعاشي وخنق حريتها الدمقراطية والسياسية قد شكل أرضية انطلاق لحركة جماهيرية واسعة حيث خاضت الجماهير بمختلف القطاعات عدة نضالات (الطبقة العاملة (الفوفاط، النسيج..) الفلاحين (أولاد خليفة..)) ووجهت بحملة قمعية شرسة من طرف الحكم الذي استهدف تصفية الجو السياسي للدخول في مرحلة جديدة، مرحلة ما يسمى "المغرب الجديد" و "المسلسل الدمقراطي" و "السلم الإجتماعي" و " الإجماع الوطني" وذلك بإعادة رص صفوف الطبقة الحاكمة من خلال إعادة حسم تناقضاتها الداخلية التي انفجرت بشكل دموي في صيغة محاولتين انقلابيتين عسكريتين (71 / 1972). فجاءت محاولة ما يسمي بـ "السلم الإجتماعي" لفك عزلة النظام وتوسيع قاعدته السياسية وذلك لجر الأحزاب البرجوازية الصغيرة إلى مستنقع "المسلسل الدمقراطي" لتشريع القمع ونهب الجماهير الشعبية الكادحة تحت شعار "تمتين الجبهة الداخلية..." ومواجهة العدو الخارجي"، هذه المحاولة التي باءت بالفشل إذ جسدت الحركة الجماهيرية بنضالاتها المستميتة الضرب الواضح لكل الشعارات الديماغوجية الوهمية، وهكذا شهدت الساحة الجماهيرية نضالات عفوية طويلة تميزت بالشمولية وطول النفس عبرت من خلالها الجماهير عن رفضها للركوع أمام مخطط وسياسة الحكم اللاوطنية واللاديمقراطة واللاشعبية اللذان يستهدفان تحميل عبء الأزمة البنيوية والهيكلية على عاتق الجماهير الشعبية وعلى حساب مصالحها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن ما يسمى بـ "المسلسل الديمقراطي" قد اتخذ أشكالا مختلفة تبعا لكل ظرف سياسي، ففي مرحلة المد النضالي للطبقة العاملة يأخذ شكل حوار مع النقابات كما تأتي "مناظرة افران" ضمن هذا السياق أيضا لتعطي نفسا جديدا لهذا المسلسل المزعوم متمثلا في طمس الواقع التعليمي المتردي ولجم أي رد فعل جماهيري تجاه هذه الأوضاع وكذا "الإصلاح" الرامي إلى اجتثاث الحركة الطلابية تحت شعار "ربط التعليم بالتنمية" ونفس الشيء نجده بالنسبة لـ"مناظرة الفلاحة" التي تأتي كتضليل للجماهير باعتبار أن سبب الأزمة هو سبب طبيعي (الجفاف) عوض وضع المشكل في مكانه الصحيح أي ضمن الأزمة الهيكلية للنظام.

ب- نضالات الحركة الطلابية إلى حدود الحظر التعسفي 24 يناير 1973:

لقد ظلت المهمة الأساسية للحركة الطلابية هي النضال إلى جانب الجماهير الشعبية من أجل تحقيق استقلال فعلي عبر نضالاتها المباشرة ضد الإستعمار وعملائه المحليين على كافة المستويات:

1- على المستوى الإقتصادي طالب المؤتمر الرابع لأو ط م المنعقد سنة 1959 بتأميم التجارة الخارجية، وبإصلاح زراعي جذري، وتنمية صناعية مستقلة بالبلاد.

2- على المستوى الثقافي خاض الإتحاد الوطني لطلبة المغرب اضرابا عاما سنة 1963 من أجل ثقافة وطنية عربية "وتعليم شعبي" وقد تعزز هذا الإضراب بتظاهرات كان لها صدى كبيرا على الصعيد الوطني والدولي.

3- على المستوى السياسي طالب بيان أزرو 1961 بتشكيل جمعية تأسيسية ودستور ديمقراطي في الوقت الذي تم فيه تركيز النظام لأسسه الإقتصادية والسياسية وبدأ يتخذ طابعا أكثر إطلاقية في خدمة مصالح الطبقات الأكثر رجعية كما تم خوض نضالات تضامنية مع حركة التحرر الوطنية عبر العالم كتعبير عن وعي الحركة الطلابية بالطابع العالمي للنضال ضد الأمبريالية (وفي 1963 نددت أ.و.ط.م بتزوير الإنتخابات وبالقمع الذي أنزله النظام على القوي الديمقراطية. مما أدى به إلى شن حملة قمعية على أ.و.ط.م (الحكم بالإعدام غيابيا على رئيس المنظمة). وتلت هذا كله أحداث 23 مارس 1965 التي عبرت من خلالها الجماهير الشعبية عامة والجماهير الطلابية خاصة عن رفضها للسياسة التعليمية التصفوية الطبقية واستهدفت حملات القمع السلطة عليها خنق الحريات العامة وتضييق مجال نشاط منظمتنا. وقد عكس كل من المؤتمر 11 و 12 هذه الوضعية حيث اضطر أحدهما إلى الإنعقاد في مقرات الإتحاد والآخر منع في وقت أول بدعوى طابعه السياسي.

ويأتي المؤتمر 13 ليعتبر القضية الفلسطينية قضية وطنية ويسجل أن تحرير فلسطين لا يتم إلا في إطار استراتيجية شاملة هادفة إلى تحرير الوطن العربي من الأمبريالية والصهيونية والرجعية.

كل هذه العوامل المرتبطة بتنامي نضالات الجماهير الشعبية دفعت بأ.و.ط.م عبر المؤتمر 13 إلي إعطاء تحليل متقدم للوضع السياسي في المغرب. وقد صيغ هذا التحليل بشكل دقيق في المؤتمر 15 الذي شكل تعبيرا واضحا عن نمو وتجذر الوعي النقابي والسياسي داخل الحركة الطلابية. وتجاوزا للحدود التي رسمها لها النهج البيروقراطي. وهذا ما جسدته بالفعل في المقررات والتوصيات وبذلك يكون المؤتمر الوطني 15 الذي شكل قفزة نوعية في تاريخ الحركة الطلابية، حيث سجل الحد الفاصل مع المفاهيم والممارسات الإصلاحية والإحتوائية ليطرح بكل وضوح:

على المستوى السياسي: طبيعة النظام كحكم لاوطني لاشعبي تبعي للأمبريالية اقتصاديا وسياسيا وايديولوجيا.

-طرح مشكل التعليم في إطاره الصحيح

-المساندة بكل وضوح لكل حركات التحرر والشعوب المناضلة.

علي المستوي التنظيمي: وضع المشكل التنظيمي في إطاره السياسي وطرح أشكال تنظيمية تتماشى مع التحول الكمي والنوعي للحركة الطلابية من أجل استيعاب كل طاقاتها النضالية.

على المستوى الثقافي: تركز على أهمية التظاهرات الثقافية في محاربة الفكر الإستيلابي والرجعي ورفع شعار جامعة موازية من أجل ثقافة شعبية لفضح مضمون الثقافة السائدة وأسسها الأيديولوجية.

إلا أن هذا لم يمنعه من منزلقات وأخطاء نذكر من بينها:

- الخلط بين العمل النقابي والعمل السياسي.
- تركيزه على تحديد الخلفية الأيديولوجية لممارسة القوى السياسية الإصلاحية بدل نقد برامجها وممارستها.
- تغليب طابع الصراع على طابع الوحدة، ضمن منظومات وحدة-نقد-وحدة.

-عدم استيعاب التفاوت بين وضعية الحركة الطلابية وقدرتها الذاتية والموضوعية والواقع الذاتي لمجموع الشعب المغربي.

وقد أدت مجمل هذه الإنتقادات والممارسات التي ارتبطت بها إلى التهميش النسبي للتناقض الرئيسي المتجسد في سياسة الحكم النخبوية والطبقية والمرتبطة بدواليب الأمبريالية، والإستعمار الجديد. والتركيز على التناقضات الهامشية والجانبية والإنزلاق في مستنقع الصراعات الحلقية التي فرضها وغذاها النهج البيروقراطي.

الحظر:

في إطار حملة القمع الشرسة التي تعرضت لها الحركة الجماهيرية ومختلف القوى الديمقراطية والتقدمية في البلاد يأتي حظر المنظمة في 24 يناير 1973 كتتويج لهذه الحملة. فيتخذ منه أصحاب النهج البيروقراطي ذريعة للتهجم على المؤتمر والهجوم على قيادة المؤتمر. محملينها مسؤولية الحظر. إن حظر المنظمة لا ينفصل عن ممارسات النظام تجاه نضالات الحركة الجماهيرية منذ الإستقلال الشكلي. هذه الممارسات التي اتخذت طابعا شموليا في بداية السبعينات.

ويأتي قرار الحظر التعسفي واعتقال ماتبقى من مسؤولي ومناضلي أ.و.ط.م كتتويج لهذه الحملات التي تعرضت لها مجمل القوى الديمقراطية والتقدمية للبلاد. ولقد تميزت السنوات الأولى من الحظر بالركود النسبي رغم ما تخللته من بعض النضالات التي خاضتها بعض الكليات وأساسا بعض المدارس والمعاهد العليا من أجل حل مشاكلها المادية الملموسة وإحياء ذكرى 24 يناير إلى حين طرح "الإصلاح الجامعي" (1976) المزعوم

والذي واجهته القواعد الطلابية بالرفض البات متمسكة بمنظمتها العتيدة والوحيدة أ.و.ط.م، ومؤكدة العزم على الإستمرار في النضال من أجل رفع المنع عنها وإطلاق سراح مسؤوليها. هذا في الوقت الذي انتهج فيه أصحاب النهج البيروقراطي المسالم بين قبول "الإصلاح الجامعي" المزعوم واعتباره خطوة على طريق استرجاع أ.و.ط.م والتأرجح بين الرفض والقبول. ثم الرفض الخجول لمراسيمه التطبيقية.

ويحتد الصراع حول المشكل التنظيمي القادر على استيعاب أوسع القواعد الطلابية من أجل استرجاع المنظمة، بين النهج البيروقراطي الذي اعتبر التعاضديات الفوقية كفيلة بتأطير نضالات الحركة الطلابية في حين اعتبرها النهج الديمقراطي القاعدي غير قادرة على استيعاب وتأطير الطاقات النضالية واعتبر أن هذه التعاضديات ليست إلا وسيلة لفرض الوصاية والحجر على القواعد الطلابية. إلا أنه لم يرق إلى مستوى طرح بديل متكامل يستند إلى الواقع الموضوعي والذاتي للحركة الطلابية. مكتفيا بالإشارة إلى مجالس المناضلين أو مجالس الطلبة.

التنسيق الطلابي:

لقد كاد التنسيق بين المدارس والمعاهد التي بادرت جمعية طلبة المدرسة المحمدية للمهندسين إلى طرحه أن يكون خطوة حاسمة على طريق توحيد نضالات الحركة الطلابية. وذلك بالتحاق ممثلي المؤسسات الأخرى به إلا أن إرادة الهيمنة والوصاية لدى النهج البيروقراطي جردته من مضمونه الكفاحي والنضالي وأسقطته في فوقية صارخة إذ لم يكن لأغلبية التعاضديات الملتحقة به أي سند جماهيري. وأغرقته في نقاشات حلقية عقيمة بعيدا عن القواعد الطلابية وحوفته عن مساره النضالي في توحيد نضالات الجماهير الطلابية من أجل استرجاع مشروعية أ.و.ط.م. فالنهج البيروقراطي لم يكن يستهدف من التنسيق سوي ابتزاز بعض المواقف السياسية يؤكد بها للحكم التزامه بالسلم الإجتماعي، وقدرته على جر الحركة الطلابية للإلتزام بذلك. إلا أن هذه المحاولات كانت تصطدم من داخل التنسيق نفسه بصمود ممثلي جل الجمعيات المناضلة وخارجه برفض أوتتبع القواعد الطلابية لنتائجه. لقد كان الصراع في العمق سياسيا بين تصور يحتقر الجماهير الطلابية ويحرمها من حقها في التقرير والتسيير ولا يرى الوحدة إلا في الكواليس باقتسام المناصب القيادية وتصور يؤمن بطاقات الجماهير وقدرتها علي العطاء والإبداع ويري الوحدة في ساحة النضال على أساس برنامج نضالي واضح خارج إطار "السلم الإجتماعي" ومستلزماته.

رفع الحظر ومابعده:

إن رفع الحظر عن أ.و.ط.م يشكل مكسبا للحركة الطلابية انتزعته بفضل نضالاتها وتضحياتها الجسيمة

خلال سنوات المنع التعسفي ويفضل مساندة القوى الديمقراطية والتقدمية في الداخل والخارج لهذا المطلب الديمقراطي. لكن سلبيات هامة وعلى رأسها استمرار الحكم في اعتقال ونفي مسؤولي أ.وط.م ومناضليه كانت ملازمة لهذا المكسب، محاولا بذلك افراغ المنظمة من محتواها الكفاحي، وعزلها عن نضالات الجماهير الشعبية، وترويدها بالقدر الذي يستلزم "السلم الإجتماعي" و"المسلسل الديمقراطي" والرهان على إمكانية احتوائها وفرض الوصاية عليها وجرها إلى مسلسل المسالمة والمهادنة من طرف النهج البيروقراطي والمسالم. وفي هذا الوقت اعتبرته أوسع القواعد الطلابية مكسب للحركة الطلابية ولكل القوى الديمقراطية والتقدمية موضحة الإطار الذي جاء فيه رفع الحظر والملابسات المحيطة به مؤكدة عزمها على إسقاط رهان الحكم وذلك من أجل إعطاء أ.و.ط.م محتواها النضالي الكفاحي وربط نضالات الحركة الطلابية بنضالات الشعب المغربي وهذا ما يتطلب بناؤه (أي أ.و.ط.م) بشكل قاعدي صلب على أساس مبادئ أ.و.ط.م ومقررات المؤتمر 15 من هذا المنطلق حددت القواعد الطلابية مهامها في تلك الفترة مؤكدة عزمها على النضال من أجل إطلاق سراح مسؤولي ومناضلي المؤتمر 15 والتهييء النضالي القاعدي للمؤتمر الوطني 16 على أساس برنامج نضالي يربط بين النضال من أجل المطالب المادية الملحة وإعادة بناء المنظمة بشكل صلب مما يتطلب تنسيقا فعليا بين الهيئات التمثيلية ويستمد مواقفه وقراراته من أوسع القواعد الطلابية مما يتطلب كذلك أشكالا تنظيمية ديمقراطية حقا وقاعدية فعلا. وهذا ما أدركته القواعد الطلابية حين أبدعت الهيكلة الديمقراطية القاعدية الممثلة في التعاضديات التنفيذية المنبثقة عن مجالس الطلبة حيث قطعت الجماهير الطلابية أشواطا على «طريق البناء القاعدي لأوط م لولا العرقلة المنهجية التي لقيتها من قبل النهج البيروقراطي. وإذا كان الصراع قد تمحور طيلة هذه الفترة حول الشكل التنظيمي وشكل التنسيق وتوقيت المؤتمر فإن جوهر الصراع كان سياسيا (كما حددنا سالفا) إلا أن هذا لم يمنع الطلبة القاعديين من الوقوع في بعض الأخطاء نذكر من بينها:

- التركيز على الخلافات حول المسألة التنظيمية بدلا من ربطها بالخطة النضالية وذلك بطرح برنامج نضالي مستعجل يستوجب النضال من أجل تحقيقه وإبرازه من خلال الممارسة النضالية ان أرقى شكل تنظيمي لتحقيق البرنامج هو الهيكلة القاعدية وليست التعاضديات ذات الطابع الفوقي مما أدى إلى طمس الطابع السياسي للصراع ضد النهج الإصلاحي الشوفيني والبيروقراطي ومما أدى أيضا إلى العرقلة النسبية لإنجاز المهام النضالية ليس فقط من أجل حل مشاكل الطلبة ولكن بالمساهمة أيضا في الحركة الجماهيرية العارمة التي عرفتها بلادنا في الشهور الأولى من تلك الفترة. كما يجب تسجيل أن حركة الطلبة القاعديين رغم حيويتها ورغم تعاطف الطلبة معها ظلت مفككة بدون تنسيق سواء علي مستوى الأهداف والبرنامج الذي ظل غامضا في العديد من جوانبه.

المؤتمر 16 ونتائجه:

لقد جاء المؤتمر 16 ليحسم مؤقتا الصراع حول التوجه لفائدة التحالف البيروقراطي الشوفيني الذي استطاع أن يستولي على قيادة أ.وط.م ليفرض ملتمسات ومقررات بيروقراطية لا تعبر عن مصالح الجماهير الطلابية ولم يراع فيه الشروط الموضوعية والذاتية للحركة الطلابية أنذاك بل سادت فيه ممارسات وأساليب لاديمقراطية في خوض الصراع وحسمه. ففرض توقيتا قسريا للمؤتمر. وانطلاقا من روح الهيمنة والوصاية التي تطبع ممارسات هذا النهج سجلت العديد من الخروقات داخل المؤتمر كقبول فيدرالية دون أخرى، افتتاح الجلسة من طرف الرئيس المنتخب في المؤتمر 14 مع وجود كلمة للرئيس الفعليوالمنتخب في المؤتمر 15، عدم تمثيلية كلية الآداب بفاس، تزكية العديد من الطلبة المؤتمرين المطعون فيهم، كبقول عضوية عضو مشبوه يدعي تمثيلية الطلبة بالعراق، مع أن العديد من الطلبة المغربة بالعراق فضحوا هذا الشخص من داخل قاعة المؤتمر وأوضحوا للجميع ممارساته الفاشستية وتواطئه مع المخابرات البوليسية العراقية إلى جو الإرهاب السياسي الذي ساد طيلة فترة المؤتمر.

البيان السياسي:

لم يرد فيه تحديد واضح وصريح لطبيعة النظام في الوقت الذي حددت فيه الجماهير الطلابية موقفها الصارم عبر مؤتمراتها وخصوصا المؤتمر الوطني 15 . فكان توضيحه للتناقض الرئيسي بصفة عامة وعائمة في بداية البيان وسرعان ما اختفى تحت مغازلة النظام ومطالبته بتصحيح بعض أخطائه (انتهاج ديبلوماسية جديدة) بلورة استراتيجية تمكن من تثمين الجبهة الداخلية) وذلك بهدف تغليط الجماهير الطلابية حول طبيعة النظام اللاوطنية واللاديمقراطية واللاشعبية. وما يمكن استخلاصه من البيان السياسي هو كونه مطبوع بالفكر الإصلاحي الشوفيني وذلك بتوهمه مالا يمكن تحقيقه في ظل النظام القائم (إقرار ديمقراطية حقيقية قوامها احترام سيادة الشعب وحق الجماهير في توجيه ومراقبة الحاكمين) وبسياسته المرحلية المتبنية للإجماع مع النظام وما يتطلب ذلك من «سلم اجتماعي» وتمتين الجبهة الداخلية إلى غيرها من الشعارات الخادعة.

المقرر التنظيمي:

لقد جاء المقرر التنظيمي للمؤتمر 16 لينفي كل المجهودات النضالية والإرادة الفعلية للجماهير الطلابية المغربية في بناء منظمتها أوطم بناء قاعديا صلبا يستوعب الطاقات النضالية للقواعد الطلابية ويمكنها من تسيير وتوجيه ومراقبة منظمتها حيث يستهدف المقرر توفير الإمكانيات للتوجه الإصلاحي الشوفيني للتحكم في

منظماتنا العتيدة والمناضلة عبر هيئاتها القيادية وجرها داخل "الإجماع الوطني". وفق مبتغيات المسلسل الديمقراطي والسلم الإجتماعي الشيء الذي تجسد في المقرر التنظيمي للمؤتمر 16 الذي ابتدأ ليس بمقارنة التعاضيات بالمجالس بل بمقارنة المجالس والتجمع العام وافتعال تناقض بينهما لإستخلاص أن التجمع العام هو الذي يبقي له حق التقرير وبعد ذلك بتسجيل أن التعاضدية هي الهيئة التنفيذية والتأكيد على أن التجمع العام هو الهيئة التقريرية. إلا أنه يتراجع وينفي ذلك فيما بعد لإعتبار أن التجمع العام لا يتيح الفرصة للنقاش العميق والتعبير الجماهيري للمواقف والإشكالات فيصبح بذلك للتعاضدية الحق في التقرير وإذا كان المؤتمر 16 في ظل الشروط الموضوعية والذاتية للحركة الطلابية وفي ظل الملابسات التي عرفها قد حسم الصراع لصالح النهج البيروقراطي المسالم فإن ذلك لم يمنع الحركة الطلابية من تجاوز نتائجه على كافة المستويات، بحيث جددت تشبثها بتعميم المنح وحق التسجيل وإقرار المعادلة وساهمت بالتعريف بقضية المعتقلين السياسيين وجعل 24 يناير يوما للمعتقل وعملت على تنظيم المهرجانات والأسابيع الثقافية التي كانت معززة بوجود عائلات المعتقلين السياسيين كما جسدت الشعار التاريخي للحركة الطلابية «لكل معركة جماهيرية صداها في الجامعة». أما فيما يخص القضية الفلسطينية فإلى جانب الأسابيع الثقافية الفلسطينية قد تم جعل 26 يناير يوما معبرا عن الإدانة الصارخة لكل أيادي الخيانة المقامرة بقضية الشعب الفلسطيني، من الرباط إلى عمان مرورا بالقاهرة والرياض.

وإذا كانت الحركة الطلابية قد قدمت خطوات على طريق تجاوز المؤتمر 16 وتوجهه المتخاذل والمسالم وإسقاط أكبر حلقة من الرهان مستندة إلى مبادئ أوطم وتراثه النضالي مقدمة المزيد من التضحيات فإن الطريق لازال شاقا وطويلا والنظام مازال بحكم طبيعته الطبقية ينتهز الفرص. فوضعه لمجانية التعليم وحق التسجيل موضوع نقاش وتراجعه على مبدأ التعليم بالمنح زيادة على العديد من القرارات التصفوية لتعطي الدليل القاطع على العداء الكبير الذي يكنه النظام للجماهير الشعبية عامة والجماهير الطلابية خاصة. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى مناظرة إفران أو على الأصح مناورة إفران المفروضة من طرف النظام، خلافا للأطروحات الإصلاحية التي حاولت إظهار هذه المناظرة على أنها حققت مكاسب سياسية ونقابية للحركة الطلابية بل أنها أعطت نفسا للجبهة الداخلية المزعومة التي بقيت توصياتها حبرا على ورق، إذ ماهي في الحقيقة إلا محاولة لترقيع وضع تعليمي طبقي متفسخ وتكبيل أي نضال جماهيري فعلي والتغطية على القرارات التصفوية من جهة وعلي الزيادات الأخيرة في المواد الغذائية الضرورية والأساسية ولفصل النضال الطلابي عن النضال الجماهيري.

على المستوى الثقافي:

وتأكيدا على تجاز الحركة الطلابية لنتائج المؤتمر 16 على المسوى الثقافي فقد تم الإسهام في فضح المفهوم

الطبقي والإستعماري للثقافة السائدة والعمل على خلق ثقافة شعبية تقدمية تستند إلى ماهو مشرق في تراثنا الشعبي، وما موجة الأسابيع الثقافية والندوات والعروض التي عرفتها أغلبية المؤسسات الجامعية وبمبادرة الهيئات القاعدية إلا دليل على ذلك.

على الصعيد النقابي:

ظل شعار «المكاسب تنتزع ولا تمنح» هو الشعار المركزي للحركة الطلابية وذلك بتصعيد النضال من أجل تحقيق المطالب المادية الملحة للحركة الطلابية وبابتداع أساليب راقية في النضال كأسلوب الإعتصام مثلا، والدفع بالحركة الطلابية إلى اتخاذ مواقع نضالية هامة ومتقدمة للوقوف أمام كل تراجع عن مكاسبها، وما معركة إرجاع المطرودين وإقرار المعادلة والتمسك بتعميم المنح وانتزاع مكاسب جديدة إلا دليل على ذلك أيضا وكل هذا بمبادرة القواعد الطلابية وغياب تام للقيادة. وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن المبادئ الأربعة لمنظمتنا تستقي مضمونها ومعناها من واقع الصراع الملموس وتطوره وليس من التعاريف المجردة والعامة. فلنعمل على تركيز الصراع الديمقراطي الذي يشكل أحد المكونات الأساسية ولنعمل على تجاوز وضرب كل تشويه أو مس أو تحريف لهذه المبادئ من منطلقات حزبية ضيقة تصرف على كاهل الحركة الطلابية.

البرنامج النضالي:

يعيش المغرب أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية كتعبير وكتجلي للأزمة الهيكلية التي يعاني منها النظام بسبب التبعية لمراكز التقرير الأمبريالي وتسخير خيرات بلادنا لخدمة الرأسمال الأجنبي. وهذه الأمة تجد لها انعكاسات خطيرة علي الواقع المعاشي للجاهير الشعبية، وانطلاقا من كون الجماهير الطلابية جزء لا يتجزء من الجماهير الشعبية فإنها لم تستثني ن المعاناة من انعكاسات هذه الأمة ماديا ومعنويا. إذن وانطلاقا من هذا لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل أو عزل المشاكل التي تعاني منها الجماهير الشعبية الكادحة بشكل عام وبالتالي لا يمكن إعطاء تفسير صحيح لأسباب هذه المشاكل إلا بربطها بسياسة النظام اللاوطني واللاديمقراطي واللاشعبي، وبالتالي ربطها بأزمته العامة الناتجة عن طبيعته الطبقية وتبعيته وخدمته لمصالح الرأسمال الأمبريالي وعملائه المحليين.

وانطلاقا من فهمنا الصحيح والسديد لحل مشاكل الحركة الطلابية والذي ينطلق من أن هذه المشاكل لا ولن تحل إلا بنضالات الجماهير الطلابية وبارتباطها بنضالات الجماهير الشعبية بشكل عام في أفق تحقيق وتجسيد شعار تعليم شعبي عربي ديمقراطي علماني وموحد.

انطلاقا من هذا نعتبر أن النضال في اتجاه تجسيد هذا الشعار يبتدئ بوضع برنامج نضالي وخطة نضالية

يراعيان مجمل الشروط والتي تعيشها الحركة الطلابية ذاتيا وموضوعيا حتى لاتسقط في الممارسات الإنتظارية والمهادنة كما هو شأن ممارسات قيادة المؤتمر 16 وحتى لاتسقط من جهة أخرى في ردود الفعل.
إن البرنامج الذي نعتبره سيشكل خطوة إلى الأمام في تثبيت ممارساتنا النضالية وتجذيرها وتوضيح أفقها يمكن لنا كطلبة قاعديين تقدميين أن نسطر نقاطه كالآتي:

على المستوى النقابي:

1- رفع وتجسيد شعار وضع مصلحة الحركة الطلابية فوق أي اعتبار وأي مصلحة ضيقة وذلك بالنضال من أجل حل المشاكل المادية والمعنوية للطلبة وهذا عن طريق وضع ملفات مطلبية مدققة على صعيد كل مؤسسة وبلورة ملف مطلبي شامل تناضل من أجل فرضه كافة الجماهير الطلابية على الصعيد الوطني والإعتماد على نضالات الجماهير الطلابية ي حل مشاكلها ويمكن تلخيص بعض النقاط التي يجب أن يتمحور حولها الملف المطلبي في: التأطير، التجهير، البرامج، المنح، الأحياء، المطاعم، النقل، الشغل، التطبيب...
2 - النضال من أجل الحفاظ على مبادئ أ.و.ط.م الأربعة والتشبث بأهدافه وتراثه النضالي وذلك بالتصدي لأي محاولة تسير في اتجاه التحريف والطمس والخرق والتشويه. وهذا لن يتأتى إلا بالحفاظ على الطابع الكفاحي لمنظمتنا وصيانته وذلك عن طريق تجنب الصراعات الهامشية والفوقية والتوضيح لأوسع الجماهير الطلابية الفرق والخط الفاصل بين الممارسات البيروقراطية والتخاذلية (مثلا ممارسات قيادة المؤتمر 16) وبين أ.و.ط.م كمنظمة لها مبادئ وأهداف وتاريخ نضالي.
- رصد أي ممارسة تمس بمبادئ أ.و.ط.م وفضحها جماهيريا.
- التصدي للممارسات التخاذلية والأساليب الهيمنية والإحتقارية للجماهير الطلابية (وفيما يخص المس بمبادئ المنظمة يمكن أن نعطي كأمثلة عليها مقررات المؤتمر 16 وانعكاساته السلبية:
* المقرر التنظيمي: مس بجماهيرية المنظمة وديمقراطيتها.
* البيان العام: مس بتقدميتها
هذا إضافة إلى عدة خروقات أخرى نقابية وثقافية وسياسية وتنظيمية حيث لم يتم التزام القيادة حتى بالمسائل التي قررتها هي نفسها في المؤتمر 16 .
3- العمل على تجسيد الشعار الذي رفعته الحركة الطلابية عبر تاريخها النضالي ولازالت ترفعه وهو شعار: استقلال الجامعة وديمقراطيتها.

* استقلال الجامعة:

ماديا: من حيث التسيير الإداري والميزانية المخصصة لها.

معنويا: من حيث تحديد دور الجامعة في عملية بناء الإقتصاد الوطني.

وذلك لا ينفصل عن ديمقراطيتها: جعلها من حيث البرامج منبرا للإشعاع العلمي الذي يخدم الجماهير الشعبية وليس منبرا لخدمة المصالح الإستعمارية (ترويج الثقافة الغربية الأمبريالية والثقافة الصهيونية).

ويمكن تجسيد شعار"استقلال الجامعة" مرحليا بـ:

- النضال من أجل الإعتراف بالأجهزة التمثيلية القاعدية لأوطم لأنه لحد الآن ليس هناك اعتراف قانوني بهذه الأجهزة والتعامل معها من طرف إدارة خاضع المراسيم التطبيقية للإصلاح والذي لا يعترف بهذه الأجهزة كممثل شرعي ووحيد للجماهير الطلابية.

- النضال من أجل تغيير وضعية الأحياء الجامعية وذلك بفصلها عن وزارة الداخلية (مديرو الأحياء الجامعية يعينون من طرف وزارة الداخلية).

- النضال ضد التدخل المباشر لأجهزة القمع في الأحياء والمؤسسات الجامعية وفضح شبكة المخابرات البوليسية داخل الأحياء والمؤسسات.

- النضال من أجل الحد بين السلطة الموضوعة بين العمداء والمديرين.

- النضال ضد الإصلاحات الجديدة، الميثاق الوطني للإصلاح الوطني للتعليم، وضد القوانين الداخلية للمؤسسات المفروضة على الطلبة وإيجاد بديل لها. ويمكن التنسيق مع النقابة الوطنية للتعليم العالي بهذا الصدد.

4- التضامن مع نضالات الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين وتلاميذ ورجال التعليم... من أجل تحقيق مطالبها المشروعة في تحسين وضعيتها المعاشية وممارسة حقها في التنظيم والتعبير والتجمع والإضراب والتظاهر وذلك بتجسيد شعار "لكل معركة جماهيرية صداها في الجامعة" عن طريق:

-التعريف بنضالات الجماهير الشعبية ومساندتها وربطها بنضالات الحركة الطلابية.

- البيانات التضامنية المساندة لها والموجهة للرأي العام الديمقراطي.

- الإضرابات والتظاهرات التضامنية.

5- النضال من أجل انتزاع المطالب الديمقراطية وعلى رأسها إطلاق سراح كافة المعتقلين سياسيين ونقابيين، مدنيين وعسكريين وعودة المنفيين إلى أرض الوطن دون قيد أو شرط.

وهذا تجسيد لشعار رفعته القواعد الطلابية وناضلت من أجل تحقيقه وما جعل 24 يناير كيوم للمعتقل والمنفي إلا دليل على ذلك ومن الأساليب الأخرى لتجسيد هذا الشعار:

- الكشف عن حقيقة "المسلسل الديمقراطي" و "المغرب الجديد" وذلك بفضح سياسة القمع المسطة على الجماهير

(غلاء المعيشة والزيادة في الأسعار كشكل من أشكال القمع الإقتصادي).

- الإبداع في خلق أساليب الدعم والنضال عن طريق:

* خلق لجن حقوق الإنسان

* تخليد ذكرى شهداء الحركة الجماهيرية والتعريف بالقضايا التي استشهدوا من أجلها وذلك من خلال الأنشطة الثقافية والمجلات والمهرجانات والمساندات المادية والمعنوية للمعتقلين وعائلاتهم.

6- تجسيد شعار "النضال من أجل ثقافة وطنية ديمقراطية شعبية" من خلال الندوات والأسابيع الثقافية وتكثيفها.

- نشر الإبداعات الهادفة وتشجيعها.

- محاربة الثقافة السائدة وتعريتها.

- محاربة الفكر الإستعماري والصهيوني.

- العمل على إصدار مجلات محلية بشكل مستمر ومنتظم.

7- مناهضة الهيمنة الأمبريالية ببلادنا، وفضح ارتباطات النظام معها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وثقافيا.

8- مساندة كفاح الشعب الفلسطيني البطل وذلك عن طريق:

-فضح الحصار المضروب على الثورة الفلسطينية بالمغرب.

- فضح العراقيل التي يعاني منها الطلبة الفلسطينيون داخل المغرب (تقليص العدد، مشكل المنح...)

- فضح ارتباطات النظام وعلاقاته بالصهيونية.

- مناهضة "كامب ديڤيد" وفضح مسابقة النظام في التهييء ومباركته له.

- فضح جميع الأنظمة الرجعية العربية المتآمرة على الثورة الفلسطينية.

- فضح المخططات الصهيونية والأمبريالية في المنطقة.

- التعريف بنضالات الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه ودعمه ماديا ومعنويا.

- العمل على إنجاز وتجسيد البرنامج الذي طرحه كل من المؤتمر 13 و 15 فيما يخص القضية الفلسطينية وإعطاء المضمون الحقيقي لإعتبار القضية الفلسطينية قضية وطنية وذلك عن طريق خلق لجان فلسطين لتنظيم المساندة للشعب الفلسطيني.

- إقامة أسابيع ومعرجانات في هذا المجال.

- التعريف بالقضية من خلال المجلات والندوات.

- تتبع تطورات القضية ونشرها باستمرار للطلبة.

- مساندة الثورة ماديا ومعنويا وتعميم الإطلاع على منشوراتها الإعلامية (يمكن التنسيق مع الإتحاد العام لطلبة فلسطين في هذا الشأن).

- إحياء الأيام المشهودة في تاريخ نضال الشعب الفلسطيني (يوم الأرض، يوم الشهيد، يوم المعتقل، يوم المرأة...)

9- المساندة والتعريف بنضالات حركت التحرر العربية والعالمية ضد الحلف الأمبريالي الصهيوني الرجعي. وربط علاقات نضالية بين منظمتنا أوطم والمنظمات الطلابية العالمية والعربية المناضلة في هذا الإتجاه.

10- النضال من أجل تحرير سبتة ومليلية والجزر الشمالية المستعمرة من طرف اسبانيا.

11- التعريف بقضية المرأة المغربية عموما والطالبة المغربية خصوصا والتعريف بمساهمتها في النضال إلى جانب الجماهير.

إن هذا البرنامج النضالي نعتبره برنامجا يجسد بالفعل مصالح الحركة الطلابية ويضعها فوق كل اعتبار وبالتالي فهو البرنامج الذي يمكن أن تلتف حوله أوسع القواعد الطلابية.

إن برنامجنا هذا كطلبة قاعديين تقدميين نحصنا فيه قدر الإمكان المهام الملقاة على عاتق الحركة الطلابية المغربية المناضلة بمراعاة لكافة شروطها الذاتية والموضوعية. وإن هذه المهام لا يمكن أن يلائمها ويستوعبها إلا الشكل التنظيمي الديمقراطي القاعدي الذي ناضلنا ولازلنا نناضل من أجله (اللجن القاعدية بشكلها الهرمي) لأنه يمكن من تصليب عود منظمتنا ويوفر إمكانية هيكلتها هيكلة قاعدية وصلبة. وإن كانت هناك من نواقص في هذا الشكل التنظيمي فيجب العمل على تدقيقه وتقديمه وليس إفراغه من مضمونه الحقيقي كما حصل في المقرر التنظيمي للمؤتمر 16 .

***

تحديد الإطرار العام لبروز الطلبة القاعديين

بعد تجذر نضالية الحركة الوطنية ضد الإستعمار المباشر نتيجة التحاق العنصر الكادح في بداية الخمسينات بهذه الحركة، وتجاوز الأساليب التي كانت تعتمدها القيادة السياسية، فرض عليها تبني أشكال الصراع المباشر بالإعتماد على الكفاح المسلح كوسيلة ذات الأولية تمكن الشعب المغربي من الخلاص والحسم مع المستعمر. في هذا الإطار تأتي اتفاقية "إيكس ليبان" كمحاولة من الإستعمار لتوقيف هذا المد الراديكالي المواجه له والذي بدأ يتجذر يوما بعد يوم ويأخذ أشكالا متطورة، حيث فتحت إمكانيات التنسيق وتوحيد القوى بين مجموع الحركات الوطنية على مستوى المغرب العربي. كما تأتي هذه الإتفاقية من أجل إيجاد صيغة وشكل جديد يضمن استمرارية الحفاظ على مصالح الإستعمار في المنطقة وذلك بالإعتماد على عملاء محليين، لتوفير شروط خلق طبقة كمبرادورية سائدة تضمن علاقة تبعية المغرب للإستعمار وذلك على المستوى الإقتصادي: بربط السوق المغربية بالسوق الأمبريالية ودمج الإقتصاد الوطني وفق التوزيع الدولي للعمل. على المستوى السياسي: الإندراج في الإستراتيجية الأمبريالية الهادفة إلي إجهاض إرادة الشعوب في التحرر الوطني. على المستوى الثقافي: فرض الهيمنة الفكرية للإستعمار. ويأتي دخول الحركة الوطنية في هذه اللعبة بتزكيتها لإتفاقية "إيكس ليبان" وصولا إلى "حكومة عبد الله ابراهيم". وما يمكن تسجيله هنا هو المكتسبات التي حققتها الجماهير في هذه المرحلة بالذات بقيادة الحركة الوطنية وفي وقت لم ينفرد فيه الحكم بعد بالسلطة - كالتحاق الأعداد الغفيرة من أبناء الشعب المغربي بالتعليم باعتباره مطلبا أساسيا للجماهير لما تعلقه على تعليم أبنائها من آمال كبيرة.

إلا أنه ما فتئ أن ثبت الحكم ركائزه الإقتصادية والسياسية حتى عمل على تهميش الحركة الوطنية مبتدئا بتصفية العناصر الراديكالية فيها وبالتالي عرفت مرحلة مابعد سنة 1960 سلسلة من التراجعات الخطيرة للنظام على عديد من مكتسبات الجماهير، توجت بقرار "بلعباس" (وزير التعليم آنذاك) الهادف إلى ترسيم

نخبوية التعليم الشيء الذي فجر غضب الجماهير المتراكم في انتفاضة مارس 1965 المجيدة، التي عبرت فيها الجماهير وبشكل واضح عن قطيعتها مع النظام (...) هذه الإنتفاضة التي كشفت عن الوجه القمعي للنظام، حيث واجهها بأبشع الأشكال القمعية، كما كشفت عن الطبيعة التخاذلية للأحزاب الإصلاحية، كما أنه كان لهذه الإنتفاضة تأثير كبير على تغيير مجرى الأحداث السياسية في المغرب.

رغم الجزر الذي عرفته الحركة الجماهيرية بعد الإنتفاضة، فقد استطاعت أن تستمد أنفاسها بأشكال أكثر تقدما وجذرية، خصوصا بعد بروز تيار فكري سياسي جديد على الساحة الوطنية، كتعبير شرعي على هذا التجذر متجاوزا الأطروحات الإصلاحية التي عجزت عن تقديم البديل الثوري من أجل قيادة الجماهير إلى الخلاص من قبضة الإستعمار والعملاء المحليين في إطار "الجمهورية الوطنية الديمقراطية الشعبية"، وبعد فشل البرجوازية الصغيرة العربية في تحقيق الإستقلال الوطني وبروز "الحركة الماركسية اللينينية" في صفوف الثورة الفلسطينية ونجاح الثورة الثقافية الصينية والمد التحرري الوطني الثوري الذي عرفته عدة شعوب، كلها عوامل ساعدت على فرز هذا التيار المتقدم والمتجذر على مستوى أطروحاته السياسية وممارسته النضالية.

ولم تكن الجامعة المغربية بطبيعة الحال مبتعدة أو منعزلة عن مجرى تطورات الصراع الطبقي الذي عرفته البلاد حيث أنه في إطار التبعية للأمبريالية وخدمة مصالحها، حاول الحكم تسخير التعليم، وفي هذا الإطار تسخير الجامعة، لخدمة التبعية الثقافية للأمبريالية ونشر الفكر الغيبي والخرافي في آن واحد وذلك من أجل تكوين أطر وكوادر تعزز الحكم وتحرص على خدمة مصالح الأمبريالية. الشيء الذي كان دائما يشحذ السخط الطلابي.. هذا السخط الذي أذكاه التوجه الإصلاحي، والذي مافتئ يتقدم ويتبلور من خلال تقدم الصراع وتقدم الأطروحات الجديدة على الساحة السياسية الوطنية حيث انعكس ذلك بشكل مباشر على الحركة الطلابية باعتبارها مركز الصراعات السياسية والأيديولوجية بظهور تيار طلابي جديد متجذر على مستوى مواجهته لمخططات الحكم الرجعي ومتجاوزا الطرح الإصلاحي، ليحدد أفقا بديلا للنضال الطلابي، حيث أن تبني الحركة الطلابية المغربية لهذا الإختيار المتقدم جعل نضاليتها تتجذر وتتقوى، وبذلك سجلت قفزة نوعية في نضالها ضد الحكم، ضمن نضال مجموع الشعب المغربي والتي صاغتها في مؤتمرها الوطني الخامس عشر.

تقييم تجربة الطلبة التقدميين:

إن أي تقييم لتجربة الطلبة التقدميين لا يمكن وضعه إلا في إطار ممارسة الطلبة التقدميين أنفسهم، وعلاقتهم بالإتحاد الوطني لطلبة المغرب عموما. إذن فالمسؤولية في تجربة الطلبة التقدميين ترجع لهم وحدهم بالأساس. كما نعتبر أن نقد أو مراجعة التجربة السابقة لا تضع التوجه العام والإختيار الأساسي والأفق النضالي للطلبة التقدميين موضع سؤال، إنما محاولة لحصر الأخطاء وتصحيحها للإستفادة منها وتجاوزها في معاركنا

المستقبلية وإبراز الإيجابيات والإعتماد طبعا عليها وتثبيتها في اتجاه تعزيز الإختيار الجذري الذي سطره تيار الطلبة التقدميين داخل الحركة الطلابية وأساسا في المؤتمر الوطني الخامس عشر.

إذن فالمؤتمر الوطني الخامس عشر شكل قفزة نوعية حيث أنه في إطار تجذر نضالية الحركة الطلابية المغربية ضد الحكم الرجعي، سجل الحد الفاصل مع المفاهيم والممارسات الإصلاحية والإحتوائية وطرح بكل وضوح:

على المستوى السياسي:

-طبيعة النظام كحكم لا شعبي لاوطني تبعي للأمبريالية إقتصاديا، سياسيا وإديولوجيا.

- مشكل التعليم في إطراه الصحيح.

- ربط النضال الطلابي بالنضال الجماهيري العام.

- المساندة بكل وضوح وصراحة لحركات التحرر والشعوب المناضلة. .

على المستوى التنظيمي:

-وضع المشكل التنظيمي في إطاره السياسي، وطرح أشكال تنظيمية تتماشى مع التحول الكمي والكيفي للحركة الطلابية، لإستيعاب كل طاقاتها النضالية.

على المستوى الثقافي:

ركز على أهمية التظاهرات الثقافية في محاربة الفكر الإستيلابي والرجعي، ورفع شعار جامعة موازية من أجل ثقافة شعبية، لفضح مضمون الثقافة السائدة، وأسسها الأيديولوجية.

لكن هذا لم يعفه من السقوط في أخطاء ومنزلقات نذكر منها:

- الخلط بين العمل النقابي الديمقراطي والعمل السياسي الثوري.

- تركيزه على تحديد الخلفية الأيديولوجية لممارسة القوى السياسية الإصلاحية عوض نقد برامجها وممارساتها.

-تغليب طابع الصراع على طابع الوحدة.

- عدم استيعاب التفاوت بين وضعية الحركة الطلابية وقدرتها الذاتية والموضوعية والواقع الذاتي لمجموع الشعب المغربي.

على المستوى الفدرالي:

- إذا كان التوجه اليساري قد خطط للتقسيم بهدف جر الحركة الطلابية إلى دائرة الإجماع، فإن للطلبة التقدميين مسؤولية في تزكية وتكريس ذلك، هذه التزكية التي تستقي جذورها من عدم تقييم تجربة جبهة

الطلبة التقدميين وتصحيح الأخطاء التي ارتكبت في إطار مسيرتها النضالية آنذاك، بحيث أنه تحكمت ممارسة حلقية ونظرة آلية للحركة الطلابية، وإغفال قدرة الجماهير على مواجهة كل الإحتواءات. الشيء الذي أدى إلى تزكية التقسيم الذي حصل على مستوى الفدرالية بعقد مجلس فيدرالي وتعميق ذلك الشرخ.

-عدم ضبط كيفية للتعامل فيما يخص قضية الصحراء مما أدى إلى احتداد الصراع فيما يخص هذه النقطة، وإهمال الدور الفعال الذي كان يجب عمله في اتجاه التعبئة القاعدية على أساس التشبث بأوطم كمنظمة تقدمية، مستقلة، جماهيرية وديمقراطية، وتثبيت موقعها النضالي بجانب الجماهير وخارج دائرة الإجماع.

- تعامل خاطئ مع قرار رفع الحظر عن أ.و.ط.م ورفع شعارات لا تستجيب وطموحات الحركة الطلابية، التي لم تنتظر، وشرعت في بناء أدواتها النضالية القاعدية على المستوى الوطني بحيث أن تسلسل المواقف تم إعلانه كالآتي: "قرار رفع الحظر كمؤامرة، ثم تراجع لفظي، قرن عقد المؤتمر 16 بإطلاق سراح مناضلي أوطم ومسؤوليه". ولم يكن إعتبار قرار رفع الحظر كمكسب وتقييمه الصحيح إلا بعد المسار النضالي الذي سلكه الطلبة القاعديون التقدميون بالداخل.

كما أنه في هذا الإتجاه، نسجل الإرادة الوحدوية التي عبرنا عنها في إطار فيدراليتنا، وانضباطنا لموقف مجلس التنسيق، الذي نادى بفسخ إطاري أوطم وتنظيم انتخابات موحدة وديمقراطية.

مهام الطلبة التقدميين:

إن مهامنا داخل الحركة الطلابية تتحدد جوهريا في العمل على وضعها من خلال منظمتها العتيدة أوطم في موقعها الطبيعي للدفاع عن مصالحها بجانب الشعب المغربي في نضاله ضد الحكم اللاوطني واللاشعبي واللاديمقراطي من أجل التحرر والإنعتاق.

وتتطلب هذه المهام لإنجازها بلورة برنامج نضالي للطلبة التقدميين يمكنهم عبر تقييم تجربتهم ومسيرتهم النضالية من الفعل في الصراع العام الذي يميز الساحة الجماهيرية انطلاقا من الموقع الذي يوجد فيه الطلبة التقدميون وبمراعات الظروف الذاتية والموضوعية للحركة الطلابية والحركة الجماهيرية عامة.

ومن جهة أخرى لا يمكن إنجاز هذه المهام وترجمتها ترجمة ملموسة في الساحة النضالية إلا إذا انطلقت وتماشت مع مستوى الوعي الفكري والسياسي لدى الحركة الطلابية قصد الدفع بها نحو فهم أوضاعها والعمل على تجذيرها عملا بالرؤية الشمولية للواقع المزري لوضعية الطلبة كفئة اجتماعية متجانسة في مرحلة انتقالية وسط البرجوازية الصغيرة وكذا للواقع المزري لأوضاع الجماهير الشعبية ببلادنا.

وفي هذا الإتجاه وارتكازا على أسس صلبة توفر شروط الإستمرارية والتجذر الجماهيري يمكن تلخيص برنامجنا المرحلي في النقاط التالية:

-نسج علاقات مع الجماهير الطلابية من أجل تقوية القاعدة الجماهيرية لأوطم الشرط الضروري لتقوية الطلبة التقدميين والعمل على أساس منظومة "وحدة-نقد-وحدة" في إطار الصراع الديمقراطي.

- النضال من أجل إعادة الإعتبار لمبادئ أوطم والإحتكام لها من أجل حل خلافات الحركة الطلابية.

- فضح طبيعة النظام اللاوطنية، اللاشعبية واللاديمقراطية والتعرية عن ارتباطه بالمصالح الأمبريالية والصهيونية.

-العمل على تفكيك التحالف المقدس والتحالف الهش بين النظام الرجعي والقوى الوطنية تحت أغطية "الإجماع الوطني" و "المسلسل الديمقراطي" للمساهمة في فضح مخططات النظام وزيف شعاراته وادعاءاته وفرض مكتسبات حقيقية للجماهير الشعبية.

- فضح كل الخروقات اللاديمقراطية والممارسات الحالية لقيادة أوطم التي لا تعمل إلا على تهميش دور الجماهير الطلابية في التسيير والمبادرة وضرب سافر لجماهيرية المنظمة.

- مساندة النضالات الجماهيرية والتعريف بالقمع المسلط عليها من طرف النظام الرجعي لدى الرأي العام الدولي وعلى رأسها نضالات الطبقة العاملة.

- المساندة والدعم للحركة الطلابية في الداخل والتعرية عن الضغوطات والقمع اللذان يتعرض لهما مناضلو أوطم في إطار النضال والدفاع عن مصالح الطلبة.

- العمل على إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، مدنيين، عسكريين ونقابيين، وعودة كافة المنفيين، النضال من أجل تحقيق الحريات السياسية والنقابية ببلادنا.

- مساندة الثورة الفلسطينية من خلال فضح المؤامرات التي تحاك ضدها من طرف الأنظمة الرجعية ومساندة كافة حركات التحرر والشعوب المناضلة عبر العالم والتعريف بها.

- النضال ضد الحرب والنعرة الشوفينية في منطقة المغرب العربي وإدانتها والنضال من أجل السلام في المنطقة.

- التركيز على العمل الثقافي الملتزم لدحض كل الأفكار والثقافات السلفية والغيبية في أفق خدمة ثقافة شعبية علمية تفجر طاقات الجماهير في اتجاه خدمة مصالحها ضد أعدائها التاريخيين.

- التعريف بوضعية المرأة المغربية بصفة عامة والطالبة المغربية بصفة خاصة.

- مساندة الطبقة العاملة وتبيان مصلحتها العليا في الوحدة النضالية وكذلك العمال المهاجرين.

وضعية الحركة الطلابية والمؤتمر 16:

يكتسي التعليم في بلادنا عنصرا هاما في الحياة السياسية المغربية، سواء من واجهة النظام التبعي لتحقيق التبعية الثقافية والتعليمية للمراكز الأمبريالية بإعادة إنتاج القيم الليبرالية والفكر الرجعي على مستوى

الجامعة وكافة المجالات الثقافية والأدبية والفنية. كل هذا في اتجاه خلق كوادر طيعة لتسيير دواليب دولة الإستعمار الجديد وبهذا تم الإحتفاظ على البنيات التعليمية الموروثة عن الإستعمار، سواء من مواجهة الجماهير الشعبية التي قاومت هذه البنيات التعليمية، ومن هنا يتبين الإهتمام البالغ الذي أعطاه الشعب المغربي لتعليم أبنائه حيث تمت مقاطعة المؤسسات التعليمية الإستعمارية بعدما انفجرت طموحات الجماهير الشعبية إبان الإستقلال الشكلي من أجل تعليم عربي علمي وموحد والتي كانت دائما تربط بين مشكل التعليم وطبيعة النظام ببلادنا.

انطلاقا من هذا الموقع الذي يحتله التعليم ببلادنا، فإن الإتحاد الوطني لطلبة المغرب الأداة التنظيمية والنضالية المعبرة عن مطامح الحركة الطلابية المغربية هذه الأداة التي ولدت من رحم التلاحم النضالي الذي أيده الطلبة المغاربة داخل جيش التحرير والمقاومة وحركة الطلبة المسلمين، نقول قد لعبت دورا هاما وأساسيا في الدفاع عن مصالح الجماهير الطلابية. فالحركة الطلابية المغربية تشكل رافدا من روافد الحركة التقدمية ببلادنا، بحيث أنها عبرت عبر مسيرتها النضالية عن مدى ربط أهدافها بهدف شعبنا سواء أثناء تواجد الإستعمار المباشر أو بعد الإستقلال الشكلي، حيث أنها لعبت دورا هاما في تحديد طبيعة الإستقلال المتمثل في الإستعمار الجديد مع فضح طبيعة النظام التبعية إلى جانب مناصرتها لحركات التحرر الوطني عبر العالم، الشيء الذي كلفها العديد من الإعتقالات والقمع الممنهج، وعلى سبيل الذكر لا الحصر، الحكم بالإعدام على رئيس أوطم عام 1963 لمجرد مساندة الثورة الجزائرية وفضح مخططات النظام ضدها.

ونظرا لهذا الترابط الوثيق بين الحركة الطلابية عبر منظمتها أوطم ونضال شعبنا من أجل التخلص من قبضة الإستعمار الجديد وبناء مجتمع ديمقراطي شعبي، فقد عاشت الحركة الطلابية المغربية ديناميكية شهدت خلالها انتعاش الصراع الأيديولوجي والسياسي، إلى جانب هذا فإن الحركة الطلابية ضمن معالجتهاللمشاكل التي يتعرض لها التعليم في بلادنا تضعها في الإطار العام الذي يواجه فيه شعبنا أبشع أساليب القمع والإستغلال الطبقي. ولقد تطورت مواقف المنظمة وصلابتها النضالية بتطور وتيرة الصراع الطبقي ببلادنا، ووجهت خلالها بشتى المؤامرات وكافة أساليب القمع، كانت قمتها قرار المنع الجائر، الذي دام زهاء ست سنوات، بقيت خلالها الحركة الطلابية صامدة بحيث عرفت الجامعة نضالات واجهت كل المخططات التي كانت تهدف احتواءها والنيل منها نذكر منها على الخصوص الإصلاح الجامعي سنة 1975 الذي كان هدفه تكوين هيئات معزولة تدعي تمثيلية الطلبة وتحاول إفراغ العمل النقابي الطلابي من مضمونه النضالي التقدمي، والمحاولات الإحتوائية اليائسة للمنظمة الرجعية (الإتحاد العام لطلبة المغرب)، وكل هذه النضالات تحت شعار الحركة الطلابية المركزي: رفع الحظر عن أوطم وإطلاق سراح كافة مسؤوليها ومناضليها المعتقلين وعدوة المغتربين منهم. هذا وقد تابعت الجماهير الطلابية نضالها عبر عدة أشكال حتى قرار 9 نونبر لإعادة شرعية أوطم. وهكذا فقد شكل رفع الحظر عن أوطم مكسبا للحركة الطلابية، بحيث أمام إصرارها وعزمها على الإستمرار في النضال واتجاهها في ابداع

الأشكال والأساليب التنظيمية الكفيلة بتأطير نضالات القواعد الطلابية، ورفضها للإصلاح الجامعي وأي بديل عن أوطم، لم يجد النظام بدا من رفع المنع محاولا في نفس الوقت إفراغها من محتواها الكفاحي والنضالي وعزلها عن نضالات الجماهير وترويضها بالقدر الذي يستلزمه "السلم الإجتماعي" و"المسلسل الديمقراطي" المزعوم.

من هذا التقييم لحدث رفع الحظر حددت القواعد الطلابية مهامها في تلك الفترة على أساس برنامج نضالي يربط بين النضال من أجل المطالب الملحة، وإعادة بناء المنظمة بشكل قاعدي صلب وقد قطعت الجماهير الطلابية أشواطا على طريق البناء القاعدي لولا العراقيل المنهجية التي لاقتها من طرف النهج البيروقراطي الإنشقاقي الذي لم يراع الشروط الموضوعية والذاتية للحركة الطلابية آنذاك ففرض توقيتا قسريا للمؤتمر، كقبول فيدرالية دون الأخرى، افتتاح الجلسة من طرف الرئيس المنتخب في المؤتمر 14 مع وجود كلمة للرئيس الفعلي والمنتخب في المؤتمر 15، عدم تمثيلية فرع فاس، تزكية العديد من الطلبة المؤتمرين المطعون فيهم، قبول عضوية عنصر مشبوه يدعي تمثيلية الطلبة بالعراق، مع أن العديد من الطلبة بالعراق فضحوا هذا الشخص من داخل قاعة المؤتمر وأوضحوا للجمع ممارساته الفاشستية وتواطئه مع المخابرات البوليسية العراقية...إلخ. إن الظروف التي انعقد فيها المؤتمر الوطني 16 تميزت من ناحية الوضع السياسي ببلادنا باستمرار تبني القوى الوطنية لسياسة الإجماع مع النظام، هذه التحولات السياسية في المغرب التي عرفت انعكاسا خطيرا على فيدرالية أروبا الغربية، بحيث أن المكتب الفيدرالي لسنة 76 انتهج ممارسة تناقض طموحات الجماهير الطلابية المادية والمعنوية ومع دورها النضالي إلى جانب الشعب المغربي من أجل تحسين أوضاعه وانتزاع مكاسبه الديمقراطية الحقيقية وتجلى ذلك بالخصوص في:

- عدم التضامن مع كفاحات الحركة الطلابية في الداخل.
- عدم التضامن مع المعتقلين السياسيين والسكوت عن محاكمة يناير 1977 .
- السكوت عن الدور الذي لعبه النظام المغربي في الهجوم على "بنين" وتدخلاته العسكرية في الزايير.
- عدم فضح تواطؤ النظام مع الصهيونية وتآمره على الشعب الفلسطيني وثورته.
- الرفض التام للدفاع والتنديد بالطرد التعسفي الذي أصدرته السلطات الفرنسية في حق بعض مناضلي أوطم.

كل هذه الممارسات اصطحبت بمحاولات لشحن التناقضات داخل الحركة الطلابية، وتنمية الحقد بين الطلبة باستعمال التحريض المبني على الإستفزازات والإفتراءات، وليتوج هذه الممارسات اللاقانونية واللاشرعية قام هذا التوجه بعقد مجلس فيدرالي سري، إلا أن التوجه الديمقراطي التقدمي داخل الحركة الطلابية لم يستوعب طبيعة المرحلة وعقد هو الآخر مجلسا عمق فيه ذلك الشرخ والإنقسام الذي ترجع المسؤولية الأساسية والكبرى فيه للتحالف الإصلاحي. على كل حال فالشيء الأكيد هو أن تواجد إطارين على مستوى أروبا الغربية قد

أضعف من فعالية أوطم وعزلها عن أغلبية الجماهير الطلابية، لكن التطورات التي عرفتها الساحة الطلابية في الداخل والتضحيات التي قدمها المناضلون المخلصون فرضت على النهج البيروقراطي الإنطباط للأمر الواقع بعد محاولة تكريس التقسيم بالداخل، بحيث تم بناء تنسيق وطني وحدوي في 6 ماي 1979 وإقرار مواقف وحدوية وديمقراطية ومنها الموقف الذي اتخذ من وضعية التقسيم بالخارج وكيفية معالجته والذي تجلى في حل الإطارين وإعادة انتخابات ديمقراطية وموحدة على صعيد كل الفروع. إلا أن التوجه المتعنت عمل على نسف نتائج هذا التنسيق، وبالتالي ضرب الطموحات الوحدوية التي عبر عنها مجموع الطلبة. ففي هذه الشروط لم تعط الإمكانيات للقواعد الطلابية خصوصا في فيدرالية أوربا الغربية للتحضير للمؤتمر والمساهمة الفعالة في تحديد التوجه السياسي والقرارات التنظيمية للإتحاد الوطني لطلبة المغرب، كما لم توفر أدنى شروط النقاش والصراع الديمقراطي.

لكن هذا انكس على أشغال المؤتمر وترجم في مقرراته:

-البيان السياسي:

لم يتضمن تحديدا واضحا وصريحا لطبيعة النظام في المغرب (في الوقت الذي حددت فيه الحركة الطلابية موقفها الصارم عبر مؤتمراتها وخصوصا المؤتمر الوطني 15، حيث تم تحديد النظام في المغرب كنظام لاشعبي لاوطني بيدق المعسكر الأمبريالي) فكان توضيح التناقض الرئيسي بصفة عامة وعائمة في بداية البيان وسرعان ما اختفى تحت سيادة عقلية مغازلة النظام ومطالبته بتصحيح بعض أخطائه "انتهاج ديبلوماسية جديدة"، "بلورة استراتيجية تمكن من تقوية الطاقات الدفاعية وتمتين الجبهة الداخلية..." (انظر البيان السياسي للمؤتمر 16) إلخ كما تمت دعوة الحركة الطلابية إلى التجنيد في معسكرات للتدريب مطالبا النظام بفتحها، الشيء الذي استهدف منه إثارة النزعة الشوفينية عند الجماهير الطلابية وشحذ حقدها على الشعب الجزائري من جهة، وتغليط الجماهير الطلابية حول طبيعة النظام اللاوطنية من جهة أخرى.

إن ما يمكن استخلاصه من البيان السياسي هو كونه مطبوع بالفكر الإصلاحي الشوفيني ذلك بتوهم ما لا يمكن تحقيقه في ظل النظام القائم "إقرار ديمقراطية حقيقية، قوامها احترام سيادة الشعب، وحق الجماهير في توجيه مراقبة الحاكمين" (انظر البيان السياسي للمؤتمر 16) بسياسة المرحلية المتبنية "للإجماع الوطني" مع النظام وما يتطلب ذلك من "سلم اجتماعي" و "تمتين الجبهة الداخلية" . إلخ من الشعارات الخادعة.

المقرر التنظيمي:

إذا انطلقنا من جوهر الصراع الذي خاضته الحركة الطلابية في الداخل بعد قرار 9 نونبر الذي أوضح إرادة الجماهير الطلابيةفي بناء منظمتها أوطم بناء قاعديا صلبا يستوعب الطاقات النضالية للقواعد الطلابية

ويمكنها من تسيير ومراقبة منظمتها، فإن المقرر التنظيمي للمؤتمر 16 ينفي كل المجهودات النضالية والإرادة الفعلية للقواعد الطلابية المغربية. حيث يستهدف توفير الإمكانيات للتوجه الإصلاحي الشوفيني للتحكم في منظمتنا المناضلة عبر هيئاتها القيادية وجرها داخل "الإجماع الوطني" وفق مبتغيات "المسلسل الديمقراطي" و "السلم الإجتماعي". الشيء الذي تجسد في المقررات التنظيمية للمؤتمر 16 الذي ابتدأ ليس بمقارنة التعاضديات والمجالس بل بمقارنة المجالس والتجمع العام وافتعال تناقض بينهما لإستخلاص أن التجمع العام هو الذي يبقى له حق التقرير. وبعد ذلك يقوم بتسجيل أن التعاضدية هي الهيئة التنفيذية والتأكيد على أن التجمع العام هو الهيئة التقريرية، إلا أنه يتراجع وينفي ذلك فيما بعد لإعتبار أن التجمع العام لا يتيح الفرصة للنقاش العميق والتعبير الجماهيري عن المواقف والإشكالات، هكذا يصبح للتعاضدية الحق في التقرير...، وبهذه العملية التغليطية يتم إفراغ المجالس القاعدية من مضمونها النضالي والحيلولة دون المشاركة الفعلية للقواعد الطلابية في الحياة ونشاطات أوطم وقراراتها. ومقابل ذلك تتم عملية تثبيت هيئات قيادية لديها التقرير في غياب القواعد.فمن هذا المنطلق فإن المؤتمر الوطني 16 قد شكل سواء من حيث توجهه النقابي أو السياسي أو التنظيمي أو من حيث الأساليب والممارسات التي سادت فيه والموقع النضالي للحركة الطلابية تراجعا نوعيا إلى الوراء ليس بالنسبة للمؤتمر 15 فقط، بل كذلك بالنسبة للمؤتمرات 12، 13، 14 إلا أنه في ظروف المنع والإشكالات التي واكبته أعطى إيجابية واحدة فقط وهي كونه أعطى الإطار الشرعي ومكن الوحدة التنظيمية للقواعد الطلابية. وهكذا إذا كان المؤتمر 16 في ظل الشروط الذاتية والموضوعية للحركة الطلابية وفي ظل الملابسات التي عرفها قد حسم الصراع لصالح النهج الإصلاحي البيروقراطي المسالم، إن ذلك لم يمنع الحركة الطلابية من تجاوز نتائجه على كل المستويات، بحيث جددت تشبثها بمبدأ تعميم المنح وحق التسجيل، وإقرار المعادلة وساهمت بالتعريف بقضية المعتقلين السياسيين كما جسدت بحق الشعار التاريخي للحركة الطلابية (لكل معركة جماهيرية صداها في الجامعة)، أما عن القضية الفلسطينية فقد كان إضراب 26 يناير جد معبر، والذي كان إدانة صارخة لكل أيادي الخيانة من الرباط إلى عمان مرورا بالقاهرة والرياض.

وإذا كانت الحركة الطلابية قد تقدمت خطوات على طريق تجاوز المؤتمر 16 وتوجيه المتخاذل والمسالم وإسقاط أكبر حلقة من الرهان مستندة إلى مبادئ أوطم وتراثه وتاريخه مقدمة المزيد من التضحيات، فإن الطريق مازال شاقا وطويلا، والنظام مازال بحكم طبيعته الطبقية ينتهز الفرص، فوضعه لمجانية التعليم وحق التسجيل موضوع نقاش، وتراجعه على مبدأ تعميم المنح زيادة على العديد من القرارات التصفوية يعطي الدليل الساطع عى العداء الذي يكنه النظام للجماهير وقواها المناضلة. وفي هذا الإطار لا يفوتنا ذكر "مناظرة إفران" أو على الأصح "مناورة إفران" المفروضة من طرف النظام، خلافا للأطروحات الإصلاحية التي حاولت إظهار هذه المناظرة على أساس أنها حققت مكاسب سياسية ونقابية للحركة الطلابية وأعطت نفسا جديدا للجبهة الداخلية المزعومة نقول بأن قرارات وتوصيات هذه المناظرة ظلت حبرا على ورق، إذ ما هي في الحقيقة إلا محاولة

لترقيع وضع تعليمي طبقي متفسخ وتكبيل أي نضال جماهيري فعلي والتغطية على القرارات التصفوية المخططة من جهة ومن جهة أخرى التغطية عى الزيادات الأخيرة في المواد الضرورية والأساسية للتغذية، ولفصل النضال الطلابي عن النضال الجماهيري بصفة عامة خصوصا بعد التجاوب الذي أصبحت تكتسيه النضالات الطلابية مع مجموع الجماهير الشعبية. أما على مستوى الفدرالية، فالمجلس الفيدرالي لسنة 79-80 صورة واضحة عن الممارسات التي سادت داخل المؤتمر، بحيث أنه عوض أن تكثف الجهود من أجل النسيق بين الفروع وتوسيع قاعدة أوطم، من أجل الدفاع عن مصالح الطلبة المادية والمعنوية، دخل في متاهات لا تخدم مصلحة الجماهير الطلابية في شيء. فإقصاء العديد من الفروع، وتهميش النقاش عبر مساطير مختلفة وممارسات غير مسؤولة مطبوعة باللاديمقراطية، وعدم التطرق للمشاكل الفعلية التي تتخبط فيها جماهير الطلبة (السكن، التسجيل، قرارات بوني، أمبير...) دليل قاطع على حلقية الفكر الإحتوائي الإصلاحي وعدم فعاليته أمام المشاكل الملحة.

واليوم، انطلاقا من هذا الموضوع، ووعيا منا بمسؤوليتنا والمهام الجسام الملقاة على عاتق الحركة الطلابية تتوجه إلى كل الطلبة مهما كانت خلافاتهم لمواجهة كل من يحاول عبثا جر أوطم إلى دائرة الإجماع وكذلك لإعادة منظمتنا إلى موقعها النضالي المعادي للنظام اللاشعبي اللاوطني عميل الأمبريالية والصهيونية، وتثبيت الطابع التقدمي لأوطم وإسهاما في النضال بجانب الجماهير الشعبية من أجل التحرر والإنعتاق من قبضة الإستعمار الجديد.

عاش أوطم مناصرا لنضال الجماهير الشعبية المغربية.

عاش أوطم منظمة تقدمية، جماهيرية، ديمقراطية ومستقلة.

المرجع: مجلة "الطالب التقدمي" الصادرة بفرنسا

المبادرة الجماهيرية

كلمتنا

من الأكيد أن المرحلة التي تجتازها الحركة الطلابية راهنا ، هي من أدق وأعقد المراحل التي عرفتها طوال تاريخها النضالي المجيد ، والذي يغطي فترة تمتد قرابة الربع من القرن في إطار منظمتها الصامدة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. ونحن لا نرى في ذلك - أبدا - وضعا شاذا أو استثناء ، بقدر ما تترجم من حيث المضمون ، الصيرورة الطبيعية للتصورات والتحولات التي تحكم مسار الحركة الجماهيرية عموما ، ومن ضمنها بالطبع الحركة الطلابية. وهذا ما ينفي كوننا نسجل ، أن هناك بالفعل مجموعة من القضايا و الإشكالات الحقيقية ، والتي تطرحها جدلية هذا التطور الآني والموضوعي ، والتي يبقى استيعابها وحسابها الدقيق ، هما القاعدة التي على أساسها يتم توظيف النتائج الإيجابية لهذه التطورات ، وبالتالي تقديم المسيرة النضالية للمنظمة الطلابية. إن غياب الاستيعاب العميق لطبيعة هذه الإشكالات ، وتحديد الشروط التي تتحكم فيها تحديدا واعيا من أجل استنباط الحلول الناجعة ومن تم التجاوز والدفع بعجلة التطور ... نقول أن غياب كل ذلك الآن ومنذ فترة ليست بالقصيرة ، جعل من عمليات التراكم والصراعات الخلقية الضيقة ، والمشاركة الضعيفة جدا - إن لم نقل المعدومة - للجماهير الطلابية صاحبة المصلحة الأولى والأخيرة ... كل ذلك يشكل عناوين الأزمة التي لم تعرف لحد الآن إلا الاتساع والتفاقم. لقد كانت خطوتنا ، بالضبط ، في "المبادرة الجماهيرية" من حيث أنها تمثل ، من جهة. التواصل والاستمرارية النضاليين لكل الجوانب الإيجابية والمشرقة في تجربتنا الماضية كطلبة تقدميين ، على قاعدة النقد والنقد الذاتي ، فهي أيضا من جهة أخرى ، المساهمة الفعلية والإيجابية - فكرا وممارسة - في تقديم و تطوير المسيرة النضالية للحركة الطلابية على أساس التحدي الصارم لكل رواسب ومخلفات المفاهيم والممارسات الخاطئة. في هذا الاتجاه ، فإننا نضع هنا بين يدي مجموع الجماهير الطلابية هذا الإسهام الذي يثير قضايا وإشكالات تكتسي أهمية قصوى في حاضر ومستقبل الحركة الطلابية المغربية ونعتبره محاولة جادة في بحث ونقاش الأسس العميقة لطبيعة الأزمة الراهنة وإمكانات تجاوزها من موقع الصراع الجماهيري الفاعل والممارسة العملية المنتجة.

الطلبة التقدميون المغاربة

المبادرة الجماهيرية

مقدمة

يطمح هذا المقال إلى الإسهام في النقاش الدائر حول قضايا النضال الذي تخوضه الحركة الطلابية المغربية في إطار منظمتها المناضلة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وهو إسهام أنطلق فيه من افتراض إمكان تصحيح النقاش ذاك . ولذلك فهو يدعي الجدة في بنائه المشكلات الحقيقية لهذا النقاش. ولكن ادعاءه ذلك يظل يحتاج إلى تبرير، أي إلى إقناع بصحة طرحه لتلك المشكلات ، والإقناع هذا لا يكون هو نفسه حقيقيا إلا بعمليته هذه التي تعطيه إمكانه وتشفع له ، معنى ذلك أن طريقه يجب أن يكون هو الحديث العلمي الذي لا يخشى فيقول الحق لومة لائم ، أي ذلك الذي يرى في نفسه طريقا لممارسة فاعلة ومنتجة ، تضع الحركة الطلابية في حجمها الطبيعي و(أيضا) في موقعها الحقيقي من النضال الوطني الديموقراطي الذي يخوضه شعبنا وقواه المناضلة.

إنني أضع هذا المقال كوجهة نظر مقترحة ، مفتوحة ، وقابلة للحوار على قاعدة امتلاك نظري – علمي لأهمية الحوار الديموقراطي الذي ينبغي أن يترشح ويتحول إلى قاعدة في الممارسة من أجل ا.و.ط.م. مناضلة جماهيرية ديموقراطية تقدمية ومستقلة.

يبدو من خلال موجة النقاشات التي تشهدها الساحة الطلابية في الآونة الأخيرة* أن الحديث عن أزمة الحركة الطلابية بات أكثر الموضوعات المطروحة إغراءا واستقطابا للمجهود النظري والسياسي الذي بدأ يشق طريقه داخل الجامعة دون أن يكون قادرا ، وبشكل حازم ، على تأسيس تقليد جديد في ممارسة الصراع الإيديولوجي الديموقراطي ، وإذا كان ذلك الحدث ، في أحد جوانبه مقاربة لواقع الحركة الطلابية من موقع تفكير وتنظير محددين ، فإنه من زاوية أخرى ، نتيجة طبيعية لجعل النقاشات التي خيضت حول

* سيكون حديثنا في فقراته الأولى مركزا حول الفترة الفاصلة بين قرار رفع الحظر وانتهاء انتخابات المندوبين إلى المؤتمر الوطني 17 في صيف 1981 .

الحركة الطلابية المغربية، وحول الرصيد النضالي لا .و.ط.م. من خلال أسئلة وإشكالات بات من المؤكد أنها ، في معظم صيغها ، عاجزة عن تملك هذا الواقع في أسسه وآلياته ، وهو أيضا حديث تتحكم فيه ثوابت في تفكير واقع الحركة الطلابية وفي معالجة معضلات ممارستها النضالية اليومية .

وإذا كان ما يعطى لهذا الحديث وحدته هو الاعتراف بالأزمة ، وهو اعتراف يكاد يكون عاما وسائدا ، فإن الاختلاف فيه يقع في النظر إلى الأسباب والعوامل التي هي قائمة وراء الأزمة ، أو بتعبير أدق ، الأسباب التي تنتج هذه الأزمة. في صدد هذا الاختلاف ، يمكن الحديث عن منظورين مركزيين يغطيان كل القراءة في واقع الحركة الطلابية المغربية . الأول وهو في موقع توجيه هذه الحركة ، ينطلق من اعتبار الأزمة في أساس العلاقة بين "أطراف" و "مكونات" الحركة الطلابية .

والثاني ، ويمكن اعتباره في موقع المعارضة ينطلق من زاوية هذه الأزمة كأمر قائم في أساس توجيه ا.و.ط.م. من المنطقي جدا أن يقوم الاختلاف سياسيا بين المنظورين المذكورين وهو اختلاف يجد مبرره الموضوعي في منطق الصراع الذي يحكم المنظمة الطلابية ويضع خطا سياسيا محددا - مهما اختلفت مكوناته - في موقع القيادة والتوجيه. في نفس الوقت الذي يضع خطا آخر في اتجاه المعارضة والرفض. ولكن هذا الاختلاف وإن بدا قائما في مستوى الصراع الإيديولوجي (هذا الأخير الذي يفضي - في النتيجة - إلى وضعية صراع معزول عن الجماهير وبالتالي إلى خلق بناء علاقة مع الجماهير ، فيما تغيب هذه الجماهير كعنصر فاعل ، متحولة إلى مادة خام تتقدم لاقتناء المعروضات من البضاعة السياسية التي يقدمها النقاش السائد) فإنه - أي الاختلاف - يظل منطلقا من نفس الأرضية النظرية والفكرية غير متجاوز لها ، بحيث يقوم على ما يمكن تسميته بالخطاب الإيديولوجي المسيطر.

ماهي إذن هذه الأرضية التي توحد المنظورين ، وهل لها علاقة مباشرة بما اصطلح على تسميته ب "الأزمة" ؟ أي هل تدخل من حيث هي وعي بالأزمة في تركيب هذه "الأزمة" نفسها ، ثم ماهي - حسب تقديرنا - هذه الأزمة.

الفصل الأول

تضعنا هذه الأسئلة مباشرة أمام نقاش (أو حديث) يصعب فيه الفصل بينها (أي الأسئلة) أو في أحسن الحالات يتعذر فيه إيجاد أو توفير صيغة معالجة تراتبية لها. ومن واقع التداخل والتشابك الذي تحمله معها هذه الأسئلة ، سنحاول - منهجيا - أن نجتهد في السيطرة عليها باقتراح صيغة تناول تراعي هذا التداخل من جهة ، دون أن تضحي من جهة ثانية ، بالوضوح - الفصل المنهجي المطلوب لمعالجتها ، لهذا سنضطر للتعرض للمنظورين اللذين يتضمنهما هذا الخطاب (المسيطر) في محاولة ما للتعرض إلى مرتكزاتها الإيديولوجية التي تنتج الاختلاف ، أو بالأصح الخلاف. ثم نأتي على نقاط اللقاء المشترك بينهما إيديولوجيا ، والقاعدة النظرية لهذا الالتقاء وصولا إلى تحليل هذا الخطاب السائد ونقده.

ا ـ الأزمة والمنظور المسيطر

تجدر الإشارة هنا ـ أولا ـ إلى التأكيد على أن المنظور المسيطر يتضمن اتجاهات سياسية ثلاث يمثل المؤتمر الوطني السادس عشر - ومقرراته وملاحقه والأدبيات السياسية والنقابية الصادرة عن مكونات قيادته - تعبيرها المركزي - لهذا لن نتعامل معه (أي المنظور) إلا بوصفه يشكل ككل مشروعا سياسيا متكاملا وبنية واحدة (1) تعكس وحدة المقررات الصادرة عن المؤتمر ، ووحدة المنطلقات السياسية. وهذا لا يمنعنا من رؤية علاقة الهيمنة داخل علاقة السيطرة لهذا المنظور ، فمن المؤكد أن هذه السيطرة في الأجهزة القيادية للمنظمة الطلابية محكومة بهيمنة طرف سياسي داخل التحالف المسيطر ، يوجهه ويعيد إنتاج سيطرته.

وإذا كانت السيطرة - أية سيطرة - مشروطة بعلاقة الهيمنة داخلها - هذه التي تحفظ وحدتها وتماسكها المطلوبين ، وتحددها أي تعيد إنتاج شروط وجودها - فإن صيغها متعددة من أغلبية ونسبية وغيرها في

---

1 . يحاول ـ مثلا ـ الطلبة الديموقراطيون ـ كفصيل في القيادة ـ تغييب هذه الحقيقة حينما يتعرضون على سبيل المثال ـ للمقرر التنظيمي الصادر عن المؤتمر 16 الذين يرون فيه اجحافا في حق مقترحاتهم التنظيمية (ورقة عملهم) ، ومدخلا لتكريس الهيمنة والتسلط ، من طرف الفصيل المهيمن في القيادة. ومجموع مواقفهم من هذه "الهيمنة التحكمية" موجودة في نشرتهم "الشباب الديموقراطي".

الشروط الملموسة للمنظمة. وهذه كلها أوجه لعملية واحدة أو علاقة واحدة : الهيمنة (2).
في قراءته لواقع الحركة الطلابية المغربية ، يقرر هذا التحالف بأن هذه تمر بأزمة. وعلى اختلاف التحليلات التي يبديها في هذه القراءة نستطيع التأكيد على أنها تقف على نفس الأرضية والمنطلق السياسيين ، وهي كما نرى من جهتنا، قراءة إيديولوجية لهذا الواقع بمنطق تفكير الصراع تفكيرا بورجوازيا صغيرا. كيف يرى إلى الأزمة وماهي - حسب تقديره - العوامل الموضوعية والذاتية التي انتجتها ؟

أولا : الأزمة:

من مظاهر هذه الأزمة - في نظره - بعض التقلص في المشاركة النضالية للجماهير الطلابية (الاضرابات - المظاهرات الثقافية والسياسية ...) والتي بدأت تثبتها المعطيات الأخيرة. ولكن أبرز مظهر من مظاهرها - كما يقرر - هو انحراف العلاقة بين "مكونات" الحركة الطلابية في عملية تقود إلى تفجير صراعات هامشية وخلق بؤر خلاف لا مبرر لها تهدد وحدة المنظمة بالشرخ وتقود إلى التشتت والضعف ، مما يسهل الهجوم الوحشي للنظام على مكتسبات الحركة الطلابية السياسية والنقابية . إن غياب هذه العلاقة النضالية و المبدئية بين "أطراف" الحركة الطلابية سيظل مسؤولا عن استمرار هذه الوضعية . هذا الواقع - في نظر أصحاب التحليل - ليس وليد اليوم فقط ، بل تنحدر بعض عوامله من فترات سابقة في حياة المنظمة أ.و.ط.م لتشكل في مجموعها عوامل موضوعية وذاتية.

1 - العوامل الموضوعية:

ويمكن إيجاز هذه العوامل في نقطة أساسية هي دور مخلفات الحظر في الوعي السياسي والنقابي للحركة الطلابية. إذ انعدام النشاط النقابي الطلابي على امتداد ست سنوات من المنع " القانوني" كرس حالة من الفراغ والجمود في الوسط الطلابي (3) ، بحيث كانت حصيلته المباشرة هي هذا الذي نشهده من مستوى في الوعي

2 - في سياق الصراع بين أطراف "التحالف المسيطر" يقترح الطلبة الديموقراطيون" وطلبة حزب التقدم والاشتراكية صيغة النسبية كل بطريقته للخروج من الهيمنة ، وسنرى لاحقا أن هذه دعوى لن تثبت أمام النقد الصارم ، أمام الواقع ، وأن ورائها بالأساس "ميزان القوى" كخلفية لا غير.

3 - إن التناقض في تحليل وأدبيات القيادة قائم بين أمرين بين الانطلاق من فرضية التأثير السلبي الذي مارسته على الحركة الطلابية فترة الحظر هذه نتيجة غياب أداتها النقابية ، وبين الانطلاق من القول بأن الحركة الطلابية خاضت نضالا ضاريا من أجل انتزاع المشروعية القانونية لأ .و.ط.م وفرض التراجع عن حظر نشاطها

، والذي تعكسه – حسب منظور التحالف – مختلف الممارسات داخل المنظمة. إن وعيا سلبيا تخلفه فترة الحظر لن يكون قادرا على معالجة المشكلات المركزية في التطور النضالي للاتحاد الوطني لطلبة المغرب كالوحدة مثلا (هذه التي تمثل – بحسب هذا المنظور – المشكلة الرئيسية). ومن نتائج هذا الوعي، الفوضى. ولعل الصراع "المفتعل" – كما يراه – والذي عرفته الساحة الطلابية حول المسألة التنظيمية عقب الإعلان عن قرار 9 نونبر (رفع الحظر) صورة حية عنها.

2 ـ العوامل الذاتية:

لهذه العوامل ارتباط وثيق بالعوامل الموضوعية فواقع الساحة الذي خلفته في كثير من صوره فترة المنع التعسفي لا و.ط.م كان في نظر أطراف القيادة – التربة الملائمة لانتعاش بعض الانتاجات التي حرفت نضال الحركة الطلابية ، وأسهمت في تكريس وضعية التشتت والفوضى واللامبالاة ، إن من مظاهر هذا الانحراف – كما يرى التحالف المسيطر – الدعوة إلى اللاتسييس التي أخذت مظهر العداء للأحزاب السياسية الديموقراطية المغربية . وهي دعوة تقود ، موضوعيا ، من جهة الذين يمارسون إلى نزعة نقابية ضيقة ، ومن جهة الجماهير الطلابية إلى اللامبالاة. كما أن من مظاهر العداء لـ "الإصلاح" وهو افتعال لتناقض لا مبرر موضوعي لقيامه. إن الصراع مع هذه الاتجاهات عرف مرحلتين أساسيتين في تطوره تغيرت فيها أطراف وموازين القوى فيه وتأثيره وموضوعه وإن ظلت آلياته في الخط العام ، هي هي.

3- مرحلة ماقبل المؤتمر السادس عشر:

كانت المسألة التنظيمية محور الصراع في هذه المرحلة . إنها لم تكن تغطية لتوجه سياسي محدد للمنظمة فقط وإنما – للحقيقة – كانت جزءا من هذا التوجه بصرف النظر عن موقعها ووظيفتها في هذا التوجه ، كان واضحا لأصحاب أطروحة التعجيل بعقد المؤتمر السادس عشر، والإسراع بهيكلة ا.و.ط.م. ماهي الخلفية المباشرة وغير المباشرة للمسألة التنظيمية كما صاغها آنذاك" الطلبة اللجانيون" أو "المجالسيون كما يسمونهم هم. ولأن انتصار أطروحة اللجان ، ومعها شعارات "التعبئة القاعدية" والنضال من أجل إطلاق سراح المعتقلين وعودة المنفيين" من أعضاء قيادة المؤتمر الوطني الخامس عشر. وكذا تحويل قرار رفع الحظر عن ا.و.ط.م .من

، التناقض قائم في أن الحركة الطلابية فرضت عشية 3 نونبر 1987 هذا الحق في الوقت الذي كانت تتحرك تحت تأثير ذلك الوعي ... هذه المفارقة تشير ليس فقط إلى تناقض في التحليل بل إلى انتهازية مقيتة في رصد تاريخ ا.و.ط.م في هذه الفترة بالذات. فرغم أن الحركة الطلابية اعتبرت موسم 88 ـ 89 من أجل استرجاع ا.و.ط.م .يصعب القول بأنها فرضت قرار رفع الحظر هذا يعني أنه ينبغي البحث عن تفسير لتراجع النظام ليس في نضال الحركة الطلابية ، على أهميته ، وإنما في جملة الشروط السياسية التي جرى فيها ذلك القرار ـ الإجراء السياسي.

تراجع شكلي للنظام إلى تراجع فعلي ، إلى مكسب ... كل هذا الانتصار، يعني في حالة تحققه بالنسبة لأطراف التحالف ، مدخلا لتغييرات جديدة في عمق الحركة الطلابية – وبالأصح أجهزة منظمتها – سيكون له انعكاس كبير وحاد على موقع القوى السياسية الديموقراطية المغربية داخل هذا "القطاع" الحيوي والأساسي.

كان طرفا الصراع في هذه المرحلة هما أصحاب أطروحة الحفاظ على الشكل التنظيمي القائم (التعاضديات المنتخبة بطريقة مباشرة) والإسراع بعقد المؤتمر السادس عشر من جهة ، ويمثل هذا الاتجاه في حينه "طلبة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" ـ "طلبة حزب التقدم والاشتراكية" "الطلبة الديموقراطيون" ومن جهة أخرى هناك أصحاب أطروحة التعبئة القاعدية تعبئة على أسس تنظيمية جديدة (التعاضديات المنبثقة عن المجالس القاعدية) تكون قادرة على استيعاب الطاقات النضالية للحركة الطلابية والتحولات العددية والنوعية التي عرفتها خلال سنوات الحظر التعسفي ، تعبئة تبدأ من المستويات التحتية في إطار اللجان المناضلة المنتخبة كشكل تنظيمي أرقى ، بهدف الإرتقاء بأساليب النضال من أجل انتزاع مزيد من المكتسبات وفي مقدمتها فرض حق الحرية السياسية لأعضاء القيادة المعتقلين والمنفيين . أما المؤتمر فلا ينبغي أن يكون إلا التتويج النضالي لكل هذه المهمات المركزية وليس منطلقا وهميا لها. وقد مثل هذا الاتجاه آنذاك الطلبة اللجانيون (الطلبة القاعديون التقدميون حاليا) هذا الواقع عكس خطين في فهم قضايا الحركة الطلابية وتوجيهها دون أن يكونا على طرفي نقيض . أما من جهة المدافعين عن موقف التعجيل بعقد المؤتمر السادس عشر ـ وهم الذين يهموننا هنا – فإن العامل الذاتي للأزمة يكمن – بحسب رأيهم – في نزوع "اللجانيين" إلى افتعال الصراع داخل المنظمة بافتعال التناقض ضد القوى السياسية التقدمية مما يؤدي إلى انجرار الحركة الطلابية إلى خلافات واصطدامات يغيب في تفاصيلها الحد الفاصل بين التناقض الرئيسي والتناقضات الثانوية مما يستنزف طاقة الحركة الطلابية ويضعف أسس وحدتها وينذر بالانقسام في صفوفها من جهة ، ويفسح المجال للنظام من أجل تمرير مخططاته التعليمية الطبقية التصفوية من جهة أخرى.

إن "اليسراوية" والنزعة "النقابية الضيقة" ونزعة "اللاتسيس" هي – في منظور هذه الفصائل – مايحكم ممارسة " اللجانيين" ويعطي بالتالي للحركة الطلابية طابع الأزمة الذاتي. أي يكرسها من داخل الحركة نفسها. وقد كان المؤتمر السادس عشر ، بالنسبة لتلك الفصائل ، فرصة تاريخية من أجل الحاق ضربة قاضية بهذا الاتجاه "اليسراوي"!! فهل استطاع المؤتمر ، فعلا ، أن ينجز – لأصحابه – هذه المهمة التي تصرح بها أدبياتهم ؟

4 ـ مرحلة ما بعد المؤتمر (أو مرحلة المؤتمر)

استطاعت هذه الفصائل ، ولأسباب عديدة ، أن تكتسب الرهان في المؤتمر السادس عشر. ولكن ليس كل الرهان. كانت الحصيلة المباشرة للمؤتمر مجموعة من المكاسب بيانا عاما ممثلا لخط سياسي واحد وأن اختلفت مكوناته توجيها صانعا لمقررات تنظيمية مجحفة وغير ديموقراطية. في الخلاصة تم تطويق تلك "الاتجاهات"

التي كانت تقض مضاجع "الساسة المُتعقّلين وأبنائهم ومناضليهم المخلصين داخل الجامعة. ولكن ما لم تكسبه في الرهان هو استئصال أسباب "المرض" من داخل الحركة الطلابية . إنها أبعد من الحلم بهذا. وكيف لها ذلك ومعطيات الانتخابات (انتخابات الأجهزة التحتية لسنة 79 - 80) تشير إلى استشراء الداء بنسبة لم يتوقعها عقل المؤتمر السادس عشر الذي أجهد نفسه في التخطيط لدرئه على امتداد نصف سنة من عمله داخل المقرات الحزبية ... لكن أكثر مالم تربحه القيادة - وهي في ذلك أصيلة ، أي ترث قيادات ا.و.ط.م هو جماهيرية حقيقية ليست مبنية على أسس التعاطف و "البيعة" وإنما على أسس الفعل والمشاركة المنتجة.

قلنا أن أطراف القيادة لم تستطع كسب كل الرهان. أي لم تستطع أن تضع حداً للشروط الذاتية للأزمة - كما تراها - أي من حيث كون هذه الاتجاهات "اليسراوية" إحدى عواملها المباشرة. بل إن ما زاد الطين بلة هو التطورات اللاحقة التي عرفها الصراع والتي أضعفت من موقع القيادة بانتقال طرف رئيسي منها إلى مواقع المعارضة والتقائه مع "الطلبة القاعديين" في معظم المواقف. بل بانتقاله - أيضا - إلى قوة حقيقية يحسب لها حسابها بعد حصولها على مواقع كثيرة في أجهزة المنظمة التحتية (4) التعاضديات ، مكاتب الفروع) ، مما كان له تأثير ملموس على مجرى الصراع. ولعل أبرز وأهم مظاهره الموقف من الشروط التي وفرتها القيادة الحالية من أجل عقد المؤتمر الوطني السابع عشر.

إن هذا التطور هو - بحسب تقدير القيادة - تكريس لأزمة الحركة الطلابية المغربية ، لأنه تعزيز قوي "لليسراوية" و "العدمية" وقد حاولت القيادة ، عبر الفصيل المهيمن داخلها ، مستغلة بذلك واقع الصراع داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (ا.ش.ق.ش) تأديب هذا "الوليد الجديد" وتلقينه درسا بالأسلحة الخفيفة. إلا أنها ارعوت وعادت إلى رشدها حينما تبين لها ، في اللحظة الأخيرة أن هذا "الوليد الجديد" راشد وقادر على الدفاع عن حقه المشروع في الوجود وأنه أيضا في مستوى المواجهة والرد. وانقلب الدرس ليصبح موجها للقيادة وقيادة القيادة . إن الصراع لا يمكن أن يحل بالفرعونيات والتهديد.

وفي الحقيقة ، فإن التطورات الأخيرة بدأت تؤكد المسألة التالية : أن أدبيات "الطلبة الديموقراطيين" بدأت تتصدر أدبيات التحالف المسيطر وتنظر لخط توجهه ولتفكيره معضلات الحركة الطلابية . وهكذا بدأ الحديث مجددا وبشكل أرقى من سابقه عن أزمة الحركة الطلابية بوصفها أزمة علاقة بين أطرافها بشكل يخفي المواجهة الحادة التي أبداها هذا التيار نفسه في نشرته الدورية ضد ما اسماهما بـ "الفوضوية النقابية" و "الهيمنة التحكمية".

إن الخلاصة التي سينتهي إليها التحالف المسيطر في تقديره للعوامل الذاتية التي تقف وراء الأزمة هي التي

---

4 - كان ظهور لائحة "رفاق الشهداء" نتيجة منطقية للصراع الذي يعرفه الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية داخليا أكثر من كونه نتيجة للصراع بين "طلبة الاتحاد الاشتراكي" داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب .

يقررها "الطلبة الديموقراطيون" حول هذه العلاقة دون أن يصل الأمر إلى حد التناسخ . وقد كان للتطورات التي تحدثنا عنها سابقا، والتي غيرت من خريطة الصراع داخل المنظمة ، أثر على تطور موقف الديموقراطيين داخل التحالف المسيطر بعد الضعف الذي لحق بالطرف المهيمن فيه ، والذي أثبته الإعلان الختامي على نتائج انتخابات التعاضديات ومجالس القاطنين لسنة 80 ـ 81، كما أثبتته انتخابات المندوبين إلى المؤتمر السابع عشر الأخيرة (5).

كيف إذن في تصور التحالف – المنظور المسيطر ، السبيل إلى الخروج من الأزمة بعد أن عجز المؤتمر الوطني السادس عشر عن توفير قاعدة للخروج منها ؟

ثانيا : المخرج

قلنا سابقا أن المنظور المسيطر ، في قراءته الأخيرة ، يرى إلى الأزمة في كونها نتاج للعلاقة القائمة بين فصائل الحركة الطلابية . وهي أزمة لا سبيل إلى الخروج منها إلا بتصحيح هذه العلاقة. أي إعادة بنائها على أسس ديموقراطية تضمن مقومات وإمكانات الاستمرار النضالي على قاعدة وحدة الفعل والممارسة ، وعلى الرغم من اختلاف النظر في رؤية عوامل أزمة العلاقة بين "الأطراف" داخل التحالف المسيطر فإن القاعدة التي تجمع هذا الاختلاف توجد في أساس رؤية الأزمة كأزمة علاقة ، أي توجد في الكيفية التي ينتج بها التحالف المسيطر معرفته بواقع الحركة الطلابية والتي فيها ، أي في هذه المعرفة ، يحدد الأزمة.

ولكن وحدة النظر إليها لا يمنعنا من رصد الاختلافات القائمة بين مكونات التحالف المسيطر في صدد اقتراح الحل العلمي لها ، أي في الشكل الذي يختلف فيه كل واحد من هذه الأطراف في تقدير أهمية هذا الحل من ذاك . في هذا الإطار سنقف عند اقتراحين يضعهما هذا التحالف للخروج من الأزمة:

1 ـ ضرورة إشراك كل "الأطراف" في القيادة المقبلة لـ ا.و.ط.م. وترسيخ هذه العلاقة "الديموقراطية" في حياة المنظمة. لأن التمثيلية الجماعية هي تحقيق "لتعددية" وجهات النظر على المستوى الأفقي وإشراكا عمليا "لكل الطاقات المناضلة" في إطار المسؤولية القانونية على المستوى العمودي . إن هذا ، بحسب المنظور المسيطر عموما والفصيل المهيمن في التحالف خصوصا ، هوالمدخل العملي والأولي لبناء هذه العلاقة "الوحدوية" . ويبدو أن أصحاب هذا الاقتراح ، وهم الفصيل المهيمن لا يكلفون أنفسهم عناء صياغة هذا الموقف في صورة مقترح تنظيمي يشرع ويقنن هذه العلاقة ، مما يكشف عن نزوع ضمني ، يخفي نفسه ، للاستحواذ على المنظمة بشكل يجعل الحديث عن الحل – المخرج مجرد حديث للاستهلاك فقط . وحتى ما

5 ـ هذا لايعني أن موقع الهيمنة داخل القيادة انتقل من لائحة "طلبة الاتحاد الاشتراكي" ، وإنما نقصد بالأساس ، تأثير الصراع داخل "الاتحاد الاشتراكي" على قوة هذا الفصيل في القيادة في الوقت الذي بدأ تيار "الطلبة الديموقراطيين" يستثمر هذا الواقع وينمو داخل الحركة الطلابية محققا بذلك بعض المكاسب.

إذا وردت فكرة إشراك باقي الأطراف - خصوصا منها تلك التي تمثل المعارضة - فمن الهيمنة على هذه ، أي من موقع وضع هذه الأطراف في إطار المشاركة الهامشية التي لا تؤثر على القرار والتوجيه في قيادة المنظمة ، وليس في هذا الاتجاه طبعا طريق للخروج من الأزمة.

2 ـ ضرورة إنجاز المشاركة "الديموقراطية" لكل "الأطراف" على أساس من " النسبية" كعلاقة ضابطة لقوة هذه "الأطراف" وممثلة لموقفها داخل أجهزة المنظمة. من الأجهزة القيادية إلى الأجهزة المحلية مرورا بالقنوات الوسطى (مكاتب الفروع). ومن المعروف أن "الطلبة الديموقراطيون" وطلبة حزب التقدم والاشتراكية" هم الذين يقودون هذه الدعوة على اختلاف تدبيجها وصياغتها.

و الخلاصة أنه ، إذا كان عنوان أزمة الحركة الطلابية هو أزمة العلاقة بين "أطرافها" فإن المخرج لها هو - كما أراده لها أصحابه تنظيم و إعادة بناء هذه العلاقة بين "مكوناتها".

II ـ الأزمة ... ومنظور المعارضة:

نقصد هنا بمنظور المعارضة ذلك الاتجاه من التعاطي مع معضلات نضال الحركة الطلابية بطريقة تعارض رؤية المنظور المسيطر إليها وهو منظور معارض لأنه ليس في موقع السيطرة. ويمثله "الطلبة القاعديون" وطلبة "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، رفاق الشهداء" (6) وبما أن معارضته تتحدد بسيطرة المنظور المسيطر ، فإنه من غير الممكن اعتباره كذلك (أي معارضا) - مثلما لا يمكن اعتبار المنظور المسيطر مسيطر - قبل انعقاد المؤتمر السادس عشر والإعلان عن توجيهه العام ومقرراته التوجيهية ، ولكن ما ميز هذا المنظور في الفترة الفاصلة بين رفع الحظر وانعقاد المؤتمر 16 ، هو رفضه لكل المشاريع التي يقدمها ما اسماه بـ "الإصلاح" داخل المنظمة ، كما تميز هذا الرفض في معظم حالاته بالسلب. ما يبرز أنه دائما وفي أوج وعنفوان قوته في موقع رد الفعل مما خلق شروط تحوله لاحقا إلى اتجاه معارض (7).

أولا : الأزمة... والأسباب:

يسترشد خط المعارضة في الصراع الذي تعرفه الحركة الطلابية بمواقف عامة في غياب برنامج واضح تنهض عليه الممارسة . ولكن غياب هذا البرنامج لا يعني غياب الموقف الرسمي الموحد والضابط. هذا الذي

---

6 - لم يكن رفاق الشهداء يشغلون هذا الموقع (موقع المعارضة) قبل الإعلان عن نتائج مناظرة إيفران "المجيدة" وبشكل أدق قبل تطورهم كلاتحة مستقلة ، ومعبرة بوضوح عن مجمل آرائهم ومواقفهم السياسية التي كان تقديم أولها في انتخاب الأجهزة التحتية لسنة 1980-1981.

7 ـ نفكر بالأساس ب "الطلبة اللجانيين" القاعديين حاليا.

تكتشف قيامه في ممارسة جناح المعارضة لنضاله داخل ا.و.ط.م. وهو في استرشاده به يهدف إلى تطوير فاعلية المنظمة وذلك بإكسابها محتوى نضاليا كفاحيا يضعها في الموقع الطبيعي والمفترض الذي تحتله داخل رقعة النضال الوطني الديموقراطي الذي يخوضه شعبنا من أجل مجتمع متحرر وديموقراطي ، وإن مايعوق ، بحسب منظور المعارضة. هذه المهمة النضالية وينقل الحركة الطلابية من صعيد فاعليتها وقوتها إلى صعيد أزمتها يكمن في أساس الخط التوجيهي الذي تسترشد به هذه الحركة في ممارستها هذا الصراع. هذا الخط الذي يضعها في موقع الانفعال لا الفعل السياسي و يفرط في المضمون النضالي لمبادئ منظمتها الأربعة ، كما يقودها إلى خط المهادنة والاستسلام. إنه التحالف المسيطر الذي يقف على قيادة ا.و.ط.م. ويقود في هذا الاتجاه من موقع تفكير "إصلاحي" وعلى قاعدة مصالح سياسية مباشرة حزبية ضيقة ... إنه جذر للأزمة.

أ ـ العوامل الموضوعية للأزمة

لا يختلف هذا المنظور – في الخط العام – ، في تقديره العوالم الموضوعية لأزمة الحركة الطلابية ، عن المنظور المسيطر، إن أحد أسبابها – كما يقرر– قائم في أساس الحصيلة التي خرجت بها هذه الحركة على صعيد الوعي النقابي والسياسي خلال سنوات الحظر التعسفي، وهي في أغلبها الأعم سلبية. إن أبرز مظاهرها هو اللامبالاة التي تكرس واقع التفارق بين المنظمة وجماهيرها مما يخلق معضلة العمل النقابي وما يترتب عليها من مسائل تتعلق بجماهيرية المنظمة وحضورها النضالي بشكل يغطي على الاهتمامات الأخرى التي يفرضها الواقع المزري للجامعة. ولكن الذي يتميز فيه هذا المنظور عن غيره في طرحه هذه العوامل هو عدم إعطائه الأولية لهذه القضية في تفسير الأزمة ، بالتالي فهمه للارتباط الموضوعي القائم بين أزمة الحركة الطلابية وأزمة الحركة الجماهيرية وتحديدا ، الحركة الوطنية المغربية ، إنه وانسجاما مع منطق تفكيره السياسي ينطلق من أن الخط السياسي الذي يقود الحركة الوطنية بوصفه خطا بورجوازيا صغيرا "إصلاحيا" يقودها (أي الحركة الوطنية) في مختلف مواقع تواجدها السياسية والنقابية والثقافية وضمنها ا.و.ط.م. نحو أزمتها ، وهو في قيادته لا يعمم إفلاسه وعجزه عليها من حيث هو القانون الذي يتحكم في قيادتها، وفي هذا التعميم إشراك للمنظمة الطلابية في حقل الأزمة العام الذي يتميز فيه الا.و.ط.م. كحقل للممارسة النضالية للحركة الطلابية المغربية ، هو، بالضرورة ، وفي هذه العلاقة بينه وبين حقل ممارسات الحركة الجماهيرية ، حقل مأزوم.

في رؤية هذه العلاقة – وهي تنصع بأكثر من حقيقة – يركن منظور المعارضة إلى تفسير عوامل الأزمة على المستوى الموضوعي ، هذه العوامل ، كما سنرى بعد قليل ، تدخل في ارتباط مباشر مع العوامل الذاتية.

ب ـ العوامل الذاتية للأزمة

هذه الأخيرة – وكما سبقت الإشارة – تكمن في الخط التوجيهي للمنظمة الطلابية ا.و.ط.م. أي في جذر التوجه الذي تسلكه فصائل القيادة ضمن مشروع سياسي متكامل هو انعكاس مباشر لطبيعة التوجه السائد

في الحركة الوطنية الديموقراطية المغربية ، وهو توجه "إصلاحي" كما يقرر منظور المعارضة ، أي أنه يعوق التطور النضالي المفترض للحركة الطلابية ويحجزه ضمن الأطر التي تنتج الأزمة ، أو قل ضمن الأطر التي فيها ينتج هو تلك الأزمة . أما النتائج المباشرة لهذا التوجه على صعيد واقع الحركة الطلابية فهو تهميش الجماهير الطلابية وعزلها عن محيطها النضالي وذلك بتعطيل مبادرتها وطاقاتها النضالية واختيار خط الحوار والمفاوضات كطريق وكأسلوب في معالجة المشاكل المادية والمعنوية للطلبة. وفي هذا التعطيل إفراغ للمحتوى النضالي للمنظمة ، وإجهاز على أحد أهم مبادئها : التقدمية ، بقدر ما هو توجهه يفقد المحتوى الجماهيري والديموقراطي لنضال المنظمة بتكريسه لنظام العلاقات البيروقراطية وإبعاد الجماهير عن مسرح الصراع والفعل المنتج ، إن في هذا المسلسل من الاجراءات التي يقوم بها التحالف المسيطر كل ما يفسح له المجال لإعادة إنتاج وجوده داخل قيادة المنظمة ، أي لتأبيد سيطرته ، وهي اختيارات تقوم ، بحسب المنظور المعارض ، على مصالح سياسية حزبية ضيقة تركب فيها الحركة الطلابية بوصفها طاقة جماهيرية خلاقة لتحقق نفسها ، في النهاية ، ضدا على المصالح الموضوعية لهذه الحركة. وهي لهذا تؤسس علاقة من التبعية المباشرة بين أ.و.ط.م. وبين القوى السياسية الديموقراطية على المستوى التوجيهي والتقريري والتسييري والاداري ، أي تقوم على أساس هدم أحد أركان – مبادئ المنظمة: الاستقلالية . إن هذا التوجه العام يقود الحركة الطلابية المغربية ، في تقدير منظور المعارضة ، نحو أزمتها.

يعتبر المؤتمر الوطني السادس عشر ببيانه العام التوجيهي ومقرراته الصادرة عنه ومجموع ملاحقه (مناظرة إفران مثلا) ، في نظر خط المعارضة المرجع الرئيسي الذي من خلاله يمكن محاكمة ونقد هذا التوجه ، فقد أوضح بيانه العام عجز التحالف (أو اصطناع العجز) عن تحليل الوضع السياسي العام الذي يمر فيه نضال الحركة الجماهيرية وضمنه نضال الحركة الطلابية ، وكذا الوضع النظري الذي يأخذه التناقض الرئيسي والتناقضات الثانوية ، والوضع الملموس لهما ، والصمت الذي أبداه البيان العام عن فضح تواطؤ النظام ضد القضية الفلسطينية وتدخله في الزايير وبنين ضد الثورة يبين النزعة التخاذلية التي تقف حائلا دون استعداد ثابت إلى جانب الحركة الجماهيرية المغربية والثورة الفلسطينية والحركة اللبنانية المقاتلة وحركات التحرر الوطني العالمية في نضالها العادل و المشروع الذي تخوضه ضد الأمبريالية وأذنابها ، الصهيونية ، الفاشية ، العنصرية ، الرجعية .

كما أبان المقرر التنظيمي الصادر عن هذا المؤتمر، كما قرأه منظور المعارضة ونجح في ذلك بحق ، النزوع الهيمني البيروقراطي للتسلط على المنظمة وإعدام كل إمكانية لصياغة شكل تنظيمي ديموقراطي يعكس إرادة الجماهير الطلابية خصوصا وأن النقطة الساخنة في المؤتمر (وقبله بكثير) هي المسألة التنظيمية ، أما على صعيد المقرر الثقافي ، فأقل ما يمكن تسجيله ، كما يرى منظور المعارضة هو غياب برنامج ثقافي واضح ودقيق يستطيع صياغة مهامنا الثقافية المركزية ويعكس الإنتماء الموضوعي لنضال الحركة الطلابية

المغربية الثقافي إلى الثقافة الوطنية الديموقراطية ، إن الخلاصة التي يخرج بها منظور المعارضة في تقييمه لمقررات المؤتمر هو كون هذا الأخير مؤتمرا لا ديموقراطيا ، مؤتمرا للتراجعات اللامبدئية (وفي بعض الصياغات مؤتمر الردة) (8) أسس مرحلة جديدة في تطور الحركة الطلابية المغربية تقع إلى ما وراء مكتسبات المؤتمرات الوطنية 13 - 14 - 15 ، مرحلة عنوانها المركزي هو الانخراط في حلقة "السلم الاجتماعية". جر الـ:"أ.و.ط.م." إلى مستنقع "المسلسل الديموقراطي" مسلسل "المغرب الجديد". ولعل "مناظرة إيفران" هي ، بحسب هذا المنظور الإخراج الأول والأعظم لمشروع المؤتمر 16. إنها في تقدير التقييمات الأنضج - المحاولة الأولى من نوعها - على مستوى القيادة - لإنقاذ المؤتمر السادس عشر الذي بدأ يثبت فشله كمشروع . ثم إنها أيضا صورة حقيقية وناصعة لـ "السلم الاجتماعية" تلك التي فيها وفي رعاية "مسلسلها الديموقراطي" وحوارها "البناء" يجد "الكل" حلولا معقولة ، "متعقلة" لمشاكل التعليم ، وتنتزع فيها قيادة المنظمة بدعم من القوى السياسية التقدمية المكاسب التاريخية . وكم كانت الصورة خلابة ، فتحت سماء إيفران الجميلة وعلى إيقاع خرير مياهها وهدوءها الساحر ينبع الحل . (ملحوظة ، كم كان منظمو المناظرة أذكياء وذوي ذوق عظيم حين اختاروا لها إفران مكانا ، فهدوء إفران الطبيعي يوحي بالهدوء الاجتماعي - الطبقي فيوفر بهذا الانطباع الذي يخلقه الأرضية الملائمة لممارسة "السلم الاجتماعية").

يمكن حصر نتائج هذا التوجه في هذه الخلاصات دونما حاجة إلى الاسترسال في الحديث الشيق الممتع عن تجربة المؤتمر الوطني السادس عشر وعن مسلسل الخروقات السافرة واللامبدئية التي انتهجتها القيادة ليس فقط للتقاليد والأعراف المتقدمة والمشرقة في التراث النضالي لأ.و.ط.م. بل و أيضا وهذا هو الأهم ، للمقررات الصادرة عن المؤتمر نفسه (مكاتب الفروع ، الجمعيات ، مجلس التنسيق الوطني) ، بل إضافة إلى هزالة النشاط الثقافي والنضال عموما بل انعدامه أحيانا ، عشرات أخرى من الأمثلة التي يحتاج لسردها المرء إلى حاسبة إلكترونية متطورة.

إن كل ذلك ، بحسب التقييم الصحيح الذي تعطيه المعارضة للمؤتمر هو النتيجة المنطقية التي تلزم بالضرورة عن ذلك التوجه .

إن الاتجاهات الرئيسية لهذا التوجه - الخط هي في تنظير المعارضة الهيمنية أوالحزبية الضيقة والذيلية والانهتازية اليسارية كل منها ممثلا لفصيل من أطراف القيادة ، ولا يمكن عزل أحدها عن الآخر من حيث كونها تدخل ، مجتمعة في تركيب هذا الخط المسيطر الذي تكمن بعض أهم عوامل أزمة الحركة الطلابية وراء توجيهه وقيادته لها.

---

8 - ورد هذا في بعض البرامج النضالية التي تقدمت بها لائحة "الطلبة القاعديين التقدميين" إلى انتخابات الأجهزة التحتية لهذه السنة ... وفي تقييمات أخرى.

ثانيا : المخرج من الأزمة

رأينا كيف يطرح خط المعارضة الأزمة على المستوى الذاتي من حيث هي كامنة في جذر قيادة المنظمة . وانسياقا مع هذا الشكل من طرحنا الأمور، يكون بمقدورنا الوصول إلى الجواب غير المباشر على هذه الأزمة كما يقدمه هذا المنظور ، وذلك بعملية استخراج له من الإطار الإيديولوجي الذي يختفي فيه ، فهو جواب لا يبديه هذا المنظور بطريقة علنية وعبر أدبياته ونقاشاته نظرا لأن أساسه المادي غير متوفر أصلا ونعني بهذا الأساس الشرط الذاتي ، أي القدرة على إيجاد أو توفير المخرج الموضوعي لهذه الأزمة . ولأن الأمر كذلك فإن هذا المنظور يخجل من التصريح بجوابه ، فيلجأ إلى ذلك بواسطة النقد المباشر والضاري للتحالف المسيطر محملا إياه مسؤولية الأزمة ، في محاولة منه (أي من هذا المنظور) إخراج نفسه من حلقة الأزمة – المسؤولية ، ليوهم بشكل ضمني أخرس ، بإمكان إخراج الحركة الطلابية من أزمتها هي أيضا وفي سياق ذلك يشير إلى أن طريق هذه "الانعطافة" التي سيحدثها هي قيادته ، هو ، للحركة الطلابية . ولكن أزمة هذا المنظور هو افتقاده للأساس المادي الذي أشرنا إليه مما يجعل معظم تقييماته وانتقاداته قائمة ليس على أساس الوضوح النظري – السياسي ، وإنما على أساس المزايدات : الوجه الأبرز في الصراع بين اللوائح النقابية داخل ا.و.ط.م

لن نتعرض لهذه المسألة الآن ، فستكون لنا معها وقفة أخرى في مكان آخر من هذا الموضوع. مايهمنا هنا هو التسجيل التالي : إذا كانت مظاهر الأزمة على المستوى الذاتي متمثلة في الأثر السلبي الذي تولده ... سيطرة المنظور المسيطر ، في المبادئ الأربعة للمنظمة تفكيرا و ممارسة – كما يقرر ذلك خط المعارضة – فإن إكساب هذه المبادئ مضمونا كفاحيا (وعند البعض مضمونا صداميا) والانتقال بالمنظمة من موقع "السلم الاجتماعية" إلى موقع الصراع الفعلي الذي في إطاره تنتج هذه الحركة مكاسبها ، هو المخرج الحقيقي لأزمة الحركة الطلابية التي وضعتها فيها قيادتها . وإذا كانت بعض هذه الخلاصات هامة إلى الحد الأقصى في كثير من فقراتها ، فإنه إضافة إلى ما أكدناه سابقا من غياب الأساس العلمي لها لازالت ولغاية كتابة هذه السطور تفتقر إلى صياغة برنامجية لها ، أي لهذا المشروع الذي يطرحه خط المعارضة ، ومن هنا يظل في أغلبه ضمن الشعارات الاستهلاكية لاغير ، وسيكون علينا انتظار معطيات المؤتمر الوطني السابع عشر (وتجربته أيضا) ليكون علينا إما تعديل هذا الحكم ، أي إخضاعه لمنطق الجديد في الواقع ، أو دعمه ، أي سيكون علينا قراءته في ضوء نتائج هذا المؤتمر ، أو على الأقل في ورقة العمل التي يمكن أن تتقدم بها المعارضة إلى المؤتمر ، بصرف النظر عن الكيفية التي ستتقدم بها هذه الورقة ، هل بطريقة الصياغة الموحدة بين طرفي المعارضة أم انفراد كل واحد منهما بمشروعه وورقة عمله.

الفصل الثاني

رأينا إذا كيف تطرح الأزمة من موقعين مختلفين داخل الحركة الطلابية ، وهما موقعان يقومان كما سبق التأكيد ، على نفس الأرضية الفكرية وإن اختلفا في الصياغة السياسية . وهذا الاختلاف في طرح الأزمة ، والذي يقود - على مستوى الممارسة - إلى اختلاف في أساليب حلها ، أي في أساليب الصراع ، لا يمكن أن يحجب الالتقاء الموضوعي ليس في رؤية ، بل في إعادة إنتاج شروط استمرارها وإن بدرجات متفاوتة ، إنه يؤكد من جهته العجز الذي يحكم هذين المنظورين ليس فقط في تجاوز أزمتهما ، بل أيضا في رؤية آلياتها المتجددة.

فماهي إذن هذه الأزمة ؟ وما الذي يمنع المنظورين من رؤيتها في وجودها الفعلي ؟

1- ليست الأزمة أزمة خط القيادة التوجيهي لأ.و.ط.م فقط ، وإنما أزمة الخط الإيديولوجي السائد لكل "أطرافها".

في حديثنا عن رؤية منظور المعارضة داخل المنظمة إلى أزمة الحركة الطلابية ، وصلنا إلى أنه كان يراها قائمة في أساس التوجه الذي يقود الحركة الطلابية المغربية ، وهو توجه تعكسه القيادة السياسية لحركة الجماهير الشعبية في الحقل المتميز للممارسة الطلابية من حيث أن المنظمة الطلابية أحد أهم مواقع التواجد السياسي للقوى البرجوازية الصغيرة التقدمية ، بالإضافة إلى ميزان القوى السياسي الراجح لصالحها داخل أ.و.ط.م. وهذان الاعتباران هما أساس سيطرة التحالف المسيطر ومنظوره السياسي.

وإذا كنا نقبل صراحة جانبا من تحليل المعارضة لأزمة الحركة الطلابية ونعني به اعتبارها النتيجة المباشرة لسيطرة المنظور المسيطر فإننا لا نتوقف عند حدود هذا الاستنتاج في قراءة الأزمة ، بل نذهب أبعد من ذلك إلى القول بأنها تقوم في أساس الخط الإيديولوجي لكل الفصائل و "الأطراف" داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب . أي في الوعي الذي به تفكر هذه الحركة مشكلات ممارستها النضالية من حيث هو في أساسه وعي بورجوازي صغير في منحدره السياسي يعجز عن إنتاج توجه جذري وممارسة منتجة وفاعلة للحركة الطلابية. هذا الإقرار لا يمنعنا من التمييز - في حدود واقع وإمكانات الحركة الطلابية المغربية - بين المنظور المسيطر وبين منظور المعارضة ، في كون الأول منهما - ولأسباب لا مجال للخوض فيها - يدفع بهذه الأزمة نحو مزيد من التعمق والتعاظم ويربط مباشرة بين نضال المنظمة الطلابية وبين قواه السياسية مباشرة مما يفقد المنظمة استقلال قرارها وإرادتها النابعة من خصوصيتها الذاتية كمنظمة جماهيرية ، بالتالي ينقل من حقل الممارسة

السياسية الحزبية بعضا من مشكلاتها (أزمتها) إلى حقل الممارسة النقابية الجماهيرية كمجال لتصريف أزمته ، وفي كون الثاني ليس في موقع القيادة من جهة وهو لذلك لا يلعب دورا أساسيا مركزيا في تجدد الأزمة ، ولأنه من جهة أخرى ولأسباب عديدة ، يملك القدرة - نسبيا - على إنجاز بعض مهام التأثير في الوضع المأزوم وذلك بالحفاظ عليه في حدوده القائمة دون أن يمتلك القدرة على استئصال أسباب وجوده.

إن ما ينبغي الإشارة إليه هنا - وهو أمر جد هام في صدد الاختلاف بين تحليلنا للأزمة ورؤية منظور المعارضة إليها - هو أن هذا الأخير لا يقرر النتائج التي سبق التأكيد عليها عبر تحليل علمي دقيق لواقع الحركة الطلابية ولاتجاه نضالها الراهن ، أي ليست رؤيته الأزمة كأمر في أساس توجه القيادة مبنية على أساس قراءة موضوعية لذلك الواقع وإنما تتحكم فيها اعتبارات ودوافع إيديولوجية مباشرة قائمة في منطق المزايدات السياسية الذي هو أحد مكونات البنية الفكرية لكل هذه "الأطراف" ، أي أن الصراع في شكله المشلول، والذي تشهده المنظمة بين مختلف التيارات فيها هو المبرر الموضوعي لتلك الخلاصات ، إن منطق المزايدات هذا يدفع أصحابه - في سعيهم المتواصل لإخراج أنفسهم : فكرا وممارسة ، من رقعة الأزمة ، يقذفون بأعبائها ومسؤولية قيامها واستمرارها على الذين يتربعون على الكراسي القيادية لأ.و.ط.م. إنه نزوع إلى الهروب من الواقع المؤلم ، ذلك الواقع المأزوم الذي تشارك فيه المعارضة نفسها ، في صنعه وإن من موقع هامشي.

قلنا سابقا أن الأزمة تكمن في سيطرة وعي بورجوازي صغير ينتج معرفة محددة بالنضال النقابي والنضال السياسي ، والعلاقة بين المنظمات الجماهيرية والجماهير الشعبية العريضة ، وهو وعي تشترك فيه كل "الأطراف" داخل أ.و.ط.م. وبدرجات متفاوتة حسب موقعها وفعلها وتأثيرها على مستوى القرار أي حسب علاقتها بأجهزة المنظمة القيادية والقاعدية . إن الأسس الموضوعية والذاتية ، تاريخيا وسياسيا ، في سيطرة ذلك الوعي تعود إلى أمرين أساسيين:

أ - غياب الأداة السياسية الجذرية للحركة الجماهيرية هذه الأداة التي هي وحدها تستطيع إنتاج معرفة علمية بعلاقة النضال النقابي بالنضال السياسي ومن خلالها العلاقة الموضوعية لا الميكانيكية بين الحركة الطلابية والحركة الجماهيرية ، معرفة ، في استرشادها بها على مستوى الممارسة ، تقود نضال الحركة الطلابية نحو أهدافه المركزية . إن هذه الأداة وحدها التي ستحقق داخل المنظمة علاقة التوافق الموضوعي بين العمل الجماهيري لأعضائها ومناضليها الذي يخدم ضرورة النضال الجماهيري ، للمنظمة كارتباط موضوعي بالنضال العام الذي تخوضه الحركة الجماهيرية ، من ناحية ، ومهام الاستقطاب السياسي الذي على هذه الأداة مهمة تحقيقه داخل المنظمات الجماهيرية من ناحية ثانية. أي أنها الوحيدة التي ستحقق هذا التوافق بين الوجود الموضوعي للجماهير الطلابية وبين التواجد الذاتي لمناضليها وسط هذه الجماهير، إن غياب هذه الأداة في الواقع السياسي ، بالتالي ، وكانعكاس مباشر ، غياب وعيها الجذري ، هو أحد أهم العوامل الأساسية لسيطرة ذلك الوعي ولتجدد الأزمة داخل الحركة الطلابية .

ب – العلاقة التاريخية التي قامت بين المنظمة الطلابية وبين القوى السياسية التقدمية ذات البنية الطبقية والفكرية – الإيديولوجية البورجوازية الصغيرة – هذه العلاقة التي ستعكسها مؤتمرات الأ.و.ط.م.بما فيها تلك المؤتمرات التي أريد لها أن تكون ، قسرا ، خارج نطاق هذه البنية

إن في وجود هذين العاملين ما يفسر سيادة (أو سيطرة) هذا الوعي في الحركة الطلابية ، إلا أن تطوير وتجذير نضالها ، بالتالي الخروج من أزمتها لا يقوم في اعتقادنا ، وبشكل مطلق ، على توفير أول العاملين وإلغاء ثانيهما نظرا لطبيعة الحركة من جهة ، ولما يطرحه عليها الحقل الاجتماعي لنضالها من مهام من جهة أخرى ، بالإضافة إلى أن أيا من الإمكانيتين ليست اختيارا ذاتيا نستطيع تحقيقه وإنما هو عملية موضوعية تاريخية أساس تحققها كامن في آلية الصراع الطبقي في وجهه الرئيسي كصراع سياسي ، لن يكون نضال الحركة الطلابية إلا أحد مظاهره الباهتة ، إذن ، فلن يكون بمقدورنا إلا الإسهام ، من موقعنا الجماهيري النضالي المتواضع ، في صنع شروط تحققها التاريخي.

ستقودنا هذه الأطروحات إلى الحديث عن إمكان تحقق تجاوز (بسيط) لأزمة الحركة الطلابية في ظل شروطها الراهنة ، وهذه دعوى سيكون علينا ، لاحقا ، إثباتها.

2 – ليست الأزمة أزمة علاقة بين "أطراف" الحركة الطلابية وإنما الأزمة أزمة العلاقة بين "الأطراف من جهة والجماهير الطلابية من جهة أخرى

وصلنا في التحليل السابق إلى القول بأن الأزمة تكمن في سيطرة الخطاب الإيديولوجي البورجوازي الصغير بمنظوريه الذين حددنا – آنفا – مواصفات كل منهما ، وإذا صح أن الأزمة قائمة هنا – وهي فعلا كذلك يصبح سهلا دحض الأطروحة التي يدافع عنها المنظور المسيطر (التحالف المسيطر) في صدد حديثه عن هذه الأزمة ، وقد سبقت لنا معه وقفة قصيرة استعرضنا فيها ، باقتضاب بالغ ، عناصر ذلك التحديد ، ويجدر بنا هنا أن نعاود طرحه ، ولكن هذه المرة لنقده ، أي استعادته في ضوء النتائج التي توصلنا إليها في التحليل.

إن المنظور المسيطر لايرى الأزمة في وجودها الفعلي ، أي من حيث هي قائمة في الأساس الذي ينهض عليه وهي توجيه الحركة الطلابية سواء في أجهزة منظمتها التحتية أو الفوقية ، وإنما هو يراها في وجودها الوهمي ، أي كأزمة علاقة بين "أطراف" الحركة الطلابية ، إن في هذا القلب السافر للأمور خلفية إيديولوجية مباشرة هي إخفاء الطابع الحقيقي للأزمة وتمويهه ، لأن في إظهاره ليس فقط انفضاحا لوجه قيادة الحركة الطلابية ، بل أيضا ، وهذا ما تتحاشاه ، انفضاحا لخطها السياسي والإيديولوجي والتنظيمي ، من حيث هو خط سياسي طبقي يقود الحركة الجماهيرية العامة نحو أزمة ممارستها.

إن الأزمة ليست ناتجة عن هذه العلاقة بين "الأطراف" داخل أ.و.ط.م. وإنما هي أزمة العلاقة الديموقراطية بين هذه "الأطراف" وبين الجماهير الطلابية وهي بنيوية وتاريخية قائمة على أساس عملية تجدد شروط وجودها واستمرارها من داخل البنية الفكرية – الإيديولوجية ذاتها التي تنتجها.

هذا الطرح للأزمة في وجودها الفعلي يقودنا إلى افتراض الاستنتاج التالي : إن الثابت الذي تحكم في تاريخ الحركة الطلابية المغربية هو الانفصال القائم بين "الأطراف" وبين الجماهير الطلابية ، وهو انفصال سنجد مبرره الموضوعي في طبيعة هذه الأطراف التي تمتلك رصيدا معرفيا وإيديولوجيا معينا في معالجة مشكلة الديموقراطية في حياة أ.و.ط.م. وفي تقدير الأهمية المبدئية للأسس والمبادئ المركزية للمنظمة وفي مقدمتها الجماهيرية ، ومهما اختلفت التنظيرات التي يقدمها كل طرف لهذه المبادئ ، فإنها تقف على نفس الأرضية ، وأن تجربة العلاقة المباشرة بالجماهير خير دليل على ذلك ، إن العلاقة هذه تتميز - في الخط العام - بكونها علاقة لا جماهيرية ، لا ديموقراطية ، أي تقوم على أساس الإبعاد المنهجي للجماهيرالطلابية من مواقع المشاركة الفعلية في تطوير وتجذير نضالية أ.و.ط.م. قاصرة هذا النشاط على "الأطراف" السياسية . إن الجماهير ، في هذه العلاقة ، غائبة ، أما حضورها فهو حضور فيزيولوجي هامشي ، إنها تحضر الصراع الإيديولوجي ، ولكنها لا تشارك فيه ، فالنقاش يتناول في معظمه قضايا ليست من مهامها المباشرة ولا من همومها ، قضايا لا يفقهها إلا "الراسخون في العلم" وأعني هنا "الأطراف " السياسية ، كما أن طريقة الانتخابات (باللوائح) تشريع لنظام "الأطراف" وإلغاء لأية إمكانية للمشاركة الجماهيرية في المستويين التسييري والتقريري.

هذا التعامل الفج مع الجماهير يعكس فهما بورجوازيا صغيرا ضيقا للعمل الجماهيري وللمنظمة النقابية ، إن الثابت الأساسي فيه هو اختزال الحركة الطلابية في "مكوناتها السياسية" . وهو فهم سينتج مختلف أشكال الممارسات البيروقراطية والهيمنة التي تقف على طرف النقيض من العمل الجماهيري الجذري والمتقدم.

إن مؤتمرات الأ.و.ط.م. هي المظهر الذي يبين هذه المسألة بوضوح ، فليس صحيحا أن هذه المؤتمرات تعكس في نتائج أعمالها و مقرراتها وعي الحركة الطلابية ، وإلا فإن الأخذ بعكس هذه الحقيقة يعني ، في النهاية أن الحركة الطلابية تغير موقفها - مثلا - بين المؤتمر الثالث عشر والمؤتمر الرابع عشر إلى الوراء ...أي تتراجع على صعيد وعيها وعلى صعيد مكتسباتها ، (أليست هذه ، فعلا ، هي حصيلة المؤتمر الرابع عشر بالنسبة إلى سابقه ؟) كما أنه ليس صحيحا أن المؤتمر الوطني الخامس عشر شكل قفزة نوعية في وعي هذه الحركة ...وإلا بماذا نفسر سهولة سيطرة أجهزة القمع على الساحة الطلابية بعد اعتقال القيادة الجديدة والمناضلين المنتمين إلى القوى السياسية التقدمية ؟ وبماذا نفسر ، أيضا ، سقوط هذه الساحة تحت رحمة الفراغ فترة من الزمن ليست بقصيرة في عمر أ.و.ط.م. بعد حظر نشاطها ؟ يجب إذن نبذ هذا التقديس الأعمى للمؤتمر الخامس عشر ، لأن في هذا التعامل الاورتدوكسي معه ما يمنعنا من قراءته ، كتجربة ، في ضوء وعي نقدي متحرر من وهم كونية مقرراته وتوجيهاته.

ليس هناك، إذن، أكثر من تفسير واحد لهذا الواقع الذي ولد مع تراجع المؤتمر الوطني الرابع عشر، ومع الوضع الذي خلقه هجوم النظام على المؤتمر الخامس عشر ، وغيره من النماذج المتعددة في تاريخ أ.و.ط.م. إن

مؤتمرات الاتحاد كأعلى أجهزة نشاطه لا تعكس – شأنها في ذلك شأن باقي الأجهزة والإطارات والقنوات – وعي هذه الحركة وإنما هي تعكس وعي "أطرافها" و "مكوناتها" السياسية . هذه الخلاصة لا تريد الوصول إلى القول بغياب علاقة التواصل بين الجماهير الطلابية والفصائل السياسية الطلابية المرتبطة بها ، وإنما تريد التأكيد على أن هذه العلاقة أخذت شكلا محددا هو تسييد هذا النظام من الانفصال عن الجماهير الطلابية التي تغيب فيه الجماهير في حضورها اليومي ، أي ذلك النظام من العلاقة الذي يتكرس فيه إبعادها عن موقع المشاركة الحقيقية والفعل المنتج ، والحديث باسمها من موقع الوصاية والحجر ، وفي هذه العلاقة التي تمارسها الفصائل على الجماهير الطلابية المغربية ، إنتاج جديد للحظر . وسيكون جديرا بنا ، فعلا ، ونحن نؤرخ للحركة الطلابية المغربية ، لا أن نؤرخ لوعيها ، وإنما ، وبشكل أصح وأدق ، لوعي "مكوناتها" من الفصائل و "الأطراف".

الفصل الثالث

لازلنا في محاولة نقدنا الخطاب المسيطر وإعادة طرح الأزمة من منطلق مختلف ، لم نتعرف بعد على نظامه الفكري ومفاهيمه الأساسية التي في وجودها شرط استمرار الأزمة من حيث هي قاعدة التفكير والتوجيه ، إن امتلاكنا لمعرفة دقيقة عن هذا النظام المفهومي تحديد مباشر لأسس الأزمة وإمكانية لتحقيق نقض جذري لهذه الأسس وصولا إلى طرح حقيقي للعمل الجماهيري.

فماهي إذن مرتكزات هذا الخطاب المسيطر ؟

1- في التمييز بين المنظور المسيطر والخطاب المسيطر

قبل البدء في التطرق للمفاهيم المركزية في الخطاب الإيديولوجي المسيطر، ينبغي التوقف قليلا عند قضية تبدو ضرورية في سياق مهمتنا وهي تحديد علاقة المنظور المسيطر بالخطاب المسيطر بشكل نستطيع على أساسه أن نمتلك معرفة دقيقة لمفهوم السيطرة بشكل عام وعن المضمون المحدد الذي يأخذه في كلا الاستعمالين (منظور مسيطر ، خطاب مسيطر) بشكل خاص.

إن مفهوم السيطرة يشير إلى علاقة محددة ضمن بنية محددة ، هذه العلاقة هي علاقة إخضاع عناصر متواجدة في بنية ما ، إلى عنصر يكون في إطار هذه العلاقة (أي علاقة الإخضاع) العنصر الرئيسي ، أي المسيطر . هذا يعني أن حقل السيطرة كعلاقة هو بالضرورة بنية تكون متشكلة من عناصر هي ، في نهاية التحليل ، قائمة ليس على أساس وجود هذه العناصر فيها ، وإنما أيضا ، على أساس العلاقة التي تأخذها هذه العناصر في هذه البنية ، والتي يجب بالضرورة ، أن تكون فيها السيطرة لأحد هذه العناصر.

إذا كان أمر السيطرة قائما على مستوى المنظورات التي تحملها معها الحركة الطلابية ، لأن السيطرة في هذه البنية من الرؤى والمنظورات تعود إلى ما أسميناه بمنظور التحالف المسيطر، وما كان له (أي لهذا المنظور) أن يكون مسيطرا بدون سيطرة هذا التحالف الذي يحمله وعيا له. إن الأساس الموضوعي الذي تقوم عليه هذه السيطرة هو الأجهزة القيادية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، بوصفها الإطار الذي عبره ومن خلاله يتم التوجيه الإيديولوجي والسياسي للمنظمة ، أي أن الخط الذي يقود هذه الحركة لن يكون حقل ممارسته بالضرورة إلا هذه الأجهزة وهي كما نعلم ، تعود إلى التحالف الذي أشرنا إليه سابقا ، ومن هنا فإن منظورها هو المنظور المسيطر . ولكن هذا المنظور نفسه يقع ضمن ما أسميناه بالخطاب الإيديولوجي البرجوازي الصغير ، وهو خطاب مسيطر ، فكيف العلاقة إذن ، بين السيطرتين ، أو بشكل أصح ، بين شكلي السيطرة ؟ لن نتعرض

الآن لمفاهيم وأسس هذا الخطاب النظرية الإيديولوجية ، فسنرجىء ذلك إلى نقطة تحليل أخرى لاحقة ، تلك الأرضية الفكرية أو ذلك الأساس من التفكير الذي يجمع بين المنظور المسيطر وبين منظور المعارضة ، وهو أساس يحتوي مضمونا طبقيا - إيديولوجيا محددا هو - سبق وحددناه - بورجوازيا صغيرا. كيف إذن ، يتضمن الخطاب المسيطر منظور المعارضة ، وهو كما أكدناه ، منظورا غير مسيطر، بمعنى، كيف يتضمن المسيطر ماليس فيه بمسيطر ؟

قلنا سابقا بأن المنظور المسيطر يحقق هذه العلاقة على صعيد أجهزة الأ.و.ط.م. القيادية (وقد يحققها على مستوى الأجهزة التحتية أيضا ، ولو أنه في الوضع الراهن لم يستطع ذلك) أي أن أحد أسس هذه الحركة هو وجود هذا الوعي في موقع السيطرة ، ولكن هذا الوعي لا يرتبط فقط بما أطلقنا عليه التحالف المسيطر وإنما أيضا بالذين يمثلون المعارضة داخل المنظمة ، فهم أيضا يمارسون هذه المعارضة (والبعض منهم الرفض العدمي) على قاعدة هذا الوعي البرجوازي الصغير نفسه وليس خارج حقل تحركه السياسي والنظري . أي أن كلا المنظورين يفكر في علاقته بالآخر من أرضية هذا الوعي . وفي تفكيرهما معضلات الحركة الطلابية ينتجون ويعيدون إنتاج هذا الخطاب - الوعي الإيديولوجي الموحد لهذين المنظورين المختلفين . فالسيطرة إذن ، في هذا الخطاب لولا ارتكازه إلى أجهزة التوجيه والقيادة في أ.و.ط.م. وفي سيطرة هذا المنظور يسيطر كذلك الوعي ، وقد يسيطر هذا الوعي نفسه في شروط أخرى لا ندري إمكان تحققها من خلال سيطرة منظور المعارضة.

إذن ، فالمنظور المسيطر يسيطر بالنسبة إلى الخطاب بالمسيطر في الحركة الطلابية المغربية ، باعتبار هذا الأخير هو البنية التي تتحقق فيها علاقة السيطرة تلك . أما الخطاب المسيطر ، فإنه يسيطر بالنسبة إلى باقي أنواع الخطابات الأخرى التي يمكن أن تعرفهما الحركة الطلابية المغربية ومن بينها الخطاب الإيديولوجي الرسمي (الخطاب الرجعي) الذي يجد في هذه الحركة حقلا لتواجده وفعله ، وهو الذي ساعد على شقها في بداية الستينات وخلق المنظمة الطلابية المشبوهة والعميلة للنظام ، وهو نفسه الذي يسعى الآن إما عبر جماعات الفاشيين الرجعيين إلى جر الحركة الطلابية إلى مستنقع القوى الرجعية ، وإما بطريقة غير مباشرة عبر النظام التعليمي - التربوي بمقرراته ومضامينه الإيديولوجية التي يستهدف من وراءها ، من بين ما يستهدف ، تدجين الطالب ودمجه بالإيديولوجية السائدة ، في نظام العلاقات القائمة وتحضيره مؤسسيا ليلعب كإطار، دوره الاجتماعي في إنتاج وإعادة إنتاج تلك العلاقات.

وصلنا إلى تحديد العلاقة بين شكلي السيطرة ، في نسبة كل منهما إلى بنية محددة ، ولكننا نريد هنا أن نشير إلى أن هذه النسبة ليست مطلقة وثابتة ، أو بمعنى أدق ، ميكانيكية . فليس صحيحا على الإطلاق مثلا ، أن سيطرة المنظور المسيطر قائمة فقط بالنسبة للخطاب المسيطر كبنية ، بل وأيضا إلى الحركة الطلابية كبنية أشمل تتضمن أنواعا أخرى من الخطابات ، فكلا الحقلين (الخطاب المسيطر ، الحركة الطلابية) يعتبران

بنية بالنسبة إلى المنظور المسيطر. إلا أنهما يشكلان رغم ذلك ، بنية واحدة متماثلة بالنسبة إليه (أي المنظور المسيطر) ، لأن الذي يكتسب موقع السيطرة الفعلية في الحركة الطلابية ككل (أي من حيث هي بنية) ليس المنظور المسيطر ، على أهمية هذه الحقيقة ، وإنما الخطاب المسيطرة ، وماسيطرة الأول في هذه الحركة إلا عملية تتم من خلال سيطرة الثاني وليس العكس.

إن في تغييب طابع السيطرة للخطاب الإيديولوجي السائد ، وقصرها على المنظور المسيطر – كما تفعل ذلك المعارضة – إخفاء وتمويه لطبيعة الأزمة الذاتية للحركة الطلابية المغربية بوصفها أزمة هذا الخطاب الذي يضم المنظورين معا في وحدة سيطرته داخل هذه الحركة.

2– النضال النقابي والنضال السياسي : نقد النزعة الإلحاقية:

في صدد طرحنا للمفاهيم الأساسية في بنية التفكير السائد (الخطاب المسيطر) تعترضنا مشكلة العلاقة بين النضال النقابي والنضال السياسي داخل منظمة جماهيرية كأ.و.ط.م. وهي مشكلة تطرح في شكل مفهوم مركزي هو مفهوم العمل الجماهيري ، إنه بالرغم من الاختلافات القائمة بين مختلف التيارات و "الأطراف" داخل أ.و.ط.م حول هذه القضية والتي نعتبرها (أي الاختلافات) غير أساسية ، فإنه يمكن الحديث عن مضمون إيديولوجي لهذا المفهوم في شكل طرحه ومعالجته من طرف التيارات ، هذا المضمون يتحدد في الصيغة التالية : هناك علاقة جدلية بين النضال النقابي والنضال السياسي هي التي تعطي العمل الجماهيري. وهي صيغة ، كما نرى عامة وفضفاضة ، تحمل أكثر من قراءة ، ولكنها تنطوي ، في عموميتها ، على تحرك الفكر في صعيده الإيديولوجي مخفيا حقيقة معالجته لهذه العلاقة بين النضالين ، إن هذه المعالجة التي يعمل الخطاب المسيطر على إخفائها ، يمكن الكشف عنها في الاتجاه العام لممارسة مختلفة "الأطراف" داخل الحركة الطلابية ، وهي ممارسة تقوم في الخط العام وكما سبق التأكيد – على قاعدة تفكير بورجوازي صغير لمجمل مشكلاتها بما فيها مشكلة هذه العلاقة.

إن هذه العلاقة ، كما نكشفها في معالجة الخطاب المسيطر لها (تفكيرا وممارسة) هي علاقة إلحاق النضال النقابي بالنضال السياسي (بالمعنى التنظيمي) بشكل يؤدي إلى تمييع الحد الفاصل بين الممارستين فلا يقيم أي اعتبار موضوعي للوجود الموضوعي لكل شكل من أشكال النضال ولأدوات ممارسته ، وهو نفسه إجراء ينطوي على فهم ضيق للمنظمة الطلابية الجماهيرية ، كما سنرى ذلك لاحقا.

ليس حديثنا دعوة للنقابية الضيقة ، فهذه أيضا مرض مماثل ، ولكنه حديث ينطلق من إدراك يدعي العلمية بخصوص طرحه للعلاقة بين "النقابي" و "السياسي" بشكل عام وفي نموذج أ.و.ط.م. بشكل خاص ، إن النضال النقابي في طبيعته نضال مطلبي يستهدف انتزاع جملة من المكاسب التي تحقق وتوفر شروط أحسن للعمل داخل حقل اجتماعي محدد تشغله وظيفة – وظائف محددة ، وهذه المكاسب تكون مرتبطة ، موضوعيا ، بالإطار الذي فيه يتم إنتاجها، بمعنى أنها تحمل معها مضمونها الاجتماعي الذي تتطابق معه

ولهذا فالنضال النقابي لا يتجاوز، بشكل عام ، حقله الاجتماعي كأن يأخذ مثلا شكل النضال السياسي ، لأن في هذا التجاوز إخلال بنظام الممارسة النضالية بوصفها قائمة في مختلف حقول الصراع الاجتماعي ، وليست في حقله السياسي فقط . إنه إخلال قد يؤدي إلى المغامرة والتطرف "اليساري" ، وقد يؤدي إلى النزعة الحزبية الضيقة ، وهاتان تلتقيان في إعدام الدور الاجتماعي - الطبقي للعمل الجماهيري.

أما النضال السياسي ، فإنه يقوم داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ولأنه كذلك ، فموضوعه وأدواته (أو أدواته) تختلف عن موضوع وأداة النضال النقابي، فإذا كان موضوع هذا الأخير هو المصالح المادية الاقتصادية (النقابات العمالية والفلاحية) أو المرتبطة بشروط الدراسة كالسكن والغذاء والمنح والبرامج والمقررات والتجهيز والتأطير... الخ (النقابات الطلابية والتلاميذية) وإذا كانت أداة الممارسة النقابية هي النقابة بمختلف أشكال ارتباطاتها الجماهيرية ، فإن موضوع الممارسة السياسية هو المصالح السياسية المختلفة (مؤسسات الدولة بالنسبة لبعض الأحزاب ، والسلطة السياسية موضوع نضال الحزب الثوري) إن أداتها ، بالنسبة للطبقات المستغلة فهي الحزب ، بهذا المعنى ، فالمنظمات الجماهيرية لا تخوض نضالا سياسيا بالمعنى المباشر والصحيح لهذه الكلمة ، وإنما تخوض نضالا نقابيا يرتبط بالنضال السياسي من جهتين :

1- من جهة أن النضال النقابي هو - في حقيقة أمره - شكل من أشكال النضال الطبقي الذي هو في حد ذاته نضال سياسي (9).

2 - من جهة القدرة على تسييس النضال النقابي ، أي إخضاعه كممارسة متميزة إلى الأهداف الأساسية للنضال الطبقي الجذري.

إذا اتضحت حقيقة العلاقة بين النضال النقابي والنضال السياسي ، فإنه يمكن حصر المشكلة في إطار النضال النقابي كإطار حقيقي لها ، وطرحها على الصيغة التالية : ما هو الأسلوب المتقدم الذي نستطيع من خلاله إنتاج ممارسة نقابية جماهيرية جذرية وفاعلة ؟ إن الجواب الصحيح على هذا السؤال هو ضرورة تسييس العمل النقابي أي إكسابه طابعا سياسيا دون تحويله إلى نضال سياسي أو إلحاقه ، على وجه التعسف ، بالنضال السياسي ، إن التسييس هو عملية ربط المطالب النقابية للجماهير بالمضمون السياسي لهذه المطالب . فحين تناضل مثلا ، منظمة نقابية سياسية تقدمية كأ.و.ط.م من أجل تحقيق مطالب جماهيرها المشروعة في

9 - الصراع الطبقي كما يحدده ماركس صراع سياسي ، وهو صراع يجري على مستويات ثلاث المستوى الإيديولوجي ، المستوى الاقتصادي ، المستوى السياسي. فهذه المستويات قائمة بالنسبة لكل بنية اجتماعية ، كما أنها حقول لممارسة الصراع الطبقي كصراع سياسي في أساسه . لهذا يجب التمييز بدقة بالغة بين "السياسي" كمستوى من مستويات البنية الاجتماعية الشاملة ، أي كحقل سياسي للصراع الطبقي . وبين "السياسة" بوصفها الثابت المسيطر في الصراع الطبقي. وبين "السياسة" بوصفها الثابت المسيطر في الصراع الطبقي ضمن بنية اجتماعية محددة.

علمنة ودمقرطة التعليم ، فإنها تربط عضويا ، بين هذا المطلب الرجعي التقني وبين مضمونه السياسي والمتمثل في مواجهة التعليم الطبقي الرجعي الذي يكرس وجود سيطرة الإيديولوجية المسيطرة . كما تربط بينه وبين النضال من أجل الثقافة الوطنية الديموقراطية ، وحين تناضل من أجل الرفع من نسبة النجاح فهي تربط ذلك أيضا ، بمضمونه السياسي والمتمثل في مواجهة التعليم التعسفي الذي يكرس العلاقات الطبقية داخل الجامعة بتصفية أبناء الطبقات الكادحة.

إن هذه المنظمة الجماهيرية لا تخرج في نضالها عن الحقل النقابي وإن بدا ذلك قائما في ممارستها ، إن كل ما تقوم به هو تسييس ذلك النضال ، ليس بمعنى ربطه بالنضال السياسي - لأن لهذا الأخير موضوعه وأداته المستقلين نسبيا - وإنما بمعنى إعطائه مضمونا سياسيا يتطابق مع المصالح الموضوعية الفعلية للحركة الطلابية في تعليم شعبي عربي ديموقراطي علماني وموحد ، تعليم ينجسم، هونفسه ، مع النضال العام الذي تخوضه الحركة الجماهيرية والطابع الديموقراطي الطبقي لهذا النضال.

إنه بمقدار ما يتسيس العمل النقابي بمقدار ما يساهم في تطوير النضال الجماهيري العام وفي تجذيره ، وبمقدار ما يتم تغييب هذا التسيس ، بمقدار ما يسقط النضال هذا في نزعة نقابية ضيقة صرفة لا تقل خطورة عن النزعة الإلحاقية للنضال النقابي بالسياسي ، فالنضال الحقيقي ، النضال المنتج هو الذي يتم ، مباشرة ، في حقله الموضوعي ، أي في موقعه ضمن حقول النضال الطبقي.

وهكذا فليست هناك علاقة بين النضال النقابي والنضال السياسي في منظمة جماهيرية أيا كانت (لانعدام إمكانية وجود هذه العلاقة في أذهان أصحابها) لأن هذه المنظمة هي ، أصلا ، أداة للعمل النقابي أما الذين يتصورونها إطارا للعمل السياسي ، فهم الذين يقيمون التماثل الوهمي بين النقابة والحزب وهو تماثل قائم في منطق الممارسة السياسية للبرجوازية الصغيرة ، ويأخذ شكل إلحاق للنقابة بالحزب أوبتعبير أدق للنضال النقابي بالنضال السياسي.

إن خطورة هذه النزعة الإلحاقية هي ، إلى جانب حرف النضال الجماهيري ، المساس بمبدإ استقلالية المنظمات الجماهيرية الذي يعكس بنفسه الاستقلالية الموضوعية للنضال النقابي عن النضال السياسي ، وهي في حال منظمتنا أ.و.ط.م. تكريس لعلاقة التبعية بينها وبين القوى السياسية الديموقراطية ، هذه التبعية التي تؤثر في وضعية جماهيريتها وديموقراطيتها وتقدميتها نتيجة الترابط الموضوعي بين كل هذه المبادئ. إن النزعة الإلحاقية هي أحد الثوابت الأساسية في الخطاب الإيديولوجي المسيطر، وهي ترتبط في منطق الممارسة البرجوازية الصغيرة وفي منطق وعيها بمفهوم المنظمة الجماهيرية والدور المركزي الذي يشغله ضمن هذا الخطاب.

3- ليست المنظمة حقلا للاستقطاب السياسي : نقد مفهوم "المنظمة" في الخطاب المسيطر":

قلنا سابقا أن الأساس النظري لهذه النزعة الإلحاقية في ممارسة "الأطراف" داخل أ.و.ط.م. هو غياب تصور

علمي لعلاقة "النقابي" ب "السياسي" ، أي عدم التقدير الموضوعي للأهمية السياسية القصوى للعمل الجماهيري ، أما في هذه النقطة التي نطرقها الآن ، فإننا نود البحث في الأساس الإيديولوجي الذي تستند إليه هذه النزعة ، وتكون نقطة انطلاقنا في هذا الحديث هي النتائج التي أوصلنا إليها البحث في علاقة النضال النقابي بالنضال السياسي كما هي في منطق الخطاب المسيطر. ونعني بتلك النتائج ، ارتباط هذا الفهم (فهم العلاقة المشار إليها) بمفهوم المنظمة الجماهيرية.

إذا المضمون الوحيد الذي يكتسبه النضال النقابي ، في تقدير الخطاب المسيطر هوكونه يرتبط عضويا بالنضال السياسي ، فإن النتيجة العملية التي تلزم عن هذا الطرح هي ، في منطق ذلك الخطاب ، تجاوز النزعة النقابية الضيقة كنزعة مرضية في العمل الجماهيري تفصل بين "النقابي" و "السياسي" بشكل يشل نضال المنظمات الجماهيرية ويفرغها من المضمون الذي ينبغي أن تحمله ، ولهذا فإن المنظمات الجماهيرية ترتسم ، بحسب الخطاب المسيطر، كحقل للممارسة السياسية ، هذه الممارسة التي تأخذ شكلا محددا هو الاستقطاب السياسي ، وهو الشكل (العملي) الذي فيه تظهر تلك النزعة الإلحاقية للعمل النقابي بالعمل السياسي. إن الاستقطاب السياسي يتحقق من خلال تحويل المنظمة أ.و.ط.م. إلى سوق لتصريف برامج القوى السياسية التقدمية وليس غريبا أن تكون المنظمة الطلابية الإطار الملائم لهذه القوى لتوسيع قاعدتها السياسية نظرا للطبيعة الطبقية البرجوازية الصغيرة لهذه القوى السياسية ، والأهمية البالغة للدور الذي تقوم به أ.و.ط.م في تزويد هذه القوى بما يكفيها من الأطر السياسية.

إن في هذه العلاقة بين أ.و.ط.م وبين القوى السياسية التقدمية المغربية ما يفسر – موضوعيا– تلك الرؤية إلى المنظمة كحقل للاستقطاب السياسي وليس كحقل للنضال الجماهيري ، إن هذا النزوع إلى تحويل أ.و.ط.م. إلى إطار للعمل السياسي (دعاية استقطاب...) هو الأساس الإيديولوجي الذي يحدد النزعة الإلحاقية في ممارسة "الأطراف" السياسية ويتحدد بها. فهو يحددها لأنه الخلفية السياسية التي تقوم عليها الضرورة الموضوعية لإنتاج وإعادة إنتاج الخطاب الجماهيري الذي هو فيه ، أي في الخطاب المسيطر، خلاصة إلحاق ودمج "النقابي" في "السياسي" ، ويتحدد بها من جهة أن النزعة الإلحاقية ضرورة نظرية – فيه – لتوجيه الممارسة نحو هدف الاستقطاب السياسي ومن جهة أخرى لتبرير هذا الاستقطاب وتنظيره.

قلنا أن في هذه العلاقة من التبعية بين أ.و.ط.م. وبين القوى السياسية التقدمية ما يبرر هذا النظر إلى المنظمة كحقل للاستقطاب السياسي . ونعني بذلك أن هذه القوى السياسية من حيث هي ذات طبيعة برجوازية صغيرة تحدد علاقتها بالجماهير الطلابية داخل أ.و.ط.م. من زاوية نظر مصالحها الطبقية والسياسية الحزبية المباشرة لا من زاوية نظر المصالح الموضوعية لهذه الجماهير. ونحن لا نريد هنا إقامة الحد الفاصل والمطلق بين مصالح الاثنين ، وإنما نريد فقط التأكيد على أن وحدة المصالح بينهما لا تنفي ولا تلغي الاستقلالية النسبية لصالح كل منهما. فالحركة الطلابية بوصفها حركة جماهيرية ، تنطلق في نضالها من الواقع المباشر للجامعة كمؤسسة اجتماعية في ارتباطه الموضوعي بالواقع السياسي العام كحقل اجتماعي لذلك

النضال . فيأخذ نضالها بذلك الانطلاق شكله الموضوعي كنضال نقابي أداته المباشرة هي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب منظمة جماهيرية طلابية ، وحقل ممارستها هو الذي يملي عليها برامجها النضالية في مختلف المستويات ، بينما القوى السياسية تنطلق في نضالها من الواقع الاجتماعي والسياسي العام كحقل تاريخي ، واجتماعي أيضا ، لذلك النضال الذي يتقرر – في النهاية – كنضال سياسي ، وهو حقل يفترض الحزب طبعا ، أداة للممارسة السياسية للطبقات المسودة ، ويقرر برامج تعكس الارتباط الموضوعي بين هذه القوى وبين الواقع السياسي المباشر الذي هو إطار تحركها.

واضح إذن ، مدى الاختلاف القائم بين الممارستين باختلاف حقليهما وأداتيهما وموضوعيتهما ، ولهذا فالاختلاف قائم بين المصلحتين ، وهوليس اختلافا مطلقا وإنما نسبيا ، اجتماعيا ، إلا أن كل الخطورة هي في تغييبه وطمسه ، أي في النظرإلى علاقة الاختلاف كعلاقة تماثل ، فهذا يقود إلى نزعة مثالية وهمية . وهو مايمكن استخراجه من الآلية الداخلية للنشاط الفكري للخطاب المسيطر. كيف إذن ، يتم تغييب هذا الاختلاف في ممارسة "الأطراف"السياسية ؟ يمكن إعادة صياغة هذا السؤال على الشكل التالي : ماهو الشكل الذي تأخذه علاقة التماثل بين المنظمة أ.و.ط.م. وبين القوى السياسية ؟ وعلى أي صعيد يجرى هذا التماثل؟ يمكن القول بأن الشكل الذي تأخذه هذه العلاقة هو في التبعية المباشرة للمنظمة لهذه القوى السياسية في شكل سيطرة "الأطراف" السياسية الطلابية على أ.و.ط.م و بتعبير أدق ، سيطرة خطابها الإيديولوجي ، وهي تبعية تجرى على مستوى التوجيه والبرامج النضالية (السياسية الثقافية ، والنقابية) لهذه الأطراف ، أي تعميم المشروع السياسي ، المختلف الاتجاهات للقوى السياسية التقدمية على المنظمات الجماهيرية وعلى رأسها أ.و.ط.م. وفي تعميمها هذا تغييب لعلاقة الاختلاف الموضوعي بينها وبين هذه المنظمات.

ليس في قولنا هذا دعوة إلى مناهضة الاستقطاب السياسي وإنما دعوة إلى مراجعته كأسلوب مركزي في التعامل مع المنظمات الجماهيرية ، كممارسة ذاتية لاترتبط في عمقها ومحتواها الإيديولوجي بالمصالح الموضوعية للحركة الطلابية ، فالاستقطاب السياسي مشروع على أن يتحدد بممارسة جذرية تحقق التوافق الموضوعي بين تواجد "الطرف" السياسي داخل المنظمة ومصالحه من جهة ، وبين وجود الجماهير الطلابية ومصالحها من جهة ثانية ، وهي ممارسة لا تطلب من "الأطراف" السياسية في المنظمة أن تسلكها ، لأن إنتاجها يرتبط بوجود التنظيم السياسي الطليعي للطبقة العاملة ووجود وعيه الجذري داخل المنظمات الجماهيرية بما فيها المنظمة الطلابية ، وهو أمر خارج إرادة الحركة الطلابية.

ليست المنظمة إذن ، حقلا للاستقطاب السياسي – على أهمية هذه الحقيقة في شروطها الصحيحة – ، وإنما المنظمة حقل للعمل الجماهيري الطلابي ، أي للنضال النقابي الذي عليه أن يتسيس حتى يكون فاعلا في الصيرورة التاريخية للنضال الجماهيري العام.

4 – ليست الجماهير هي الأطراف : نقد النزعة الاختزالية

في صدد تحليلنا للمرتكزات النظرية للخطاب المسيطر تنطرح علينا مهمة التصدي لمقولة الجماهير كما يصوغها هذا الخطاب ، وهي لا تنفصل عن مفهومي المنظمة والعمل الجماهيري ، أي أنها ترتبط بها بضرورة منطقية تستدعي الضرورة النظرية العملية ، هنا ، نقدها ضمن موقعها في إطار الكل المتماسك (الخطاب) ، ولهذا قد نجد بعض التكرار في القول ، وهو أمر موضوعي يفرضه المنطق الداخلي للبحث ، هذا المنطق الذي ، هو نفسه ، منطق الترابط في الجهاز المفهومي للخطاب المسيطر : موضوع النقد.

إن النزعة الإلحاقية كأساس نظري لممارسة الاستقطاب السياسي داخل المنظمة وكمدخل لطمس الطبيعة الفعلية للمنظمة الجماهيرية تقود ، بفعل منطق التفكير الذي ينتظمها ، إلى فهم محدد للجماهير ، السمة الرئيسية لهذا الفهم هو طمس علاقة الاختلاف بين الجماهير الطلابية و"الأطراف" السياسية في علاقة تماثل يجرى فيها اختزال للجماهير الطلابية إلى جماهير الطلبة المنتمين للقوى السياسية ، أي أن الثابت في رؤية الجماهير الطلابية هو ، في الخطاب المسيطر ، هذه النزعة الاختزالية التي سنقف بإيجاز شديد عند مميزاتها الأساسية .

1- إنها نزعة لا ترى إلى الحركة الطلابية في وجودها الموضوعي ، أي في وجودها المستقل عن أي تدخل ذاتي ، فتشترط بتلك الرؤية الخاطئة ، وجود الحركة الطلابية بوجود "مكوناتها السياسية" ، وبذلك تبني برامجها و "تحالفاتها " على هذا الخط من التقديرغير العلمي ، إنها نزعة تسقط في المثالية الذاتية.

2- ترتبط هذه النزعة بالنزعة الإلحاقية ، فإذا كانت هذه - كما رأينا - تلحق النضال النقابي بالنضال السياسي (المنظمة الجماهيرية بالقوى السياسية) فإنها تختزل الجماهير في (تلحقها ب) "الأطراف" السياسية.

إن هذه النزعة باختزالها الحركة الطلابية إلى "مكوناتها السياسية" تتعارض مع الفكر العلمي الذي ينطلق في معالجته للواقع من أبسط قوانينه للنظر إلى الأشياء في وجودها الموضوعي الذي لا يتوقف على وجودنا أوإدراكنا له . ولأنها كذلك (أي النزعة) فهي تسقط في المنطق المثالي الذي يقودها إلى بناء ممارسة تغيب فيها الجماهير كقوة فاعلة وتحضر كقوة منفعلة مستهلكة لما يقدمه "العاقلون" وسنقف في الفقرة اللاحقة من هذا البحث ، على نموذج لهذه الممارسة في حياة أ.و.ط.م. ونعني به وحدة الحركة الطلابية .

إن المنزلق النظري الخطير الذي تسقط فيه هذه النزعة يتمثل في عدم إدراكها العلماني لعلاقة الخاص بالعام ("الأطراف" بالحركة فبدل النظر إلى "الأطراف" السياسية بوصفها جزءا من هذه الحركة تلجأ هذه النزعة إلى المنطق المثالي الوهمي منطق التماثل ، إن النظر إلى الأطراف كجزء من الحركة الطلابية سيضيئ رؤيتنا إلى هذه العلاقة ، بحيث ستكشف لنا كعلاقة الجماهير الطلابية المنتمية للقوى السياسية بمجموع الجماهير الطلابية ، وهذه العلاقة - في منطق رؤيتنا - ستقودنا إلى النظر إلى هذه الأطراف ليس بوصفها قوى سياسية (وإن بدت كذلك في نشاطها داخل أ.و.ط.م). أي ليس كما هي في الواقع السياسي العام ولكن ضمن البنية الجديدة التي تحتويها ، ونعني بذلك الحركة الطلابية ، لأن حقل وجودها هو نفسه حقل ممارستها (الحركة الطلابية) وهو حقل يختلف عن حقل ممارستها السياسية (الواقع السياسي - الاجتماعي العام).

واختزال الحركة الطلابية إلى أطرافها لا يؤثر على المضمون الجماهيري لنضالها فقط ، بل أيضا على مضمون الديموقراطية أوالتقدمية والاستقلالية ، وهكذا يجري الصراع "الديموقراطي" بين "الأطراف" ، فتساهم "الأطراف" في توجيه المنظمة ، وتبلور اتجاه تطورها ، وتؤسس اختياراتها "التقدمية" وتضمن الاستقلالية كما تراها بعين مصالحها المباشرة . أي أنها لا تنطلق في هذه الممارسة من الواقع الموضوعي للحركة الطلابية ، ولكن من المصالح التي لها في التواجد النشط داخل المنظمة وهي مصالح سياسية مباشرة ، وفي انطلاقها ذلك يصبح ضروريا لها توجيه المنظمة توجيها يحقق تلك المصالح. (التوجيه الذاتي).

ومع ذلك ، فنحن نجد في أدبيات هذه "الأطراف" (بعضها على الأقل) تغنيا بالجماهير وهو أمر لا ينبغي أن تأخذه على محمل الاستغراب ، فهذه النغمة بدأت تتحول إلى قاعدة في السجال الذي تعرفه المنظمة ، لأنها ، نفسها ، ثابت مركزي في منطق المزايدات ...كيف نستغرب ، إذن ، وبعض الذين يعزفون هذه السنفونية للجماهير الطلابية أمس ، أنستهم اليوم حملة التحضير للمؤتمر الوطني السابع عشر أن هذه الجماهير – التي يذرفون عليها دموع التماسيح – غائبة ، أو بالتدقيق ، أن المؤتمر يمر على إيقاع غيابها الاضطراري ؟

5 – ليست الوحدة وحدة "أطراف"، الوحدة على أسس المصالح المشتركة للجماهير:

إن النزعة الاختزالية تقودنا موضوعيا إلى بناء فهم ضيق للوحدة وهي في منطق هذه النزعة وحدة "مكونات" الحركة الطلابية . إن وحدة من هذا الشكل هي – في رأينا– وحدة معزولة عن الجماهير ، وبتعبير أدق ، وحدة لا جماهيرية تمتهن الجماهيرية لفظيا ، ولكنها تلفظها وترفضها في حقل الممارسة النضالية ، فالانطلاق من موضوع التماثل بين الحركة الطلابية و "أطرافها" السياسية يبرز على المستوى النظري هذه الدعوة إلى بناء الوحدة بالشكل الذي تنتجه هذه الأطراف في حقل ممارستها الإيديولوجية.

إن الوحدة لا يمكن أن تكون وحدة "أطراف" ، وإنما وحدة جماهير، ونحن ننطلق في هذه الأطروحات من الاعتبارات التي سبق التطرق إليها.

أ– لإن مايملي الوحدة هو المصالح المشتركة لمجموع الجماهير الطلابية ، وهي مصالح موضوعية ، أساس وجودها هو واقع الصراع بين النظام التعليمي والطبقي القائم وبين هذه الجماهير التي تناهضه.

ب– لا يمكن النظر إلى "الأطراف" السياسية إلا من داخل بنية تختلف عن بنية القوى السياسية التي تنتمي إليها هذه "الأطراف" ، هذه البنية هي الحركة الطلابية التي تحدد بالضرورة مصالحها.

فالوحدة – إذن – وحدة بنيوية (وحدة الحركة الطلابية) وليست وحدة تجزيئية (وحدة "الأطراف").

جـ– لأن الحركة الطلابية موجودة بشكل موضوعي مستقل عن إرادة "الأطراف" ، أي أنها موجودة سواء كانت هناك "أطراف" سياسية في الحركة الطلابية أم لم تكن.

4– إن الجماهير الطلابية تحدد "الأطراف" السياسية في حقل الممارسة النضالية وليس العكس:

إن الوحدة الحقيقية للحركة الطلابية تمر بالضرورة ، عبر النضال المشترك في أفق تحقيق المكاسب المادية

والمعنوية ، فهي وحدة نضالية موضوعية ، لاذاتية ، إرادية ، إطار تحققها هو نفسه إطار الممارسة النضالية للحركة الطلابية ونعني بـه : الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، وإذا كان النضال الطلابي هو المدخل المبدئي لها ، فإن الجماهيرية بوصفها ممارسة منظمة هي مدخلها التنظيمي ، هذه الجماهيرية التي سيظل من عوائق قيامها نظام اللوائح السائد من حيث هو نظام يعكس واقع "الأطراف" الذي ينتجه.

إن وحدة الحركة الطلابية الفعلية لن تكون إلا الخلاصة المكثفة لممارسة جديدة يجب الدفع بعملية بنائها نحو آفاق التحقق.

هل نتوقف عند حدود نقد هذا الخطاب ؟ أليس التوقف هذا اعترافا - ضمنيا - منا بالعجز عن تعيين إمكانات الخروج من المأزق ؟ أليس يفترض منطق النقد - الحوار الجاد أن يكون في جعبة الناقد ما يقدمه حتى يكتمل لديه مشروع النقد الذي ينبغي أن يكون منتجا لا عائقا ؟

يجب التأكيد ، منذ البدء ، بأننا لا نقدم هذه القراءة النقدية بهدف تشطيب كل المكتسبات التي قدمتها "الأطراف" وبالتحديد بعضها ، في صالح قضية الحركة الطلابية وقضية الجماهير الشعبية (10) ، ولكننا نضع هذه المكتسبات في حجمها الطبيعي والحقيقي أي نقرأها في الموقع الذي تشغله ضمن مكتسبات الحركة الجماهيرية العامة حتى لا يختلط في تفكيرنا الحابل بالنابل ، ويضيع في تفاصيل هذه المكتسبات الحد الفاصل بين ماهو فيها في منطق تطورها الإيجابي ، وبين ما يقف عند حدود الوضعية التي أنتجته ، أي الحد الفاصل بين المكتسبات الفعلية التي تدخل - مستقبلا - في تركيب الصورة المشرقة للحركة الطلابية المغربية ولاتجاه تطورها المبدع ، وبين ما يقع من تاريخ هذا التطور موقع الأثر المباشر والقصير المدى الذي يؤكده ذلك التطور ، إننا لا نريد إلغاء كل ذلك الشرات النضالي لأ.و.ط.م. لأنه قوة مادية حاضرة الآن في ممارستنا ، تمثلها قدر طاقاتنا وفي الشروط المتميزة لنضالنا ، كما لا نريد إلغاء هذا الحاضر الذي تشترك في صنعه كل "المكونات" من مواقع سياسية مختلفة ، لأنه يعبر فعلا ، عن واقع قائم لايمكن القفز عنه . واقع لايمكن لإرادات - أيا كان حجم إخلاصها النضالي - أن تجتث أسبابه ، أن تصفي الحساب مع مظاهر وجوده فالواقع أقوى وأغنى من هذه الإرادات . هذا واضح لنا جيدا ، نتمثله تفكيرا وممارسة ، ولكن نقطة انطلاقنا في التعاطي مع هذا الواقع هو القناعة التالية : إن الواقع القائم في حاجة إلى نقد ، ونقد حاد ، وهو كأي واقع ، لا يضع إمكانية واحدة أو إمكانيتين، إنه يضع إمكانيات مختلفة ومتعددة ، الأساس الموضوعي المادي لإمكان تحققها قائم في طبيعة الحركة الطلابية كحركة جماهيرية ترتبط - موضوعيا - بالنضال الجماهيري

10 - نقصد هنا - بالأسلوب الدور البالغ التأثير الذي لعبته في أوائل السبعينات "جبهة الطلبة التقدميين" في تطوير النضال الطلابي ، والدور الذي تلعبه الآن لائحتي "القاعديين التقدميين" ، "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية " رفاق الشهداء في ذلك الاتجاه.

العام. إن الأساس هذا ، ليس هو الارتباط – لأن هذا وارد في حد ذاته وبصفة يقررها الواقع – ولكن الأساس هونوعية ذلك الارتباط مع الحركة الجماهيرية. والصراع في أ.و.ط.م. يدور – وينبغي أن يدور – حول الاتجاه الذي يجب أن تأخذه المنظمة أو الحركة الطلابية في علاقتها بالحركة الجماهيرية. ففي منطق ذلك الصراع ، إذن ، أساس وجود تلك الإمكانيات ، و قد تبين لنا – في سياق قراءة واقعها – إمكانية تطوير وتجذير اتجاه هذا النضال من داخل الشروط الموضوعية والذاتية القائمة ، أي في ضوء الوضعية الراهنة.

إننا في ذلك ننطلق من التمييز بين الإمكانية الموضوعية المتوفرة والتي ينبغي استثمارها ، وبين ماليس متوفرا وينبغي توفير شروط إمكانه . على قاعدة هذه الرؤية ، نعالج مشكلة هذا "القائم" ونطرح إمكانيات الفعل الإيجابي فيه . وفي سعينا هنا ـ لطرح هذه الرؤية – الإمكانية بهدف تجاوز مأزق الممارسة التي وضعتنا فيها العلاقة التاريخية بين "الأطراف" وجماهير المنظمة ، سنعاود طرح مجموعة من القضايا التي سبق التعرض لها ، لأن في إعادة طرحها – ضمن هذه الفقرات – استكشاف لهذه الرؤية التي تظل تطرح نفسها كإمكانية لن يضعها في موقعها الحقيقي إلا النقاش العلمي المثمر الذي نطمح إلى أن يصبح تقليدا في حياة منظمتنا وسلوك مناضليها.

الفصل الرابع

1- في العلاقة بين الحركة الطلابية والحركة الجماهيرية:

الحركة الطلابية جزء لا يتجزأ من الحركة الجماهيرية ، هذه مقولة صحيحة أصبحت - في ما يبدو- بمثابة القانون أو القاعدة في تفكير كل "الأطراف" في أ.و.ط.م. ولكن تداولها وتصريفها في الأدبيات والنقاشات لم يرافقه وعي علمي بها ، فانزلقت بذلك إلى مرافئ الإيديولوجية ، فلأنه غاب التحديد العلمي لتلك العلاقة ، قطعت الحركة الطلابية شوطا كبيرا في تصريف ذلك الوعي الإيديولوجي بها. إن تصفية الحساب مع ذلك "التصريف" ، أي مع ذلك الشكل المحدد من الارتباط النضالي للحركة الطلابية بالحركة الجماهيرية مهمة شاقة وطويلة ومعقدة ، ولكن الدخل النظري لها هو رؤية تلك العلاقة في ضوء الفكر العلمي الذي تظهر له كعلاقة ديالكتيكية .

إن مفهوم الحركة الجماهيرية مفهوم مجرد ولكنه - أيضا - يعكس واقعا قائما في بنية اجتماعية محددة . فالحركة الجماهيرية هي ، بشكل عام ، تلك العلاقة المتميزة من الترابط بين النضالات التي تخوضها مجموع الجماهير الشعبية في مختلف مواقع تواجدها الإنتاجي والوظائفي وفي شتى حقول الصراع الطبقي : الإيديولوجي ، الاقتصادي ، السياسي ، هذا يعني أن الحركة الجماهيرية هي الإطار العام الذي يضم مختلف القطاعات الجماهيرية الفاعلة في حقل الصراع الطبقي .

ومن بينها "القطاع الطلابي" (11) ، إن العلاقة بين هذه وتلك هي علاقة انتماء وتركيب وهي أيضا - علاوة على ذلك - علاقة وحدة في إطار الاستقلال النسبي الذي تكتسبه الحركة الطلابية عن الحركة الجماهيرية ، والذي يقوم (أي هذا الاستقلال) على أساس اختلاف حقل ممارسة الحركة الطلابية عن حقل

11- ينبغي إخضاع مفهوم "القطاع" للنقد ، لأنه مفهوم إيديولوجي تنتجه البورجوازية والبورجوازية الصغيرة في صراعها الطبقي . وهو يقوم على أساس تقسيم أفقي - مكاني للحركة الجماهيرية ، " فالقطاع" مفهوم سانكروني يعكس واقعا بنيويا بالنسبة لجهاز الدولة ومؤسساته وبالنسبة لأحزاب الطبقة المسيطرة وأحزاب البورجوازية الصغيرة ، "فالقطاع" - بحسب هذه - هو موقع عمل أو نشاط فئات محددة من الجماهير. إننا نستعيض عنه بمفهوم الحركة لأنه بقدر ما يعكس واقع الوجود الاجتماعي الطبقي لهذه الفئات ، يرى إليها في حقل صراعها الطبقي العام.

ممارسة الحركة الجماهيرية في إطار وحدة حقل النضال الجماهيري العام.

إن الحركة الجماهيرية تخوض نضالها الطبقي في مختلف حقوله ، ولكن الذي يوحد هذا التوزع العام في نضالها هو طبيعة الحركة المحورية للصراع الطبقي ونعني بذلك ، الطابع السياسي العام لهذا الصراع.

أي أن الممارسات المختلفة للصراع الطبقي في منطق نضال هذه الحركة ، تصب في مركز انصهارها ووحدتها ، إن ما يميز نضالها هو كونه يستهدف البنية الاجتماعية

ككل ، من حيث هي التي تنتج شروط استمرار آلية القمع الطبقي الذي يسحقها دون أن تكون الطبقات التي تمارس هذا النضال على نفس المستوى من المواجهة لهذه البنية (12) موضوع النضال.

أي أن التناقض الرئيسي لهذه الحركة - في نضالها - هو التحالف الطبقي المسيطر ، والذي لا يمكن حل العلاقة معه إلا حلا سياسيا.

أما الحركة الطلابية فالأمر يختلف بسببين أساسيين: أ- إن طابع ممارستها - كما قلنا سابقا - طابع نقابي نتيجة اختلاف حقل ممارستها عن حقل ممارسة الحركة الجماهيرية ، وقد سبق أن أكدنا على حقيقتين أساسيتين أولاهما أن النضال الفعلي هو الذي يجري على صعيده الموضوعي بحيث يكون الناتج المباشر لوجوده في حقله الخاص ، وثانيهما - وترتبط بالأولى بنيويا لا سببيا - هو أن النضال النقابي الذي يمكن أن يلعب دوره الفعلي والجذري في النضال الجماهيري العام هو الذي يتم تسييسه ليس بمعنى إخضاعه لمنطق الممارسة السياسية للطبقات الثورية في المجتمع ، تلك الممارسة التي تجذب إلى المستوى السياسي باقي المستويات البنوية في البنية الاجتماعية الشاملة.

2 - إن المهمة الرئيسية التي تطرح على الحركة الطلابية حسبها ليست هي السلطة السياسية ، أي ليست البنية الاجتماعية القائمة هي موضوع النضال الطلابي ، التناقض الرئيسي للحركة الطلابية يمكن تحديده ،

---

12 - إن المسألة الأساسية في نضال الحركة الجماهيرية هي مسألة قيادتها ، وهي التي تجيب على اتجاه تطور نضالها الطبقي ، ففي حال قيادة ، الطبقة العاملة يأخذ هذا الاتجاه طابعا جذريا يبرره الوجود الموضوعي لهذه الطبقة في نظام الإنتاج القائم ، ومصلحتها الأساسية في التغيير الثوري للبنية الاجتماعية السائدة ، أما في حال قيادة البورجوازية الصغيرة لهذا النضال ، فإن المسار الذي يأخذه لا يمكن أن يضعه في موقع القطع البنيوي مع نظام الإنتاج السائد ، لأن البورجوازية الصغيرة لا تحمل علاقات الإنتاج السائدة ، وهي بذلك وفي إطار قيادتها لهذا النضال - تعجز عن هذا التحول الجذري ، إلا أن الطابع العام للنضال الذي تخوضه - من موقع القيادة - من حيث هو نضال وطني وديموقراطي يضعها ضمن الطبقات التي تظل مصالحها في البنية الاجتماعية الكولونيالية في تعارض مع الوضع القائم . وهي لذلك تنخرط فيه بصرف النظر عن الكيفية التي يتم بها هذا الانخراط.

بكل دقة ، في التعليم الطبقي التصوفي الذي يرتبط هو نفسه بهذه البنية السائدة ارتباطا عضويا. ليس في كلامنا هذا تشويها للواقع بل تحديدا علميا له ، فتناقض الحركة الطلابية مع التحالف الطبقي المسيطر معقد وملتو ويمر عبر تناقض الحركة الجماهيرية مع هذا التحالف ، ولذلك فليس تناقض الحركة الطلابية معه (أي التحالف) تناقضا مباشرا لأن في هذا القول وضعا للتناقضات البنيوية غير صحيح يقود إلى اعتبار الحركة الطلابية في موقع الحسم في التناقض الرئيسي ، الذي ينتظم طبقات المجتمع ، وعلى العكس من هذا التحديد الخاطئ نظريا ، ننطلق من رؤية تناقض الحركة الطلابية - في شكله الاجتماعي المحدد - كتناقض مع نظام التعليم الطبقي المسيطر.

إذا كان الاختلاف قائما بين حقلي نضال الحركة الجماهيرية والحركة الطلابية ، وإذا كان هذا الاختلاف يقرر شكلا متميزا لنضال كل منهما ، فكيف نقيم - في تصورنا هذا الاختلاف - علاقة الوحدة و الترابط بينها ؟ أي كيف نفكر الوحدة في الاختلاف ؟ الواقع أن هذا الارتباط يمكن فهمه في علاقة نضال كل منهما ، الحركة الطلابية تناضل من أجل نظام تعليمي ديموقراطي يستجيب لطموحاته المشروعة للحركة الجماهيرية التي هي جزء منها ، ولكن الحركة الطلابية - في نضالها ذاك - لا تستطيع تحقيق هذا التعليم في الوضع البنيوي القائم ، وإنما في إطار السلطة الوطنية الديموقراطية ، هذه التي تنطرح كمهمة في نضال الحركة الجماهيرية لا الطلابية ، أو قل في نضال الحركة الطلابية المتميز من خلال النضال العام الذي تخوضه الحركة الجماهيرية ، لأن النظام التعليمي الديموقراطي الشعبي شكل محدد من النظام السياسي الاجتماعي الذي يستهدفه نضال الجماهير، فإذن ، يرتهن التحقيق التاريخي لشعارات الحركة الطلابية بكفاح الحركة الجماهيرية الوطني والديموقراطي ، أي أن الحركة الطلابية في مواجهتها تناقضها الرئيسي تجد نضالها محكوما بضرورة ارتباطه الموضوعي بالنضال الجماهيري العام ، هذا الذي يحقق شروط إمكانه ، كما أن الحركة الجماهيرية تناضل من أجل تعليم ديموقراطي شعبي على مستويين :

1- على مستوى نضالها السياسي الذي يضع المسألة التعليمية كإحدى مكونات برنامجه العام ، أي وضع مشكلة التعليم كمشكلة سياسية قائمة في أساس وجود البنية الاجتماعية القائمة ، وفي إطار السيطرة الطبقية للتحالف الطبقي المسيطر.

إنه في إطار هذا الترابط بين النضالين فقط يمكن فهم العلاقة بين الحركة الجماهيرية والحركة الطلابية ، أي وضعها في ضوء الفكر العلمي الجدلي . هذا الوضع الذي ستترتب عليه مجموعة من القضايا التي سيعاد طرحها في سياق نتائج البحث في المقدمات التي وضعناها كنقطة لانطلاقنا ، فليست جدة هذه القضايا في موضوعها - ذاته - وإنما في شكل طرحها الذي هو - في اعتقادنا - نقض لشكل طرحها راهنا.

2 – في المسألة التعليمية:

إن التعليم القائم كتعليم طبقي تصفوي ، هو الشكل الاجتماعي المحدد الذي يأخذه تناقض الحركة الطلابية الرئيسي ، وإن أي تحديد لطبيعة هذا التناقض لا يمكن أن يتم إلا بتحديد الحركة الطلابية في إطار الموقع الذي تشغله في البنية الاجتماعية القائمة وتحديد الطابع الطبقي والدور الإيديولوجي لنظام التعليم ذاك. إن الحركة الطلابية موجودة بحكم هذا الواقع الذي أوجدها ، نعني بذلك التعليم العالي ، وهو تعليم ظهر إلى الوجود كاستجابة مباشرة لمهام بناء الاقتصاد التبعي وإحكام نظام الارتباط التبعي على مختلف المستويات السياسية – الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية عقب " الاستقلال السياسي" وإن كانت بعض أشكال هذا التعليم موجودة قبل تاريخ 1952 بقليل ، لقد كان هذا التعليم – عبر مؤسسته الأساسية – الجامعة (13) – الشرط الموضوعي التاريخي والاجتماعي لبروز الحركة الطلابية كحركة نضال ضد نظام التعليم ذاك. إن حقل ممارستها النضالية – إذن – هو هذه الجامعة بوصفها مؤسسة إيديولوجية من مؤسسات الدولة وموضوع نضالها هو التعليم الذي تحمله في جوفها تلك المؤسسة.

نظام التعليم السائد في المغرب يجد قناته الأساسية – إذن – في الجامعة ، هذه التي يظل دورها – كمؤسسة – متمثلا في إنتاج وإعادة إنتاج الإيديولوجية المسيطرة ومن خلالها علاقات الإنتاج القائمة وكذا تخريج الأطر الضرورية التي يحتاجها التحالف الطبقي المسيطر في بنائه الاقتصاد الرأسمالي التبعي والمشوه، فالنظام الداخلي لهذا التعليم نظام طبقي أي يستهدف خدمة الطبقة أو الطبقات التي في مصلحتها الإبقاء على علاقات الإنتاج السائدة بإعادة إنتاج الشروط البنيوية لسيادتها (سيطرتها) ، أي بتجدد تبعيتها لنظام الإنتاج الرأسمالي في المتروبول والطبقات البروجوازية الأمبريالية ، لأنه في هذه الآلية من تجدد علاقة التبعية تلك ، تبقى على شروط استمرار سيطرة علاقات الإنتاج في هذه البنية الاجتماعية الكولونيالية . وهو أيضا تعليم طبقي تصفوي نظرا لدوره في تكريس العلاقات الطبقية السائدة داخل المجال التعليمي بتصفية أبناء الطبقات الكادحة وقصر الجامعة والتعليم العالي عموما على أبناء الطبقات المسيطرة.

واضح – إذن – الارتباط البنيوي ، العضوي ، بين التعليم القائم وبين النظام السياسي والاقتصادي السائد ، فالأول قائم في إطار شروط سيطرته . إن هذا الارتباط الموضوعي بينهما يقرر نوعية النضال الطلابي ونوعية ارتباطاته بنضال الحركة الجماهيرية العام . فحسب ذلك ، لا يمكن للنضال الطلابي أن يكون جذريا في مواجهته النظام التعليمي الطبقي بدون تسييس هذا النضال (النقابي) ، وفي واجهته لهذا النظام من التعليم السائد ، لايمكنه (أي النضال الطلابي) أن يتوضه ، أي أن يجهز عليه . لأن هذه العملية ترتبط بالموقف الملموس من السلطة السياسية ، هذا الذي لا يدخل في برنامج نضال الحركة الطلابية . إن ما يمكن تحقيقه

13– لا يمكن – أيضا – إغفال المدارس العليا من مختلف التخصصات.

بشكل واقعي وفعال ، هو جملة من المكتسبات في المستوى النقابي (وضمنه السياسي والإيديولوجي) كالحد من النزوع المحموم للتحالف الطبقي المسيطر إلى تشديد القبضة والحصار على الجامعة وفرض هيمنته عليها بتشطيب "الشغب" و"المشاغبين" وإغراقها في المشاريع التي تطور وتنشط الدور الإيديولوجي للجامعة في البنية الاجتماعية القائمة ، والحد من تغلغل الإيديولوجية المسيطرة وذلك بنشر الفكر العلمي وسط الطلبة وتفكيك تلك الإيديولوجية وفضحها .إن مواجهة الحركة الطلابية المغربية لهذه المخططات وإحباطها مكسب حقيقي لنضالها ولحقها في التعليم . وكمثال حي وقائم على ضرورة هذه المكتسبات ما يطرحه التحدي القادم مع مشروع "الإصلاح" (14) المطبوخ الذي يستهدف إبادة الجامعة و "ربط التعليم بالتنمية" الكمبرادورية . إن في نجاح هذا المشروع أكبر ضربة للحركة الطلابية ولمجموع الجماهير الشعبية الكادحة والمتضررة ، بل أكبر إلغاء حتى لذلك البصيص القليل من مكاسبها في الجامعة. بالمقابل ، فإن تحقيق المواجهة المطلوبة وإنجاح برنامجها العملي سيكون بحق أكبر المكتسبات التي تفرضها الحركة الطلابية المغربية منذ رفع الحظر عن نشاط منظمتها أ.و.ط.م.

إن هذا النضال الطلابي – إذن – لا ينحصر في التعليم فقط بل في كل القضايا السياسية الوطنية والقومية والأممية . فماهو موقع هذه القضايا من النضال النقابي للحركة الطلابية ؟ أي هل في قولنا بأن الحركة الطلابية تناضل نقابيا تغييب للعلاقة بينها وبين قضايا سياسية غير المسألة التعليمية ؟ في الحقيقة ، يبدو – ظاهريا – عدم إمكان الربط بين النضال النقابي وبين النضال السياسي ، وهو وهم يولده الربط الميكانيكي بين القضايا السياسية وبين النضال السياسي والانطلاق من استحالة قيام نضال نقابي في موضوع سياسي ، وهذا أمر أتينا عليه بنقد سريع نرى ضرورة معاودة طرحه ، وإن في صيغة أخرى محددة ومختلفة ، يهدف استجلاء واستكشاف تلك العلاقة في عملية نقد لذلك الوهم الذي هو أثر تولده الممارسة الإيديولوجية للتحالف الطبقي المسيطر.

قلنا سابقا أن النضال النقابي شكل من أشكال النضال الطبقي وهو يستهدف ليس تغيير العلاقات القائمة ، ولكن نتائجها لصالحه عبرصراع مع هذه العلاقات ، والأساس في أي نضال نقابي ليس موضوعه ، فهذا واضح ، ولكن منطقه ، أي الطابع الإيديولوجي (في حال النضال الطلابي) أو الإيديولوجي – الطبقي (في حال النضال العمالي) الذي يتم إكسابه لهذا النضال. وقد أكدنا – في فقرات من هذا المقال – على الأهمية النضالية القصوى التي تكتسيها عملية تسييس العمل النقابي وفي هذا الصدد نريد وضع العلاقة المشار إليها سابقا – بين القضايا السياسية الوطنية والعربية والأممية وبين العمل النقابي – في ضوء تصورنا لها.

***

14 – "الميثاق الوطني لإصلاح التعليم" الذي تقدمت به الحكومة إلى البرلمان.

إذا كان التعليم السائد بالمغرب ذا مضمون طبقي - إيديولوجي واضح يرتبط بالبنية الاجتماعية القائمة من جهة كونه يدخل في تركيب المشروع السياسي الكمبرادوري ومن جهة كونه أحد شروط بقاء واستمرار هذه البنية بتجدد (إعادة إنتاج) علاقات الإنتاج فيها . وإذا كان من غير الممكن فصل العناصر المكونة لذلك المشروع السياسي بعضها عن البعض باعتبار المنطق الداخلي - الطبقي والإيديولوجي - الذي يحكمها ، فإنه يصبح من الضروري الانطلاق من ذلك الكل (المشروع السياسي) لفهم الوظيفة التي يأخذها ضمنه نظام التعليم السائد ، ومن خلاله العلاقة بين نظام التعليم هذا - كموضوع للنضال النقابي الطلابي - وبين القضايا السياسية التي تطرح نفسها داخل الجامعة ، إن المشروع السياسي ذاك يستهدف ديمومة السيطرة الطبقية للنظام الكمبرادوري ، وهي سيطرة تجد قاعدتها الأساسية البنيوية في طبيعة البنية الاجتماعية القائمة كبنية رأسمالية تبعية (كولونيالية) ، أي كبنية لا تجد مبرر وجودها واستمرارها إلا في إطار تبعيتها البنيوية للبنية الاجتماعية الرأسمالية الأمبريالية . فبحسب هذه التبعية البنيوية تتحقق للبورجوازية الكمبرادورية المسيطرة تبعيتها الطبقية للبرجوازية الأمبريالية في المغرب . هذه التبعية الطبقية تفقد بورجوازيتنا المسيطرة القدرة على الاستقلال في القرار السياسي والاقتصادي... الخ أي تجعلها منشدة في عملية سيطرتها الطبقية داخل بنيتها الكولونيالية الأمبريالية إلى القرار-المشروع الأمبريالي، وبذلك يكون تمثيلها الطبقي للبرجوازية الأمبريالية - داخل بنية التبعية - واقعا قائما من الوجهة النظرية لقيامه من الوجهة التاريخية ، فإذا كان المشروع الأمبريالي يهدف إلى تجديد العلاقات الرأسمالية على النطاق العالمي وضمان ديمومتها ، وإذا كان الشكل التاريخي المحدد لهذا الهدف هو تكريس الهيمنة والاستغلال المتسارع لخيرات وشعوب البلدان التابعة . فإن تطور نظام الإنتاج الرأسمالي العالمي في مرحلته الأمبريالية والمتغييرات التي أفرزها هذا التطور في البنيات الاجتماعية والطبقية على المستوى العالمي ، وضع البرجوازية (أو البرجوازيات) الكمبرادورية كركيزة محلية للأمبريالية في تحقيق ذلك المشروع (15) بفعل العلاقة من التبعية التي تربطها بها . وعملية التحقيق تلك تأخذ شكل تجديد أو إعادة إنتاج لعلاقة التبعية التي تنطلق على أساس سيطرة النظام الرأسمالي الأمبريالي على البنية الكولونيالية التي تحمل نظام إنتاج هو شكل تاريخي محدد من تطور نظام الإنتاج الرأسمالي ، فتعطي هذه السيطرة ، اقتصادا تبعيا ، إن هذا الاقتصاد يتم بناؤه وتجدده عبر مؤسسات الدولة وبعملية نشاط مستمر لأجهزة الدولة الإيديولوجية التي تكون وظيفتها هي خلق علاقة التوافق الاجتماعي بين الناس (المنتجين المباشرين) وبين العلاقات الإنتاجية السائدة التي

15 - يضع هذا التطور العالمي للرأسمالية أيضا ، الصهيونية والفاشية والعنصرية كأدوات لتحقيق هذا المشروع.

يتحركون وينتجون في إطارها وجودها الموضوعي . كما أن برنامجها يتضمن ـ كمهمة – خلق (إنتاج) الأطر الاقتصادية والسياسية والإدارية – القانونية التي يحتاجها هذا الاقتصاد (16) هذه كلها عمليات متداخلة مترابطة يتحقق فيها ذلك المشروع ، وهي – لذلك – تقرر وضعية محددة للحركة الطلابية المغربية ولأساليب نضالها ، ولهذا فهذه الحركة تجد نفسها مرغمة على تسييس نضالها ، أي إكسابه مضمونا سياسيا ، إن الأسباب التي تدفعها إلى أن تنخرط في النضال الوطني الديموقراطي ، أي الأسباب التي تجعلها تربط بين قضايا التعليم وبين مجموع القضايا السياسية التي يطرحها الصراع الطبقي بالبلاد والتي تعتبر المسألة التعليمية أحد أهمها ، نقول ، هذه الأسباب يمكن إجمالها في :

1 – إنها (أي الحركة الطلابية) حركة متضررة اجتماعيا (وإن لم تكن مستغلة باعتبار الموقع الذي تشغله في نظام الإنتاج القائم) وتضررها نابع ليس فقط من إنتاجها المباشر للحركة الجماهيرية وإنما ، وبشكل رئيسي ، من كون نظام التعليم القائم يستهدفها في مصالحها الأساسية .

2 – إن إدراك واقع العلاقة بين نظام التعليم هذا وبين البنية الاجتماعية القائمة كبنية كولونيالية وكحلقة لتنفيذ المشروع الأمبريالي محليا، يجعلها تنخرط – من موقع ارتباطها بالحركة الجماهيرية وبتأثير ذلك التعليم عليها – في النضال الوطني الديموقراطي الذي يخوضه شعبنا من أجل إسقاط حلقة التبعية وإنجاز أولى مهمات التحرر الوطني (17).

3 – إن نضالها من أجل المجتمع الديموقراطي يقود – بشكل ملموس إلى النضال من أجل توسيع الحريات الديموقراطية ، ومن جملتها رفع القمع عنها (أي عن الحركة الطلابية) هذا القمع الذي هو ثابت في أساس النظام التعليمي الطبقي ، لأنه إحدى أدوات تمريره إلى الجامعة . كما أنه ، وبشكل عضوي ، أداة رادعة "للشغب" الطلابي الذي يضرب و يتظاهر احتجاجا على التماطل في توزيع المنح ، أو على نتائج الامتحانات ، أو ضد زيارة الشاه المخلوع أو تضامنا مع "الإرهابيين" الفلسطينيين في مواجهتهم "للحكمة" الأمريكية وإدارتها السلمية ... أو في استنكارهم لاعتقالات "همج" البدو في تادلة وبركان وغيرها ... وتصديهم لمشروع

"الإصلاح" الذي لا تريد به الدولة إلا " الخير" و "الفلاح" فيؤدي القمع – هنا – وظيفته التي لا يمكن فهمها إلا في إطار هذه البنية التي يأخذ فيها موقعا محددا من حيث هو عنصر من عناصرها ونعني بهذه البنية نظام التعليم الطبقي السائد.

---

16 – لا يجب أن تغيب عنا علاقة "الميثاق الوطني لإصلاح التعليم" "بالتنمية" التي يفترضها "المغرب الجديد".

17 – نريد التأكيد مرة أخرى على ارتباط تحقيق هذه المهمات بالقيادة السياسية لحركة التحرر الوطني المغربية.

مثلمارأينا العلاقة بين النضال الطلابي من أجل تعليم ديموقراطي ، وبين النضال من أجل التحرر الوطني ، نستطيع أيضا أن نرسم الإطار العام للعلاقة بين النضال من أجل ذلك التعليم وبين القضايا القومية والأممية في ذلك النضال.

1- النظام التعليمي السائد هو - في أحد أوجه - مشروع ثقافي إيديولوجي يهدف إلى إنتاج وإعادة إنتاج الإيديولوجية المسيطرة في قلب هذه الإيديولوجية بترابط الفكر الغيبي الظلامي بالفكر الأمبريالي الصهيوني ، أي على تربتها ينبت المضمون اللاوطني واللاأممي المعادي للفكر العلمي - التقدمي ، وهذا الذي على هداه ينمو مشروع التحرر الوطني العالمي بوصفه مشروع الانتقال إلى الاشتراكية ، والإيديولوجية المسيطرة تحقق هذه الوظيفة عبر مؤسساتها المركزية ومن بينها طبعا الجامعة. لهذا فمناهضة هذه الإيديولوجية هي - بمعنى ما - مناهضة المضمون اللاوطني واللاأممي الذي تحمله ، وهي أيضا تأكيد على إنتماء نضال الحركة الطلابية المغربية للنضال العام الذي تخوضه جبهة الثورة العالمية.

2 - نظام التعليم السائد يرتبط - عضويا - بالنظام القائم وهو نظام رجعي يشكل أحد مكونات الثالوث المرعب الذي يسحق إرادة الشعوب العربية في التحرر والتقدم . أي أنه يرتبط بالمشروع الأمبريالي - الصهيوني الهادف إلى اقتلاع الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية وكبح جماح المد التحرري الذي بدأ يكتسح الساحة العربية ومؤسس مرحلة جديدة في نضال الشعوب العربية وحركتها الظافرة ، وإذن ، فنضال الحركة الطلابية في أفقه ومضمونه القومي و مواجهة النظام التعليمي وإيديولوجيته الكولونيالية المعادية لهذا الأفق.

3 - الحركة الطلابية المغربية جزء من حركة الجماهير ، وهذه ، هي جزء من حركة تحررالشعوب العربية وحركات التحرر الوطني العالمية وحركات الطبقة العاملة في الغرب الرأسمالي ، والأنظمة الاشتراكية وكل القوى التي تشكل خندق الصورة العالمية ضد الأمبريالية والصهيونية والرجعية والعضوية والفاشية.

إن انشداد الحركة الطلابية المغربية إلى هذا الأفق من النضال أي من تسييس العمل النقابي ، يجب أن يكون السمة الرئيسية في تجربتها النضالية نظرا لموقعها الموضوعي الذي تحتله وطنيا وعربيا وأمميا ، والإمكانيات والطاقات الذاتية التي تختزنها والتي يجب استثمارها وتنظيم تصريفها.

لقد أمكن - بهذه العجالة - وضع المسألة التعليمية وضعا صحيحا حتى يتضح قصدنا من اعتبار موضوع نضالها هو التعليم ، والارتباط الذي لهذا الأخير بالبنية الاجتماعية القائمة وما يطرح ذلك من مهام نضالية لدرء أي التباس ، وحتى لا تفسر وتؤول قراءتنا هذه (وما أكثر التأويلات في هذا الزمان) بأنها دعوة إلى النقابية ، فهذه التي نعتبرها ، نحن مرضا خطيرا ومزمنا في جسم النضال النقابي عموما والنضال النقابي الطلابي خصوصا.

3 - أزمة الحركة الجماهيرية وأزمة الحركة الطلابية:

في نقدنا البنية الفكرية السائدة ظهرت لنا العلاقة بين أزمة الحركة الجماهيرية وأزمة الحركة الطلابية في شكل أزمة عامة للممارسات النضالية للصراع الطبقي بالمغرب . أما الشكل التاريخي والملموس الذي تأخذه هذه الأزمة فهو قيادة الخط البرجوازي الصغير لهذه الحركة وغياب الأداة السياسية الجماهيرية نحو الأهداف الأساسية . هذا الواقع يؤثر على النضال الجماهيري في مختلف حقول الصراع الطبقي ويدفع في اتجاهات لا يمكن لها في نهاية المطاف أن تكون جذرية.

يهمنا ، في هذه الفقرة ، النظر في العلاقة بين الأزمتين من زاوية انتماء الحركة الطلابية إلى الحركة الجماهيرية ومن زاوية الاستقلال النسبي لنضالها ، هذا الاستقلال الذي هو نتاج اختلاف حقل ممارستها النضالية .

إذا كانت أزمة الحركة الطلابية تعود في أساسها - أو بالأصح في جوانبها الأساسية - إلى غياب أداة الحركة الجماهيرية ، الذي هو أساس أزمة هذه الأخيرة ، بمعنى ، إذا كانت الأزمة في النضال الطلابي نتيجة لغياب الوعي الجذري الذي في قيادته له (أي لهذا النضال) تجاوز حقيقي للأزمة ، فإن هذا لايعني استحالة الخروج من شرك هذه الأزمة. إن الخروج الحقيقي منها لن يكون ، بالطبع ، إلا شاملا وفي إطار إخراج البنية الاجتماعية القائمة من أزمتها ، أي من علاقة تبعيتها البنوية للبنية الاجتماعية الرأسمالية الأمبريالية ، والإخراج هذا هو عملية تحرر وطني ينقل البنية هذه إلى أفق صيرورة تحولها الاشتراكي ، وعملية التحرر هذه هي نفسها عملية تطور معقدة في بنية حركة التحرر الوطني المغربية وأساسا في بنية قيادتها ، إن في آلية هذه العملية اتجاها نحو الخروج من الأزمة ، أي أن في وصول الطبقة العاملة عبر أداتها السياسية إلى موقع القيادة في حركة التحرر الوطني المغربية إخراج لهذه من أزمتها أو مأزقها الذي تضعه فيه قيادة البرجوازية لذلك النضال . إن تحقق هذه العملية من التطور في بنية حركة التحرر الوطني المغربية يرتهن بتطور مختلف مكونات هذه الحركة ، ويهمنا منها - هنا بالخصوص - الحركة الطلابية . فتطور الحركة الجماهيرية هو خلاصة تطور مكوناتها ، كما أن هذه الأخيرة تتحقق تحولاتها في ارتباطها العضوي بالتطور الرئيسي في بنية الحركة الجماهيرية ، إذ لا يمكن أن يحدث تطور في أحد مكوناتها - كالحركة الطلابية - لا يقرره تطور الحركة الجماهيرية في الشكل الذي تعبر عنه تلك الحركة. ليس في هذا القول تذويب للاستقلال في الوحدة القائمة على أساس التماثل الوهمي بين عناصرها ، ولكن فيه رؤية إلى قانونية العلاقة بين الخاص والعام. فالخاص لا يحقق استقلاله النسبي من خارج القوانين والميكانيزمات التي تنظم العام . وإنما يحققها على قاعدة هذه القوانين وانطلاقا منها ، ولهذا لن تكون الحركة الطلابية خارج القوانين التي تحكم تطور الحركة الجماهيرية حتى وإن بدت كذلك - وهي تبدو لضيقي الأفق - (في المؤتمر الوطني الخامس عشر يظهر وكأن الحركة الطلابية انتقلت من هذه القانونية حين حققت "طفرتها النوعية" وطرحت في المؤتمر برنامج النضال الوطني الديموقراطي وعاهدت على أن تكون صاحبة المبادرة في النضال من أجل تحقيقه على قاعدة القناعة المبدئية بـ

"طليعتها" التكتيكية وديناميةَ نشاطها النضالي. في حين كانت الحركة الجماهيرية تتخبط في أزمتها تحت رحمة قيادة "الإصلاح" .. فهل كان المؤتمر - في الواقع - تعبيرا عن هذا الانعطاف ، أم أن حصته من "التحليل الملموس للموقف الملموس" هي أن يكون كذلك ... على رغم "الواقع الملموس"...).

قلنا سابقا أن إخراج حركة التحرر من أزمتها مشروط بحصيلة تطور تجربة نضال مكوناتها من الحركات الجماهيرية ، وهذا يعني في موضوعنا أن الحركة الطلابية المغربية تنخرط في إنجاز هذا التحول من موقعها المتميز ، وهي تقوم بذلك في علاقة التأثير الذي يمارسه الوعي القائد لنضال الحركة الجماهيرية العام، دون القدرة على الانفلات من قوانينه الموضوعية ، وفي سعيها لإنجازهذا التحول، تجرى عملية القطع من أزمتها ، وهي عملية لا تقوم على أساس ميكانيكي ، مكاني، مطلق ، وإنما على أساس تاريخي ، بنيوي ، نسبي ، معقد وموضوعي. بهذا المعنى فخروج الحركة الطلابية من الأزمة هو وضعها على طريق هذا الخروج . إن العنوان المركزي لنضال هذه المرحلة هو شق الطريق نحو صياغة حقيقية لمهامها النضالية الأساسية بوصفها الطريق الوحيد لإنجاز هذه الأهداف ، ويمكن إيجاز هذه المهام في :

1 - تطوير النشاط النضالي لأ.و.ط.م. ثقافيا ونقابيا بما يضمن مشاركة فعلية لأوسع الجماهير الطلابية على قاعدة وعي متقدم بأهمية إشراك الجماهير في العمل النضالي من أجل ترسيخ التقاليد النضالية التي تتحول إلى قوة مادية في تركيب حاضر ومستقبل المنظمة وجماهيرها في ارتباطها بمستقبل حركة التحرر المغربية.

2 - تكييف أجهزة أ.و.ط.م. تنظيميا مع متطلبات التطور النضالي للحركة الطلابية ، هذا التطور الذي ينبغي الخروج منه بصياغة برنامجية جماهيرية مشتركة للتعبير عن واقعه وآفاقه ، تكون هي أرضية الصراع الديموقراطي بين مجموع وجهات النظر في أ.و.ط.م. هذا التكيف ينبغي أن ينطلق من الإمكانيات التي يقدمها الواقع نفسه.

إن إنجاز بعضا من هذه المهام - العريضة والمتسعة- يضع الحركة الطلابية على نقطة جديدة خصوصا في هذه المرحلة الحرجة من تطورها النضالي (مشروع "الإصلاح" المزعوم)، إن عنوان هذه المرحلة يجب أن يكون هو تصحيح التوجه بتصحيح الوعي به . و أن يقوم - كممارسة - على أساس النقد والنقد الذاتي (في حدود واضحة) ، وهو الخطوة الأولى الضرورية نحو الخروج من الأزمة ، ونحو تأسيس تاريخية للحركة الطلابية المغربية ... وإن مسافة الألف ميل تبدأ بالخطوة الواحدة.

4 - في المسألة الثقافية:

تنطرح المسألة الثقافية بوصفها إحدى أهم القضايا التي يطرحها تطور الحركة الطلابية النضالي من جهة ، ومن جهة أخرى ، كنقطة استراتيجية يستدعيها التصور الذي نقدمه في هذا البحث ، فالتوجيه العام الذي تأخذه الحركة الطلابية المغربية من خلال منظمتها المناضلة أ.و.ط.م. لا يمكن أن يجد قناته الرئيسية إلا عبر البرنامج الثقافي الذي تحدده وظيفته في تكثيف وتصريف ذلك التوجيه ، أي نقله إلى أرض الواقع ، وإذا

كنا قد تعرضنا للاتجاه العام الذي يأخذه نضال الحركة الطلابية في الظرف الراهن والآفاق التي تفتحها الإمكانيات القائمة والتي ينبغي استثمارها وتوظيفها بشكل علمي دقيق وعلى أساس تقدير وحساب موضوعيين لصيرورة هذا الفعل ، فإنه يجب - من هذا المنطلق - صياغة تصور حول البرنامج الثقافي للحركة الطلابية الذي يستطيع أن يعكس ذلك التوجه (كما نراه) من جهة ، والذي يستطيع - أيضا - تصريفه في الشروط الملموسة التي تتقرر فيها الوضعية الفكرية - الثقافية للطالب المغربي من جهة ثانية . إن هذا البرنامج سيكون - بحق - رأس الرمح في التوجه النضالي العام لأ.و.ط.م. وستتحدد وظيفته بناء على الواقع الموضوعي للجامعة التي تحمل معها مشروعا ثقافيا يقرر - بالضرورة - شكل مواجهته من طرف الثقافة المضادة . هذا المشروع (الرسمي) يأخذ شكل تكريس للإيديولوجية المسيطرة التي تلعب دورها في تأمين الشروط الذهنية لسيطرة علاقات الإنتاج الكولونيالية القائمة ، ويدخل في هذه العملية تكوين الأطر الثقافية على التربة النظرية والإيديولوجية للثقافة السائدة، إن نقطة انطلاق هذا المشروع الثقافي - الإيديولوجي هو البرنامج والمقررات الثقافية التعليمية بمضامينها واتجاهاتها العامة ، و من نجاحه ، تدجين الطالب المغربي وإخضاعه (أو إخضاع فكره) لمنطق الممارسة الإيديولوجية للتحالف الطبقي المسيطر وتحضيره ليلعب دوره في البنية الاجتماعية القائمة كمنتج مباشر (من موقعه المحدد) لشروط استمرارها. إن هذا الطالب الذي يسقط في براثن هذه الإيديولوجية طوال مراحل اتصاله بها عبر مؤسسة الدولة الرسمية (المدرسة عموما) هو نفسه الذي يعيد إنتاجها من خلال وظيفته الاجتماعية : إما في التعليم بواسطة تكريس (إعادة إنتاج) نظامه الطبقي والإيديولوجي القائم (المقررات - الامتحانات - العلاقات والمسلكيات الإيديولوجية المباشرة مع التلميذ أو الطالب) وأما في الإدارة في شكل تكريس لمضامينها ومظاهر هذه المضامين (البيروقراطية مثلا) وعلاقتها بالجماهير (المواطنين من نوع خاص) وفي تكريس لمظاهر الفساد في بنيتها (المحسوبية - الرشوة ... الخ) وفي غيرهما من مواقع اجتماعية أخرى.

والواقع أن البرامج الثقافية التي صاغتها الحركة الطلابية المغربية إلى الآن لم تكن قادرة على توفير المواجهة اللازمة والحازمة للمشروع الثقافي للطبقة المسيطرة. فمواجهتها له لم تكن شاملة وجذرية . وإنما ظلت ، في أغلبها الأعم ، دفاعية ، ضعيفة ، ويغلب عليها الطابع المناسباتي و "الموسمي" الذي لا يسمح لها بالارتقاء في الحجم والمضمون والأسلوب ، إن هذه البرامج عكست بحدة وعمق واقع التوجه نفسه بحيث تكاملت في هذا الانعكاس الصورة الطبيعية لواقع الحركة الطلابية ، ويوما عن يوم ، وبصورة تدريجية ، بدأ هذا المشروع الثقافي لأ.و.ط.م. يثبت عجزه ، وبالتالي إفلاس منطلقاته وأهدافه ، كما يطرح بالمقابل - ضرورة نقده بهدف صناعة وصياغة بديل له. إذ أول إعلان عن هذا الإفلاس هو الأنشطة الثقافية ذاتها كأساليب من حيث مضمونها ومحتوياتها ونظامها ، أي الآليات الداخلية التي تقررها وبالتالي تقرر علاقتها المباشرة بالجماهير الطلابية. لم تعلن هذه الأنشطة (الأسابيع ، الأيام ، العروض ..الخ) عن هذا الإفلاس من أرقام المشاركة والحضور الجماهيري التي تقدمها الإحصائيات (المشاهدة وغير المنطوقة)، على أهمية هذه المسألة التي لا

تعني انطلاقنا في الحكم على هذه الأنشطة من منظور رياضي كمي ضيق ، وإنما أعلنت عن ذلك من خلال الانفصال والتباعد الحاصلين بين هذه الأنشطة وبين الجماهير الطلابية على الرغم من حضور هذه الجماهير "المكثف" في بعض مواد وفقرات هذه الأنشطة وبالأخص منه الفنية الأدبية (أغنية ، شعر ، سينما مسرح ...) هذا الانفصال - الحاصل - يجعل هذه الأنشطة في متناول "الأطراف" السياسية فقط. إنها هي التي توجهها وتشرف عليها ، فتحدد موضوعاتها والمشاركين فيها ، وتحولها بهذا التوجيه إلى ساحة للصراع لا يمكن أن ينخرط فيها إلا من له علاقة مباشرة بالهموم التي تطرحها هذه الأنشطة الثقافية. حتى المتدخلون في نقاشاتها هم - غالبا الذين يرتبطون بالصراع اليومي الذي تعرفه المنظمة ويتحولون - بالتدريج - إلى رموز مناضلة من درجات مختلفة حسب ما تمنحهم أعراف وتقاليد التشريف والتوشيح والتقدير السائد في الوسط الطلابي ، باختصار إن نظام الأنشطة الثقافية السائدة هو مرآة تكتشف فيها الوجه الذي تنهض عليه حياة المنظمة النضالية .

ما هو - إذن - الجذر في عدم القدرة على صياغة البرنامج الثقافي المطلوب إنجازه ؟ إنه قائم في عدم إدراك المناطق الأساسية لمواجهة الثقافة المسيطرة ، هذه المناطق التي فيها يمكن تحقيق المهام الثقافية الرئيسية ، فالإيديولوجية المسيطرة تتحقق في شكل برامج ومقررات ، وهذه تستنزف يوميا الطالب المغربي ، تصهره في تفكير محدد وبطريقة محددة يقررها النظام الداخلي لذلك التفكير ويظل الاستنزاف يطاله لغاية نهاية السنة إذ يكشف جهده في نقطة الانصهار (الامتحان) ، هذا الابتلاع الوحشي للطالب من طرف هذه البرامج يقرر شكل اهتمامه "الثقافي" بحيث تتساوى في تفكيره الثقافة بالسياسة (بالمعنى السيء) وبالتراشق اللفظي التافه ، أي أنه ينظم "العالم" وحدد علاقته به انطلاقا من خلفيته الفكرية وهمومه "الخاصة" التي تتعاكس مع هموم "المسيسين" من أصحاب هذه الأنشطة . ونادرا ما تكون له علاقة بهذه الأنشطة - وهي - في حالة وجودها - تمر - في الأغلب الأعم عبر استهلاك الفقرات الفنية والأدبية من هذه الأنشطة وبطريقة خاصة . أما البعض ممن يجد نفسه - ونظرا لارتباطاته الجامعية - في مناخ هذه الأنشطة ، فهو ينطلق في التعامل معها ، من خلفية فكرية جاهزة لا تسمح بتملكه إياها ولهذا يجد الطالب نفسه مستلبا في هذا المحيط ، ولسوء حظه لا يجد إلا من يضيف له - من "الأطراف" - من جعبته المعطاء ما يزيده تهميشا سواء تعلق الأمر بوعي ممارسة التهميش هذه أم بدون وعيها.

في هذا الوضع الذي يعرفه النشاط الثقافي بالجامعة ، ومن منطلق إيماننا الراسخ بأن أي تجاوز له لا يمكن إلا أن ينطلق من هذا الموقع الملموس ليجيب عنه لا من هموم يتم إسقاطها بطريقة برانية وفي بعض الأحيان انتهازية.

في هذا الوضع ، نسوق بإيجاز مركز وشديد تصورنا حول البرنامج الثقافي الذي ينبغي صياغته وإنجازه.

1 - ضرورة الانطلاق - نظريا - من إدراك أهمية العمل الثقافي كواجهة مركزية لتصريف توجه المنظمة النضالي ، ولمجابهة مشروع استيعاب الطالب المغربي في شكبة العلاقات الإيديولوجية القائمة ومن هنا ضرورة ربط النشاط الثقافي بهموم الحركة الطلابية في مختلف مجالاتها ، وكذا العمل على تفكيك نظام

الإيديولوجية المسيطرة بفضح البرامج القائمة ومضامينها الإيديولوجية الرجعية والأمبريالية والصهيونية أي إكساب النشاط الثقافي محتواه الوطني الديموقراطي العلمي.

2 – الانطلاق من الموقع الثقافي الملموس للطلبة بهدف تطويره وتجذيره ، هكذا يمكن إنجاز أنشطة ثقافية مرتبطة بمواضيع المقررات في مختلف الشعب والتخصصات ، والقيام بعروض متعلقة بهذه المواضيع من منطلقات نظرية علمية وإيديولوجية تقدمية تفضح المضمون الرجعي لتلك المقررات وتبني رؤية جديدة للمشكلات الفكرية التي تتناولها البرامج الرسمية . في هذا الإطار يمكن – مثلا – إقامة عروض حول مواضيع متعلقة بالمقرر كالحركة الوطنية بالمغرب أو تاريخ المغرب بالنسبة لشعبة التاريخ ، والتشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية بالمغرب بالنسبة لتخصص علم الاجتماع أو الاقتصاد ، والتجارب الأدبية التقدمية الوطنية والعربية والأممية بالنسبة للأدب. والقانون في المجتمع الطبقي (المغرب نموذجا) أو عروض ودراسات تتعلق بالدستور والحريات العامة والاستثمارات المالية الأمبريالية والصهيونية في المغرب والوطن العربي بالنسبة لشعب القانون والاقتصاد... الخ . وفي هذا النشاط يتم استدعاء أساتذة تقدميين أو مفكرين أو طلبة مهتمين (حسب الإمكانات المتوفرة) . في مثل هذه العملية من النشاط الإيديولوجي والثقافي يمكن إنجاز الكثير وستكون الحصيلة إيجابية. فليس الصراع يدور مع هذه البرامج حول موضوعاتها ، وإنما حول المضامين التي يتم إكسابها لهذه المواضيع وحول المنهجيات المتبعة في تدريسها والمنطلقة من خلفيات إيديولوجية محددة.

3 – تنظيم أنشطة على مستوى الأقسام والوحدات أو الشعب يكون للمناضلين المتواجدين فيها دور في صياغة البرنامج الثقافي المرتبط بهذه الأقسام أو الوحدات أو الشعب ، أو اقتراحه على طلبة هذه المستويات ، في هذا الصدد يمكن استغلال بحوث الإجازة كأرضيات لهذا النشاط.

4 – تشجيع المبادرات الثقافية الذاتية للطلبة وتوجيه اهتماماتهم بما يضمن تطور وعيهم العلمي وإطلاق طاقاتهم الفكرية وتنميتها وصقلها.

5 – هذه الإجراءات المنطلقة من الهموم الثقافية اليومية للطلبة سيكون لها دور في توسيع دائرة هذه الهموم نفسها نظرا لمنطق الترابط في الفكر مما سيسمح بمركزة وتوسيع النشاط الثقافي على مستوى الكلية أو الجامعة ، هذا النشاط الذي سيسجل في هذه الشروط نجاحه من حيث هو ينطلق من أسس جديدة وصلبة وقائمة في أرض الواقع لا نتيجة إسقاط ذاتي ... خارجي.

إن هذا البرنامج الثقافي هو الكفيل بتحقيق وتجسيد شعار الجامعة الموازية والكفيل – ليس فقط بانتشال الطالب من براثن ومن مخالب الفكر الرجعي والأمبريالي والصهيوني وإنما أيضا – بخلق الطالب الفاعل في حقول الصراع الاجتماعي وأساسا الحقل الإيديولوجي ، هذا البرنامج الثقافي سيعكس ، طبعا ، توجها متقدما للحركة الطلابية وطموحا جامحا لتأسيس انطلاقتها الجديدة النضالية الخلاقة ، وهو أمر يقتضي

الإطار الذي فيه يتحقق ، ونعني بذلك ... التنظيم ، فكيف نعالج هذه المسألة في ضوء ذلك التوجه ؟

5 - في المسألة التنظيمية:

إن التنظيم - وكما أعلن عن ذلك بحق المقرر التنظيمي الصادر عن المؤتمر الوطني الخامس عشر لأ.و.ط.م - ليس تقنيات مجردة ، وإنما هو يعكس الاختيارات السياسية والنقابية للمنظمة ، أي أنه يرتبط بالتوجيه العام لها من حيث هو أحد مكونات هذا التوجيه ، هذا لا يعني أن التصور الذي نقدمه في هذا البحث على المستويين التوجيهي والثقافي يفترض له صياغة تنظيمية مرافقة ، ليس فقط لأنها قناة لمرور . إلى أرض الواقع ، وإنما كذلك لإنها في بنية ذلك التوجيه . وإذا كان الهاجس الرئيسي في هذا التوجيه هو تقديم رؤية علمية للعمل الجماهيري على طريق ضمان ممارسة متقدمة له يكون عصبها الحركي والنابض هو الجماهير بما هي القوة التي تصنع مكتسباتها ، وتحقق منطق الضرورة في هذا العمل الجماهيري ، فإن هذه المهمة التي تقدر حجم ومدى ما تطرحه من صعوبات ومشاق في طرق إنجازها - تمر عبر بنية الفكر الذي تسترشد به الحركة الطلابية في ممارستها النضالية ، هذا النقد الذي يهدف - فيما هو يفكك تلك النية - إلى استخراج المعرفة اللازمة لتصحيح هذا الواقع القائم في الشروط الموضوعية والذاتية الملموسة. وقد مر معنا في التحليل أن الجماهيرية كممارسة حقيقية منتجة ليست عنصرا في بنية هذا الفكر ، أو أنها كذلك بشكل تفقد فيه مضمونها الجذري حين يفكرها الوعي الإيديولوجي البرجوازي الصغير الذي يغيبها ليستحضر - بعملية التغييب هذه - مفهوما مركزيا يركن إليه في التحليل هو مفهوم "الأطراف" الذي يقود - كما رأينا - إلى النزعة الاختزالية - التي هي نفسها تدخل في علاقة ترابط مع النزعة الإلحاقية للعمل النقابي بالعمل السياسي. إننا في هذا النقد نؤكد على أن التأسيس الحقيقي للعمل الجماهيري الديموقراطي كتوجه مبدئي ينبغي أن يمر عبر تصحيح (18) هذا الواقع ، وأولى فقرات هذا التصحيح هي عدم اختزال الجماهير الطلابية إلى "المكونات السياسية" أي اللوائح ، لأن في ذلك إهدار للعمل الجماهيري الديموقراطي ، وهنا تنطرح ضرورة التعبير تنظيميا عن هذا الطموح في تكريس الجماهيرية والديموقراطية كممارسة. ونحن ننطلق من الاعتقاد الراسخ بإمكان تحقيق هذا التطور توجيهيا وتنظيميا ببناء تنظيم ديموقراطي جماهيري تمثيلي يعبر عن متطلبات هذه المرحلة من نضال الحركة الطلابية المغربية من جهة ويستجيب من جهة أخرى لضرورات التطور في منطق نضالها ، أي يسمح بإشراك أوسع الجماهير الطلابية في التقرير والتوجيه والتسيير. في هذا الإطار يمكن القول بأن اللجان أو المجالس الطلابية كما يطرحها الطلبة اللجانيون (القاعديون حاليا) هي القادرة على

18 - استعملنا هنا - عبارة التصحيح ولم نستعمل عبارة التغيير . ويدخل هذا الأمر في اعتبارات تكتيكية ضرورية وموضوعية ، فمفهوم التصحيح ينطلق من تقدير علمي للشروط الموضوعية والذاتية الملموسة أي من الإمكانيات الراهنة ولذلك فهو - في النتيجة - يسمح بإمكان الفعل في هذا الوضع على

توفير بعض هذه الشروط ، وهي قادرة على ذلك من الناحية المبدئية فقط ، أي من ناحية ارتباطها كأطروحة بقضية الجماهير الطلابية بشكل أو آخر، وليس من ناحية الصياغة التي أعطيت لهذه الأطروحة والتي تحتاج إلى نقاش معمق ليس هذا مجال الخوض فيه ، إن الديموقراطية في العمل الجماهيري ستظل إحدى المشكلات المطروحة على الحركة الطلابية والتي يرتهن حلها بالوعي بها كمشكلة رئيسية ، وأول مدخل لحلها هو الاعتراف بالجماهير الطلابية غير المنتمية للوائح ، بحقها في التعبير والتوجيه والتقرير وأن يمر هذا الاعتراف ليس عن طريق البيانات والصياغات التدبيجية ولكن عن طريق الصياغات التنظيمية التي تفسح المجال في التعبير عن إرادتها وهو تفجير طاقاتها وصياغة مستقبل مشترك لمنظمتها.

يوليوز - غشت 1981

طريق توفير الشروط الضرورية للتغيير هذه الأخيرة التي تفترض جملة من التطورات الأساسية والجوهرية في بنية النضال الطلابي ، أما مفهوم التغيير، فهو يقدونا - موضوعيا وفي حال استعماله - إلى القفز على هذه الاعتبارات كلها مما سيجعلنا نصطدم - في انطلاقنا منه - بمنطق الاستحالة كمنطق مثالي ذاتي كالسعي وراء "إلغاء الأطراف" أو "اللوائح" شروط يستحيل فيها الحديث عن مثل هذا الإلغاء.

مجموعة بنيس
وجهة نظر 1982

مقدمة

يهدف هذا النقاش إلى إثارة مسألتين أساسيتين:

التعامل مع الأرضية المقترحة للنقاش : لقد عانت تجربة ط . ق ضمن ما عانت من سيادة نوع من التعامل مع الخطط المقترحة حيث كان هذا التعامل يقتصر فقط على المبدئيات وعلى ما هو نظري عام. فتحيلنا تلك الخطط والأرضيات إلى نقاشات من مستوى إيديولوجي ، فنفقد آنذاك ارتباطنا مع الواقع المتحرك . إن طرح هذه المسألة ليس دعوة إلى إهمال النظرية ونفي أهميتها في فهم الواقع ، بل المراد هنا هو الإشارة إلى أن ماهو مبدئي لا يكتسب أهميته ويتحول إلى قوة محرجة إلا إذا تمكنا من رصد الواقع و تتبع تغييراته وبالتالي أن نكتسب القدرة على تصريف ذلك المبدئي على ضوء المعطيات العينية الملموسة.

هذا النوع من التعامل الذي ساد يمكن لمسه في كل الأرضيات المتداولة وسط ط.ق أو التي قدمتها مؤسسات قليلة هي أو شبه منعدمة أرضيات تتبع متغيرات الواقع وتضع احتمالات تطور، ومن ثم نرسم الخطط النضالية القادرة على التأثير فيه (أي الواقع).

من هنا فإن الأرضية المقترحة تطرح على عاتقها التمسك بنوع التعامل الذي تنبني خططه على ضوء المبدئي ومعطيات الواقع العينية والملموسة ، وتدعو إلى التعامل معها على هذا الأساس ، فتحضير الخطط النضالية الصحيحة رهين بسيادة هذا النوع من التعامل والتخلي عن ما حاولنا إيضاح أنه خاطئ ولا يوصل إلى الهدف المنشود.

المراد دائما من أي اقتراح أو اجتهاد هو أن يتحول إلى قوة مادية أي أن نجعله بأيدينا للتأثير في الواقع وليس فقط لفهم الواقع ، وبالضرورة فتحقيق هذا ، يستلزم عاملا أساسيا هو الإرادة والجدية.

الجدية في التعاطي مع المقترحات والخطط والوعي أن نقاشها وتبنيها أو تبيان خطئها، هو مسؤولية تاريخية ، سواء كان النقاش أو التبني أو تبيان الخطأ ، ممارس من طرف فرد أو مجموعة . إذن فقراءة الأرضية ليس قراءة عادية بل من واجب الجميع إبداء الملاحظات وطرح أفكار حولها. إجهاد النفس في فهمها والتأني في الرد عليها أو تبنيها ، وأخيرا يكون كل هذا حافزه الأساسي تحمل المسؤولية في ممارسة الخلاصات وبنود الخطط.

التأكيد على كل هذا ينبع من تقدير لخطورة الوضع وضخامة المسؤوليات سواء على الصعيد الذاتي أو على الصعيد الموضوعي.

لا بد أخيرا من أن نشير إلى تعميم الأرضية المقترحة وما السبب في ذلك التعميم. تهدف الأرضية إلى أن تخرج في النهاية بخطط مدققة للمهام المطروحة ، لذلك فوضع المحاور، أملاه هذا الهدف ، أي أننا سنعالج الشروط والعوامل التي تحدد الخطط الملائمة للوضع ، ولقد حددنا هذه العوامل والشروط في المحاور التالية :

الوضع السياسي العام وكيف يمتد داخل الجامعة : هذا باعتبار أننا لن نتمكن من رسم خطط النضال الجماهيري الطلابي من دون فهم مخطط الحكم السياسي ، إذ هو بدوره لا يفعل سوى تصريف ذلك المخطط داخل الجامعة.

الهجمة على قطاع التعليم : معيقات وإمكانيات المواجهة : الغرض هنا ليس التفصيل في مخطط إصلاح التعليم ، فهذه مسألة مطروحة للاجتهاد ، ويمكن للإلمام بها من خلال الاضطلاع على اجتهادات بعض المناضلين ومقالات في مجلات وجرائد . إن الهدف هنا هو ماهي إمكانياتنا في التصدي لمخطط الحكم ، وماهي المعيقات التي تقف أمامنا للتغلب عليها ونخص بالمعيقات الموضوعية منها : لهذا لأننا كما قلنا نهدف إلى وضع خطط ، وهذا يتطلب الإجابة على ما ذكرنا.

في واقع الحركة الطلابية : و يتحكم في هذا المحور ما يتحكم في سابقه ، وسنعالج هنا المعيقات والإمكانات الذاتية .

في واقع الطلبة القاعديين : نفس ما يتحكم في المحورين السابقين ، إلا أننا لن نعالج هذا المحور في هذه الأرضية بشكل مفصل ، لأن هذا يتطلب تقييما جيدا وهو ما سيكون موضوع أرضية مقترحة. وسنكتفي هنا بالتعاطي مع ماهو عام وتقديم مقترحات أولية إلى حين أن يحدد التقييم الإجابة المتكاملة عن أوضاع الطلبة القاعديين.

وأخيرا ، محور خامس : هو تجميع الخلاصات لكل محور وتفصيلها ، وبالتالي رسم الخطة على شكل بنود و نقط .

ا - الوضع السياسي العام وكيف يمتد داخل الجامعة:

إن التوصل إلى تحديد احتمالات تطور الوضع السياسي بالبلاد يتطلب وضع اليد على العوامل المقررة في هذا التطور وهي كالتالي :

1 – طبيعة الحكم ، 2 ـ مخطط الحكم السياسي ، 3 ـ مشكل الصحراء، 4 ـ التحول النوعي في علاقة المغرب وأمريكا ، 5 ـ وضع القوى السياسية المعارضة.

1 ـ طبيعة الحكم :

لن نضيف هنا شيئا إلى ما توصل إليه الطلبة القاعديون بهذا الصدد ، لكن ذكر هذا العامل يأتي لتجاوز منزلق خطير يؤدي إليه إهمال هذا العامل ، وهو إغفال خلفيات ومرامي ومخططات الحكم وبالتالي السقوط في مصيدته وتمكينه من المبادرة ، ولتشخيص هذا في مثال واضح ، نقول أن تعامل القوى السياسية مع "المسلسل الديموقراطي" هو نفسه المنزلق الذي نتحدث عنه إذ اعتبرت دعوة الحكم إلى الديموقراطية بداية تحول في بنية الحكم ومن هنا كانت شعارات تعميق المسلسل والحصيلة في ما نشاهده اليوم ، وطبعا هذا المنزلق يحيلنا في آخر التحليل إلى طبيعة طبقية وغير ذلك ، ومن هنا إذن ، فطبيعة الحكم اللاوطنية واللاديموقراطية عامل مقرر في الاتجاه العام لكل وضع ، فلا وهم في أن إعادة إحياء "المسلسل الديموقراطي" اعتراف من الحكم بضرورة الديموقراطية ، وإشراك القوى المعارضة والشعب في التسيير بل هي مسألة غير ذلك متصلة بمخطط الحكم السياسي الذي يعتبره جوهري في استقرار الوضع والتغلب على عوامل الإنفجار.

2-مخطط الحكم السياسي :

مع تعاقب الأحداث وبشكل خاص انتفاضة 20 جوان الجماهيرية بدأ يتضح أن "المسلسل الديموقراطي" لم يكن شعارا للتضليل فقط أو تكتيكا ظرفيا للحكم ، بل هو مخطط شامل وعميق متعدد الأهداف يريد منه الحكم أن يكون بمثابة ثوابت وأسس قارة للحياة السياسية في البلاد. و بشكل موجز نقول أن مخطط الحكم تم على محورين : محور داخلي بالنسبة للطبقة الحاكمة ومحور القوى التقدمية والجماهير المناضلة على الصعيد الأول : استهدف الحكم خلق شروط استقرار بين أطرافه لتجنب السقوط مرة أخرى في مسلسل تصدعات داخلية تهدد المؤسسات القائمة ، أو في أبسط الأحوال زعزعة هيبتها عند الجماهير، هذه الاستفادة أملتها تجربة الإنقلابين في بداية السبعينات حيث قيدت من طرف عناصر داخل الطبقة الحاكمة (وهذا لا يجعلنا نغض الطرف عن عناصر أخرى حركتها الروح الوطنية) فكان لا بد من إبراز مصالح كل طرف وأخذها بعين الاعتبار داخل نفس إطار المصالح العامة للطبقة الحاكمة .

على الصعيد الثاني : أبرزت تجربة ما قبل سنة 74 عدة حقائق للحكم وضمنها أن شروط القمع المطلق لا تمكن من الاستقرار السياسي ، وأنها إذا كانت تهدئ الأوضاع مؤقتا فإن مترتباتها تنعكس على استقرار الحكم في البلاد ، إذ أن القمع يدفع بالقوى السياسية المتذبذبة في احتلال مواقع متقدمة كما أنها تفرز اختيارات جذرية بالرغم من عدم امتلاكها تصورات ثورية واستراتيجية واضحة وكأمثلة على هذا ، هناك دور حزب الاستقلال في المعارضة رغم أن طبيعته تؤهله إلى الارتباط بالطبقة الحاكمة ، وهناك أيضا حركة 3 مارس المسلحة .

كما أن شروط الإرهاب الأسود عامل مساعد على تنامي الوعي السياسي للجماهير و بشكل أسرع و يتحول

آنذاك القمع إلى غيرما أراده الحكم ، كل هذه العوامل أعطت حصيلة بارزة في بداية السبعينات هي عزلة الحكم الجماهيرية والخارجية أيضا ، وبالتالي أملت ضرورة إيجاد الصيغ الكفيلة بتحسيس شروط استمراره ، إن ما حاولنا هنا إبرازه هو أن الحكم لم يتجه نحو معالجة مظاهر أزمته السياسية ، بل حاول النفاذ إلى أسبابها (المظاهر والأسباب من منظور الحكم) لكي يتمكن من قطع الطريق على بقاءها وتجددها ، فكان المخرج الوحيد هو طرح شعار الديموقراطية حيث يعالج هذا الشعار أوضاعه الداخلية من جهة و يعالج علاقته بالقوى السياسية المعارضة من جهة ثانية فعلى الصعيد الأول ، فهو إطار للتشاور بين مكونات الحكم الداخلية ومراعاة مصالح بعضها البعض وعلى الصعيد الثاني هو إطار لاستقطاب القوى المتذبذبة في معارضته . و بالتالي توفير قاعدة اجتماعية مهادنة هي قاعدة هذه القوى (ليست القواعد الحزبية فقط ، بل كل مجال تأثيرها من نقابات وجمعيات وقراء الجرائد الحزبية ...) وفك العزلة . و بهذا أصبح مركز اهتمام الحكم هو المجال السياسي إذ أنه لا يتصور معالجة الأوضاع الاقتصادية الداخلية إلا بعلاقة مع معالجة أزمة مراكز الهيمنة الأمبريالية ، فضروري إذن توفير أسس قارة وثابتة للحياة السياسية تمكنه من تحرير مشاريعه وتمكنه من زمام المبادرة في الساحة السياسية ، هذا فضلا عن تأثيرات سلبية أخرى سيعاني منها خندق الجماهير في طريقة تعامله مع "المسلسل الديموقرطي". وللتدليل على أن هذا المخطط عميق ، وهو في نظر الحكم يعالج أسباب الأزمة ، هناك مثلا تأكيد الحكم على ضرورة استمرار "الديموقراطية" وهذه الضرورة في أوليات المهام المطروحة ، وهي أخطر من التخلي عن الصحراء أو سبتة ومليلية (خطاب رئيس الدولة أمام البرلمان و بعد انسحاب النواب البرلمانيين الاتحاديين).

خلاصة أولية : إن عمق هذا المخطط وعدم ارتباطه ، من جانب الحكم بمدة زمنية أو بمعضلة مؤقتة ظرفية ، يشكل عاملا نحو إحياء "المسلسل الديموقراطي" بصيغ تراعي طبعا مستبعدات الواقع و بشكل أساسي تجربة الانتفاضة الجماهيرية في 20 جوان.

3 – مشكل الصحراء : منذ صيف 81 عرفت قضية الصحراء تطورات مهمة سواء في تأثيرها على الأوضاع بالداخل أو تأثيرها على علاقات القوى الخارجية (المحافل الدولية والإقليمية).

– على المستوى الداخلي : لقد أراد الحكم من خلال طرحه مشكل الصحراء توفير أحد عوامل التنفيس الداخلي ولف القوى السياسية المعارضة حول شعار يلتقي معها فيه والزج بالجماهير في معركة مع "عدو خارجي" كأسلوب معروف في فك العزلة وتهميش التناقضات الداخلية وهذا طبعا فضلا على المصلحة الاقتصادية في ضم الصحراء ، هذا ما أراده الحكم إلا أن سير الأحداث وطول الحرب شكل عاملا يدفع في اتجاه غير مصلحة الحكم ، فأصبحت تأثيرات المشكل جد سلبية على أوضاعه سواء الداخلية بين أطرافه أو في علاقته بالجماهير ، إذ أن تعويض الأموال الطائلة التي تنفق في الحرب تم على حساب الجماهير من خلال الزيادات في الأسعار والضرائب إلى آخره ... الشيء الذي يعمق من الوضع المأساوي لعيش الجماهير ، وما يترتب عن هذا من ميزانية الدولة للحرب له انعكاساته السلبية على الطرف الصناعي في الحكم ، إذ تجمد الدولة العديد من المشاريع التي تنشئها باشتراك مع الرأسمال الخاص وتجمد المساعدات المقدمة إليه حيث ستتضرر مصالحه مع طول الحرب ، الشيء الذي دفع ببروز الخط السلمي ، هذه التطورات الداخلية مضافة إليها نتائج أخرى لطول الحرب وخاصة العزلة واتساع جبهة المعارضين للحكم سواء على المستوى الإفريقي أو العالمي ، وأيضا الموقف المتفرج لإدارة كارتر وموقف فرنسا المطالب لحل سياسي ، كل هذا شكل عوامل

ضاغطة على الحكم تزيد من تعميق أزمته فتحولت بذلك قضية الصحراء إلى نقيض ما توخاه الحكم في البداية للأسباب التي ذكرنا وأخرى لا مجال لتفصيلها هنا. ولقد شكل مقترح نيرويي في صيف 81 المخرج بالنسبة للحكم وإمكانية التغلب على العوامل المعاكسة له وفعلا تمكن الحكم من ربح معارك أساسية على هذا المستوى من خلال طرح فكرة الاستفتاء وتركزها في مايلي :

1 – الترحيب الواسع الذي لقيته الفكرة على المستوى الدولي وبالتالي فك عزلته (الحكم).

2 – إبطال خطة قبول الدولة الصحراوية في منظمة الوحدة الإفريقية في قمتها الماقبل أخيرة . وتزامن كل هذا مع صعود إدارة ريغان إلى الحكم بتوجيهه القمعي الواضح وتصوره المتطرف في التعامل مع حركات التحرر العالمية و هذا شكل عاملا مساعدا على التغلب على العوامل المعاكسة لمصلحة الحكم ، إن طرح فكرة الاستفتاء لم تكن خطة نهائية نحو التراجع ، بل كان تناورا يحمل في داخله إمكانية التراجع والإمكانية العكسية ، وهنا نشير إلى النقط الأساسية في تطبيق الفكرة التي ظلت غامضة في المقترح (مثال : من سيشرف على الاستفتاء ؟ ومن سيشمله الاستفتاء ؟) ولا بد من القول بعد هذا ، أن الحكم تمكن فعلا من تجاوز بعض العوامل التي لعبت في غير صالحه وتمكن من الخروج ولم يعد وحده العرقلة أمام حل المشكل (نشير هنا إلى ما آلت إليه القمة الإفريقية الأخيرة). و بخصوص عوامل أخرى يراهن الحكم أساسا على أمريكا في التغلب عليها وهو الرهان المتجسد حاليا في الاهتمام المتبادل بين الطرفين (أمريكا ـ الحكم) ولا بد من الإشارة إلى أحد تجليات الدور النقيض الذي تشكله قضية الصحراء وهو ما برز خلال مناورة الحكم في مزيد من التوتر في علاقة الحكم بالقوة المعارضة الأساسية (أ.ش.ق.ش) حيث عبر هذا الأخير عن موقف مزدوج الخطورة من جهة معارضة موقف الحكم والإخلال بالإجماع ومن جهة أخرى وضع سلطة رئيس الدولة محل تساؤل ، ولا تخفى على أحد أهمية هذه المسألة (نشير هنا إلى مطلب الاستفتاء الشعبي الوارد في بلاغ المكتب السياسي لا .ش.ق.ش الذي عبر فيه عن موقف الحزب من مخطط الحكم) كل هذه التطورات كانت حبلى بالاحتمالات وأساسا على مستوى تأثيرها على الأوضاع بالداخل . غير أن وصول المشكل إلى ماهو عليه اليوم (مأزق م.و.إ. ، مقترح الحكم لم يعد يشكل أرضية لحل المشكل أو على الأقل بصيغه الحالية) أصبح يطرح إمكانية وحيدة على المدى القريب وهي استمرارية الحرب وهذا ما شاهدناه وما سنشاهده ، هذه الإمكانية تطرح بدورها ضرورة أساسية بالنسبة للحكم وهي الحفاظ على الإجماع لمواجهة مترتبات الحرب ، وهذه مسألة أكدتها الأحداث ، وعبرت القوى المعارضة على نفس الموقف (نشير هنا إلى موقف المكتب السياسي ل .ش.ق.ش بعد معركة كثلة زمور ورجوع نواب الحزب بمباركة المكتب السياسي).

4ـ التحول النوعي في علاقة الحكم بأمريكا : إن ما يميز علاقة الحكم بأمريكا في السنوات الأخيرة هو فتور هذه العلاقة واقتصارها على مجالات محددة (كامبديفد أساسا) ومع صعود إدارة ريغن إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، أحيت الأمبريالية سياسة دعم حلفائها بأساليبها السابقة بالدعم العسكري و إقامة

القواعد العسكرية وإحياء سياسة الأحلاف الإقليمية ، ضمن هذا التوجه القمعي المكشوف ، ثم الاهتمام بالمغرب وإعطاءه أدوار قمعية على الصعيد الإفريقي وخيانيه على المستوى العربي. و يهمنا هنا توضيح تأثير هذا التحول على الأوضاع الداخلية للبلاد إذ يبدو وكأن التوجه نحو أمريكا ، وضمن التوجه القمعي لإدارة ريغان ، يبدو وكأن هذا يلغي إحياء الحكم لمخططه السياسي "المسلسل الديموقراطي" ويبدو وكأن هذا العامل هو في تعارض تام مع العوامل التي تدفع نحو إحياء "المسلسل" ونقول يبدو لأن المسألة ليست هكذا في الواقع ، إذ أبانت معطيات عديد و بارزة أن الحكم يعمل على تكييف هذه العوامل و لا يعمل وفق سياسة هذا وذاك . ومن ضمن هذه المعطيات الأساسية : العفو على أعضاء المكتب السياسي بعد توقيع اتفاقية خلق القواعد العسكرية . والقائم حاليا . وهو من جهة حاجة الحكم إلى دعم الامبريالية الأمريكية والمراهنة عليها في التغلب على الأزمة الاقتصادية ومتربات الحرب ، ومن جهة ثانية ضرورة توفير مناخ سياسي داخلي يمكنه من المبادرة والتحكم في الصراع دون السقوط مرة أخرى في تجربة بداية السبعينات (عزلة ، تعميق التناقضات الداخلية).

5 ـ وضع القوى السياسية المعارضة : لن نعيد هنا طرح طبيعة القوى المعارضة الطبقية برغم أهمية هذه النقطة ، وسنتطرف أساسا هنا للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية للأسباب التالية :

1 – إن (أ.ش.ق.ش) يشكل قوة المعارضة السياسية الأساسية في المستوى الحالي من تطور الصراع ، أبان عن حزم في مواجهة تصعيد الحكم في هجومه على الجماهير.

2 – إن القوى السياسية المعارضة الأخرى هي قوى هامشية فضلا على تخاذل وتواطؤ حزب التقدم والاشتراكية ولعبه دور مزكي الحكم في خطواته.

3 – إن تيارات جماهيرية أخرى لايمكن رصدها إلا داخل قطاع تركزها ، الشيء الذي لا يجدي موضوعيا على مواجهة مخطط الحكم السياسي إذ أن المواجهة تنم على طول وعرض ساحة الصراع وهذا برغم ما يميز هذه التيارات من تجذر مواقفها و أساليب نضالها.

منذ 20 جوان عرف الصراع بين الحكم من جهة و إ.ش.ق.ش من جهة أخرى تصعيدا ملموسا على كل المحاور وضمنها ماهو جوهري في مخطط الحكم ، أي قضية الصحراء والبرلمان كمحورين أساسيين ضمن المخطط إذ لم يكن بإمكان أي من الطرفين تقديم أي تنازل وقتها لأسباب متعددة نحصرها بالنسبة للحكم في حساسية الطرف وظهوره عند تقديم التنازلات بمظهر النظام الضعيف الغير القادر على ضبط الأوضاع ، ومن جانب (أ.ش.ق.ش) انعكاسات التنازلات على الصراع الداخلي وتأثيرها على العطف الذي تحولت به تحركاته وتحركات ك.د.ش.

مسلسل التراجعات سيبدأ بعد خطاب رئيس الدولة أمام البرلمان في افتتاح الدورة النيابية الجديدة في 9 أكتوبر حيث بلغ التهديد مستوى يعكس إصرار الحكم النهائي على عدم تقديم التنازل والبديل الذي قدمه

وقتها هو القمع في حق المنسحبين ولا شك أن يشمل الحزب كله ، فضلا على أنه مارس خطوات بارزة من بديله (اعتقال المكتب السياسي) التنازل الأول كان هو صيغة الإنسحاب إذ قدمت صيغة قانونية وهي لا تعكس بشكل كافي الموقف السياسي من "مسلسل الديموقراطية" بكامله واستمر بمباركة المكتب السياسي لرجوع المنسحبين إلى حظيرة البرلمان حيث اعتبرهم قد طبقوا قرار الحزب القاضي بالانسحاب ورجوعهم رجوعا فرديا وليس حزبي (هكذا ورد في مذكرة داخلية للحزب) يضاف إلى هذا البيان الذي أصدره المكتب السياسي بعد معركة كثلة زمور حيث أعرب عن استعداده لتقديم التنازلات الضرورية لم يكن بمستطاع المكتب السياسي (كممثل للجناح السائد في الحزب) أن يدخل في هذا المسلسل لو لم يحضر قصورا لمعالجة الصراع داخل الحزب وهو المجسد حاليا في العمل الحثيث على حسم الصراع نهائيا عوض التجميد أو التوفيق بين التيارات كما حصل من قبل ، فطرد عناصر بارزة تنتمي لجناح المهدي وعمر من الحزب وطرد كتابات إقليمية بكاملها لا يعني سوى ماذكر.

مسلسل التراجعات ذلك وعمليات الطرد لا تعني سوى استعداد الحزب لقبول إحياء "المسلسل الديموقراطي" إذ لا يمكن تقديم برنامج للتصدي للمهام الفعلية المطروحة وفي نفس الوقت تصفية الحساب مع طرف يمكن أن يشكل دعامة للبرنامج برغم الاختلاف ، ودعامة لا يمكن الاستهانة بها إذ أن ذاك الطرف له ارتباطات جماهيرية متعددة (القطاع الطلابي ، قطاعات ك.د.ش إقليم بني ملال...) ولا شك أن تصفية الحسابات عملية ستساهم في إضعاف الحزب.

يستنتج إذن أن وضع القوى المعارضة الراهن (لا نعالج هنا الآفاق المستقبلية للحركة الجماهيرية لأنه موضوع يخرج عن مجال اهتمامنا المباشر من جهة ويفوق طاقاتنا من جهة ثانية) ، إن هذا الوضع إذن يشكل عاملا مساعدا على تمكين الحكم من إحياء مخططه حيث أن طبيعتها لا تؤهلها إلى اختيار جذري و واقعها الذاتي لايمكنها من فرض تنازلات على الحكم.

خلاصة عامة

من خلال معالجة كل هذه العوامل التي حددت كعوامل مقررة احتمالات تطور الوضع السياسي في البلاد يتضح أنها كلها تدفع نحو نفس الاتجاه وتجعل من إحياء الحكم لمخططه "المسلسل الديموقراطي" احتمالا واردا ليس طبعا ، بصيغه السابقة ، بل من المؤكد أن الحكم سيطرح شروطا تقيد بشكل أكبر إمكانيات التحرك النضالي إذن فالعنوان العريض للمرحلة المقبلة وهو إحياء "المسلسل الديموقراطي" خاصة وأن موعد الانتخابات المحلية والبرلمانية قد اقترب وأن العديد من الأحزاب الرجعية ماضية في التهييئ لها وأن نقاشات داخل أ.ش.ق.ش تدور حول نفس الموضوع.

كما أن نفس الحديث يروج أكثر حول حكومة انتقالية تتضمن تقنوقراطيين مهمتها الإشراف على الانتخابات.

كيف يمتد الوضع داخل الجامعة ؟

نستطيع بعد هذا الرصد احتمال تطور الوضع من الوقوف على الأشكال التي سيحاول الحكم من خلالها أن يمارس مخططه، ونعتقد أن الحكم سيراعي مسألتين أساسيتين :

1 – مخطط إصلاح التعليم وعوامل الانفجار المباشرة التي يضمها.

2 – بعض مميزات النقابة الطلابية أ.و.ط.م لا من حيث مكوناتها ولا من حيث أساليب عملها.

1 – مخطط إصلاح التعليم : يتضمن إصلاح التعليم إجراءات متعددة منها ما لايدفع الجماهير الطلابية إلى المواجهة رغم أهميتها (كالسلك الثالث مثلا ، كمحو الجامعة...) إذ أن الوعي الطلابي لم يرق إلى مستوى إدراك أهمية الجامعة داخل المجتمع برغم إشراف الدولة عليها ، فأغلبية الطلبة لا ترى في الجامعة سوى مصدر للعيش ، ومن الإجراءات مايعني الطالب مباشرة ويمس نظرته إلى الجامعة أو على الأقل معاناته من مشاكل جديدة ، وهذا يشكل عامل انفجار مباشر على الأقل بالنسبة للجيل الحالي من الطلبة ، الشيء الذي يستلزم من جانب الحكم بتصعيد القمع داخل الجامعة لقطع الطريق أمام أي عمل من شأنه إشعال هذا الفتيل ، هذا التصدي الذي بدأ بمتابعة بعض مسؤولي الأجهزة والمناضلين (الحقوق بالبيضاء م م م).

2 – بعض مميزات أ.و.ط.م ": إن واقع أ.و.ط.م يختلف عن واقع النقابات الأخرى العمالية وغيرها ، فعلى مستوى مكوناتها تتواجد بأ.و.ط.م تيارات متميزة في مواجهتها للحكم ولا طريقة للحكم للحوار معها أو الضغط عليها سوى الاعتقال أو المتابعات خلافا لما يستعمله مع قوى حزبية مثلا كحظر الجرائد أو إغلاق

مقرات لإجبارها على التنازل. و أثبتت تجربة السنوات الماضية أن هذه التيارات (وهي ط.ق.و.م.ع) تبين قدرة و إصرار على مواجهة المخططات في مجال التعليم ، وهذا يستلزم من جانب الحكم أيضا العمل على إرهاب المناضلين وتتبع أنفاسهم بغية إجبارهم على الرضوخ لمخططه كأمر واقع.

هناك من جهة ثانية أساليب عمل المنظمة النقابية ، فأ.و.ط.م داخل المؤسسات ، عن طريق الأجهزة التحتية ، أصبح يشكل سلطة موازية لسلطة الإدارة . فمثلا يمكن للتعاضدية أن تدخل المدرجات في أي وقت شاءت ، وعقد التجمعات والمهرجانات في أي وقت شاءت برغم أن المؤسسات الجامعية تعتبر ملكا للدولة ، وأي عمل يقوم به طرف آخر غير الدولة يستلزم رخصة ، كما أن للتعاضدية سلطة على كل الطلبة ، إذ لا يوجد نظام للمنخرطين داخل أ.و.ط.م خلافا لنقابات أخرى ، إذ تعقد التجمعات داخل مقراتها ولا يحق لمسؤول نقابي أن يقاطع عمل العمال أو الموظفين أثناء عملهم والتجمع في مكان عمومي يتطلب رخصة من وزارة الداخلية ويكون آنذاك القبول مشروطا بمضمون التجمع أو المهرجان ...الخ ، وهذا الواقع شكل جزء من قوة أ.و.ط.م ولم يمكن من انتعاش عناصر غير متعاطفة مع أ.و.ط.م.

ونعتقد أن الحكم وفق الاحتمال الوارد في إحياء المسلسل سيسمح بالنشاط النقابي داخل المؤسسات لكن مع تقنينه كشرط داخل الجامعة ضمن مجموع الشروط التي سيطرحها على المستوى السياسي ، وهذا التقنين سيكون على الشكل التالي : طلب الرخصة لعقد التجمع ، بمنع دخول المدرجات في أوقات الدراسة ، بمنع مقاطعة الدرس إلا إذا أعلن إضراب ... الخ ونعتقد أن مؤشرات عديدة تؤكد هذا ، كما تؤكد هذا الاحتمال المذكور برغم أنها تهم الجامعة ، فهناك مثلا إطلاق سراح مناضلي ومسؤولي أ.و.ط.م. وتمكين النصاب القانوني والسياسي للقيادة لاتخاذ قرار و أساسا انعقاد مؤتمر استثنائي ، ومن جهة أخرى يعني هذا الإجراء نوعا من مخاطبة: أ.ش.ق.ش ، وليس بالصدفة أن يتم إطلاق سراح قبل الدخول الجامعي وقبل الانتخابات ، فأي جديد سوى هذين العاملين ؟

II ـ الهجمة على قطاع التعليم العالي ـ معيقات وإمكانيات المواجهة:

1 – هيكلة أزمة التعليم وتحولها إلى محور أساسي في الصراع الدائر بين الحكم والجماهير.

لقد شكل التعليم بالمغرب منذ الاستقلال المزيف مجالا اجتماعيا مأزوما بحكم المشاكل الهيكلية التي رافقته منذ البدء نتيجة الاختيارات اللاوطنية واللاشعبية المتحكمة في ميدان التعليم فكانت الحصيلة منذ السنوات الأولى للاستقلال الشكلي ، نخبوية و تصفوية التعليم ، لذا فلم تخرج الجامعة على هذا السياق العام ، وظلت تعاني من انعكاسات السياسة التعليمية بشكل خاص والسياسة العامة وقد نما داخل الجامعة منذ تأسيسها مد نضالي تقدمي تجسد في الحركة الطلابية المشلة أ.و.ط.م. هذا الإطار الذي قاوم كل حملات التصفية والتراجع عن مكتسبات الجماهير في التعليم العالي مقدما التضحيات الجسام من أجل ذلك ، وقد

لعبت الحركة الطلابية دورا مهما في الحياة السياسية الوطنية ونظرا لتبعية الإقتصاد المغربي في المراكز والاحتكارات الأمبريالية التي تؤدي إلى :

- انعدام اقتصاد وطني مستقل
- غياب المجالات الحيوية التي يرتبط بها التعليم (الصناعة ، الفلاحة المتطورة ...الخ)
- استنزاف خيرات وثروات البلاد من طرف المؤسسات الاقتصادية الأمبريالية

وبما أن سياسة الحكم ستسير في اتجاه ترسيخ وتثبيت بل وتعميق هذه التبعية ، فإن سياسة التعليم العالي سارت دائما نحو تقليص رقعة الجامعة والتقليل من الاعتمادات المالية المخصصة لها. وقد حاول الحكم تمرير عدة مخططات تصفوية على الجامعة، كانت تواجه دائما بوقوف القوى التقدمية والديموقراطية ضدها وفي طليعتها المنظمة الطلابية التقدمية ، غير أن توفر شروط سياسية جعلت الحكم في السنوات الأخيرة يقبل على شن أكبر هجمة على التعليم الجامعي.

2 ـ توفر الشروط اللازمة لتمرير مخطط "إصلاح التعليم"

بعد انتفاضة 20 جوان التي ردت فيها الجماهير الشعبية على الزيادات الصاروخية في أسعار المواد الأساسية مدينة تحميل أعباء الأزمة الإقتصادية على كاهلها ، وبعد أن تمكن الحكم من إخمادها بفعل مواجهتها بالرصاص واعتقال مئات المواطنين وإصدار أحكام جد قاسية في حقهم ، قام الحكم بشن حملة قمعية موازية على القوى التقدمية سياسية ونقابية (أ.ش.ق.ش و ك.د.ش ، أ.و.ط.م) ومنع حرية التعبير والصحافة و نظرا لأسباب ذاتية لهذه القوى تمكن الحكم من شل فاعليتها وإضعاف قدرتها على المواجهة. وانفضحت من جديد الشعارات المزيفة للحكم وأزال القناع عن وجهه البشع ، عمل على الاستفادة إلى أبعد الحدود من حالة الاستثناء الغير المعلنة ، فلم يتردد في التطبيق العملي ولكل مشاريعه الطبقية وفي كل المجالات منها التعليم حيث وفي إطار تصميمه على إلغاء أية معارضة ولو بأفق إصلاحي ـ توجه بهجوم كاسح على الجامعة في أفق ربطها بعجلة اقتصاده الشعبي وإحكام قبضته عليها سياسيا ، ذلك أن الجامعة كان تأسيسها مركز إشعاع نضالي ليس له فيها ناطقا باسمه.

3 ـ إصلاح التعليم ، خلفياته ، مراميه أهدافه : لقد اعتمد "الإصلاح" على أطروحات مغلوطة من أساسها ، يمكن إيجازها فيما يلي :

- انعدام إمكانية التشغيل بسبب فشل برامج التعليم (متجاهلا السبب الرئيسي المتمثل في واقع تبعية الاقتصاد وعدم تلاؤم التخطيط الاقتصادي وواقع وحاجيات الجماهير).
- غياب المشاركة الطلابية مما يسبب جهل المسؤولين لتطلعات وآمال الطلبة المغاربة (هنا في الوقت الذي يتم فيه إقصاء هذه المشاركة عن سابق إصرار عبر توجيه القمع لمثل الطلبة أ.و.ط.م ودوس حرمة الجامعة وضرب

استقلاليتها).

- نظام المركزية في المؤسسات الجامعية هو سبب الأزمات والمشاكل الاجتماعية للطلاب (مع العلم أن المركزية في المؤسسات الجامعية ليست في حد ذاتها مشكلة ، بل الأوضاع التعليمية المزرية هي المشكلة بعينها وما المواجهة والتصدي الطلابين إلا الرد المشروع على هذه الأوضاع) انطلاقا من هذه الأطروحات وغيرها يصل "الإصلاح" إلى الخلاصات والمرامي التالية.

- ضرب مبدأ تعميم المنح ومجانية التعليم وتعميمه

- إلغاء المشاركة الفعلية للأطراف المباشرة بالتعليم (طلبة أ.و.م. أساتذة ن.و.ت.ع) في التقرير والتسيير وإقامة مشاركة صورية

- توقيف مد الفكر "المستورد" (التقدمي في الواقع) الذي يترعرع داخل الجامعة وبشكل أساسي ربط التعليم بحاجيات الاقتصاد التبعي عبر تأسيس مراكز التكوين القصير وتخريج أطر صغيرة ، هذه العناصر المركزة هي إعادة صياغة للنظام التعليمي لتعميق طبقيته ونخبويته وتصفويته في محاولة لإيقاف مسلسل الاخفاقات والأزمات التي عرفها التعليم منذ 25 سنة هكذا فإن "إصلاح التعليم" يرمي إلى تحقيق هدفين لهما بعدان متداخلان فيما بينهما :

- الأول اقتصادي : وهو كما جاء سابقا ، جعل التعليم قادرا على مسايرة واقع الاقتصاد التبعي بعد أن أصبح التعليم لا ينتج إلا الأزمات ويخرج ما تحتاجه الدولة فعلا من أطر.

- الثاني سياسي : وهو ضرب الحركة الطلابية عبر تشتيتها على مراكز وإلغاء ضخامتها الكمية وضرب حقها النقابي وإنهاء دورها الفعال في الصراع الطبقي.

4 - الخطوات التي تم إنجازها من "الإصلاح" والتوقعات المستقبلية

بالإضافة إلى الإلحاق الجاري به العمل لكل المدارس والمعاهد العليا للوزارات المختصة ومن نظام المباراة لولوج كلية الطب. فقد تم الشروع في تطبيق اللامركزية (خلق كليتين في كل من مكناس وتطوان لا تتوفر على الحد الأدنى من شروط الدراسة...) وبدأ منذ السنة الماضية في تقنين التسجيل بالكليات (التمييز بين بكالوريا قديمة وجديدة - تضييق فترة التسجيل - رفض نظام المعادلة ...(وقد اتخذت وزارة التعليم مؤخرا قرارا يقضي بحرمان الموظفين من حقهم في مقعد جامعي. وأخيرا وليس آخرا صدر قرار باسم أعلى سلطة في البلاد يضرب مبدأ تعميم المنح ويرسم "الإصلاح" ، إذا ما تأملنا هذه الخطوات ، نستطيع أن نتصور إلى أي حد سيتم فيه إفراغ الكلية في السنة الحالية والسنوات المقبلة خصوصا ونتائج البكالوريا لن تتجاوز نسبة النجاح فيها 10 ٪ وأن عدد المسجلين بالسنوات الأولى بكلية العلوم بالرباط لا يتعدى 800 طالب بعد أن كان العدد من قبل يفوق العدد الحالي ، وأن شعبة الفلسفة كان التسجيل بها - بكلية الآداب بالرباط -

مسألة غير واردة بالنسبة للطلبة الجدد (قبل نهاية التسجيل ببضع أيام كان عدد المسجلين 7).
قد تبدو كل الخطوات التي قام بها الحكم في السنوات الأخيرة وكأنها ارتجالية وغير مدروسة لكن تعاقب هذه الخطوات أكد أنها تنجز ضمن خطة منتظمة ومحكمة يتم تمريرها بمنتهى الدقة والمرونة دون إثارة ردود الفعل كما في السابق (حذف الفلسفة يتم الآن دون أي مشكل بعد أن أثار ردود فعل صاخبة في 1980 ، جاءت مناظرة إفران بعد منع 13.000 طالب من التسجل لتكون محطة لوضع اللمسات الأخيرة للمشروع....)

تساؤلات حول النهج القاعدي

إشارات أولية: قبل الدخول في صميم الموضوع والقيام بعملية تقييمية لتجربتنا لابد أن نشير إلى أن هذه المحاولة تدخل ضمن العديد من المحاولات العلنية أو الغير المعبر عنها ، بل نجد تجسيدها في الممارسة وفي النقاشات التي تجمع بعض الرفاق في حوار ثنائي أو نقاشات متفرقة لا يجمعها أي إطار يجمع كل الخلاصات وحتى تصبح أداة فعل واعية تساهم في دفع العمل الجماعي المسؤول والمنطلق من أرضية واضحة ودقيقة ، لا تغفل أدنى جانب من الممارسة أو الخلفيات التي كانت تتحكم في كل مناضل وهو ما يمارس كمناضل قاعدي ، كما أن هذه المحاولة تهدف إلى ضرب كل تعامل تقديسي عقائدي مع تجربة لم تكتمل معالمها ، تحاول ضرب كل الممنوعات التي عانينا منها كثيرا ويقيت طلاسيم لا يصلها إلا العفاريت وأصحاب الخواتم السحرية ، ممنوعات جعلت في نفس الوقت كل شيئ مباح ، مباح أن تتهم مناضلا بالانهزامية والتخاذل لا لشيئ إلا أنه يريد مواجهة التجربة ، مباح التعامل السطحي الرفضوي اللاعقلاني مع أي طرح واعتباره بدعة. بدعة بالمقارنة مع ماذا ؟ كما أن هذه المحاولة تأتي كضرورة يمليها التعامل النقدي الإيجابي الهادف إلى تطوير الحركة وإعطائها مضامين أكثر نضجا وتجانسا ، لأن لي القناعة الراسخة أنه لا حركة مناضلة فاعلة بدون ارتباطها بالنقد والنقد الذاتي المستمر. فبما أنها حركة فهذا وحده يعطي مشروعية هذه العملية النقدية ، انطلاقا من كون الحركة أي حركة تحمل في طياتها متناقضات ، وهدف النقد هو البحث عن المتناقضات و فهمها بهدف تحويل هذه المتناقضات الداخلية لهذه الحركة إلى عملية تطوير وتحويل إيجابي يحاول التخلص من كل ماهو معيق لتقدم هذه الحركة وأن النقد لحركة معينة ليس معناه التشكيك فيها ، أو في مشروعيتها فأية حركة بما أنها حركة بمعنى أنها موجودة على أرضية الواقع وتفعل فيه أو تنفعل به ، فإنها مشروعة ، إلا أن مشروعية شيئ معين لا يعني أبديته. أو استمراره كما هو عليه في لحظة ، كما أن وجودها في مرحلة معينة وبشكل معين ، لا يعفينا أبدا من طرح أسئلة عليها ، ومساءلة أنفسنا عن مدى إجابتها على الواقع الذي أبرزها وبالشكل الذي كانت تطرح على نفسها الإجابة عليه وأكثر من هذا فإن مشروعيتها هي التي تعطينا مشروعية مقارعتها. فإذا كان الواقع الموضوعي هو الذي أفرزها فهذا لا يعني أن العامل الذاتي بمنأى عنها. أو لم يكن له الدور الهامشي ، فإذا كان التاريخ البشري هو صراع الطبقات كما يقول ماركس بمعنى تاريخ

التناقض في المصالح وصراع المتناقضات فهذا لا يعني أن التاريخ يسير بطواعية وبنفس الوتيرة و نفس المقاييس . وعن التفاوت الحاصل في التاريخ بمعنى أن العامل الذاتي كان في النهاية الحاسم في هذه المتناقضات في حالة تمكنه من استعياب الواقع استيعابا علميا موضوعيا وتمكنه من تكييفه مع هذا الواقع بمعنى أنه لا يقفز على هذا الواقع بمقولة التخلف أو الإنهيار أمامه وبالتالي الانهزام والشلل في الفعل. وأن وعيا بأن أية حركة لا تأتي من الفراغ ، لأن الفراغ نفسه غير موجود في حركة الطبيعة ، فكيف لحركة اجتماعية ـ سياسية ـ فكرية ، من هنا تبقى ضرورة فهم مقدمات هذه الحركة وارتباطاتها السابقة والحالية في أفق استشراف مستقبلية هذه الارتباطات وبالتالي آفاق هذه الحركة . ولا بد للإشارة مرة أخرى أننا نتعامل مع حركة ساهمنا فيها ونساهم فيها الآن ، ربما من مواقع مختلفة ، واختلاف الموقع لا يعني إعفاءنا من تحمل مسؤولية ما آلت إليه هذه الحركة ، وللقول فقد فعلت فينا كثيرا ، غيرت فينا كثيرا ومن الوفاء لكل هذه العطاءات التي نتفاخر بها ، علينا أن نساهم من الموقع الآخر الغير المباشر لأن الفعل لايكون دائما مباشرا ، الداخل العملي ، فكثيرا من الأحيان تفرض علينا ظروف قارة الابتعاد النسبي بل الأخطر هو أن يكون هذا الابتعاد النسبي مبرر التخلي والتهرب من كل مسؤولية ، وأن التعامل الذي نحاول المساهمة في ترسيخه هو التعامل النقدي المستنير من تجارب سابقة ، تعامل يرفض القوالب الجاهزة ، برفض الإجابات السهلة والتي لا تتطلب غير اللفظ بعيدا عن إجهاد النفس ، بعيدا عن مصارعة الذات ، الذات الشريفة ، الذات التي ترفض المساس بها.

نشير كذلك إلى مدى النضج الذي وصلناه كتجربة حتى تكون لنا القدرة في التفاعل الإيجابي مع كل ما يطرح في الساحة من انتقادات ، كيف لنا أن نستطيع أن نحول الذاتي إلى موضوعي ، العملية الأكثر صعوبة ، العملية التي ترفض الاتهامات المجانية بل تبحث في هذه الاتهامات ، وتحولها إلى مقارعة بين مواقف ووجهات نظر، لأن كل اتهام هو مبني على موقف مسبق أو نظرة مسبقة للآخر، بل تنطلق من بنى فكرية – سياسية يتم تغييبها ، ومن مهمتنا البحث في هذه البنى والأسس الفكرية – السياسية ولا بد من إشارة أخرى أساسية وهي أننا لا نقول أبدا الكمال الفكري والسياسي ، ولن نقول ، بل كل ما نحاوله هو التلمس العلمي لواقع معين ساهمنا فيه مساهمة تفاعل فيها الوعي واللاوعي تلمس لا ندعي فيه الماركسية اللينينية لأننا أبعد ما نكون كذلك ، بل كل ما ندعي هو قدرتنا على الاستفادة من الفكر العلمي والتي تعتبر الماركسية – اللينينية أرقى ماوصل إليه. بل كل ما يتوخاه كل مناضل ليس على المدى القريب وفي عمل قطاعي بل على المدى البعيد وفي عمل جماهيري هو فهم واستيعاب هذا الفكر وتجاربه وتطبيقاته وليس حفظ مقولاته على ظهر قلب والتبجح والتزايد بها في النقاشات المغلقة بل وهذا ما يرفضه هذا الفكر الثوري.

بقي أن نشير في نهاية هذه الإشارة إلى أن ما يجب الآن هو موضعة الصراع والخلاف وليس تقويته بمعنى أن التعامل مع كل الطروحات والمواقف التي يجب أن يكون معها هي بالأساس وليس مع حاملها ومصارعتها

على ضوء معطيات الواقع والحصولة الفكرية التي تتحكم في هذه الطروحات والمواقف وفي أصحابها بمعنى أن أصحاب الوجهة نظر لا يعدو أن يكون حاملها وليس بالضرورة منتجها الوحيد ، أو بكلمة أخرى : فإن الوجهة نظر هي جماعية ويتم التعبير عنها من طرف شخص معين ، وأن المنزلق الذي يؤدي إليه التعامل الشخصاني مع الوجهات نظر هو تذييب الفكر والممارسة وليس موضعتها ، بل إن المهم من هذا وذاك هوالبحث أولا في الواقع الموضوعي الذي أفرز الوجهة نظر المعنية والانتقال الجدلي التفاعلي إلى العامل الذاتي ومن هذا الموقع فقط يمكننا أن نعطي للصراع موضوعيته الكامنة فيه. وإظهارها وليس تغليفها ، وبالتالي المساهمة في إزالة الغموض والبلبلة التي تسود الوسط المناضل وبعد انعكاساتها في الفعل النضالي والإحباط الجماهيري ، بل الأخطر انهياره و تفسخه وهذا يؤدي بالتالي إلى ضرب المكتسبات النضالية التي تحققت وهذه نتيجة النظرة اللحظية للصراع وغياب الصدر الرحب القابل للخلاف والتعامل الديموقراطي معه حين يكون من نفس الخندق.

من هذه الإشارات أدخل إلى إشارات تتعلق بالوضع المغربي السياسي – الفكري ، وهنا أقصد الوضع السياسي الفكري في حقوق القوى التقدمية والثورية التي كان لها ولا زال أثر في الممارسة السياسية – الفكرية .

1 – إن الواقع السياسي الفكري في صفوف القوى التقدمية يعاني من خلل كبير يمكن أن نقول أنه موروث من واقع الحركة الوطنية إبان الاستعمار وبعد الاستقلال الشكلي يتمثل في الغياب الشبه التام إن لن نقل المنعدم (إذا استثنينا محاولات لمفكرين ماركسيين) للصراع الفكري المفتوح ومقارنة الوجهة نظر بالوجهة نظر النقيضة والمخالفة بل إن تجربة الصراع كانت دائما شخصانية والاكتفاء في آخر المطاف بالمقولات الجاهزة (الاصلاحية الثورية المغامرة ، المرض اليساري الطفولي).

2 – إن هذا الواقع يعطي فراغا (يتجلى) في إعادة إنتاج مفاهيم أقوى في كثير من الأحيان غير مفهومة وغير مستوعبة بل كل ما تعتمد عليه هو الشحن السياسي العدائي مما يغيب أي إمكانية للتقارب.

3 – إن ما يفتقد في الحركة الوطنية – الديموقراطية هو الفكرة والجرأة على تقييم وتقويم الأخطاء السياسية التي سقطت فيها ، بل يتم تغييب أي تقييم نقدي لممارساتها السابقة ، تغييبه لمرحلة سياسية معينة ، مما يساهم في التضبيب ، فهل هذا راجع إلى الطبيعة الطبقية لقوى هذه الحركة وحمولتها الأيديولوجية والفكرية ، أم نتاج لممارسة سياسية تربت عليها وتطعمت بها ، بمعنى سياسة النخبة والكواليس.

4 – إن أكبر خطأ يمكن أن تنزلق فيه قوى مناضلة تدعي الاسترشاد بالفكر العلمي والاشتراكية العلمية وحتى الماركسية اللينينية والشيوعية هو تغييب الجانب الفكري في عملنا ونضالنا وهذا هو الواقع .

لو راجعنا أدبيات العديد من هذه القوى، فلن نجد أكثر من مقررات مؤتمراتها أو دراسات متخصصة أكاديمية لبعض كادراتها المدرسة في الجامعة.

انطلاقا من هذه الإشارات وغيرها ندخل في عملية التقييم هذه، محاولين تجاوز واقع الجمود ، بالرغم من إيماننا

العميق بأن هذا يبقى طموحا، لن يتحقق إلا بتوفر الشرط الديمقراطي والنقدي في التعامل مع هذه المحاولة وأخرى مشيلاتها. ولن يتحقق إن لم يكن هذا الهم هما جماعيا تتضافر فيه كل جهود الرفاق المخلصين لتجربتهم. لن يتحقق إن لم تكن نفس التساؤلات تطرح وتنطرح على الجميع وتبقى المعالجة وكيفيتها تختلف من موقع لآخر، هذه التساؤلات التي ستكون عناوين فقرات هذه المحاولة، تساؤلات ألهبها وعمل لضرورتها الوضع الراهن والذي حاولنا تحديده قدر الممكن في أرضية سابقة والوضع الذاتي الذي نحاول تلمسه وملامسته في هذه المحاولة، محاولين بهذين المحاولتين إيقاف الصراع والخلاف على قدميه وليس إبقاءه مقلوبا على رأسه كما أراد له بعض الرفاق، والتساؤلات التي نطرحها ونحاول الإجابة عليها ربما ستكون مخاطرة نظرا للفقر الذي نعاني منه في المعلومات وبعض المعطيات التاريخية وبالتالي في مثل هذه الحالات سنكتفي بالمبادئ والمواقف العامة، حتى لا نقول حركة تاريخية مالم تقله أو تمارسه.

* هل بروز الطلبة القاعديين كتيار طلابي يعتبر استجابة لتجربة الـ"ح.م.ل.م" داخل الجامعة؟

وللإجابة على هذا التساؤل العريض والخطير في نفس الوقت لا بد من طرح سؤال آخر يتضمنه وهو هل يمكننا أن نتكلم على نهج قاعدي-ديمقراطي يتمتع ببرنامج متكامل وأشكال وأساليب تضبط العلاقة بين مناضليه وتضع إطار المسؤولية والمحاسبة؟ والإجابة لن تكون إلا مستمدة من أرض الواقع وليس من ما يكون يروج في ذهن بعض الرفاق آنذاك بمعنى التعامل مع الممارسة والشعارات التي يرفعها المناضلون القاعديون... إننا سنتفق جميعا على أن البروز القاعدي بشكله "الأزلي" "العفوي" لم يكن عفويا بالمعنى الواسع لهذه الكلمة بل كان يتضمن في داخله عناصر التحول الواعي، بمعنى أنه في تلك المرحلة الأولى لا يمكننا الكلام على شيء اسمه نهج أو تيار الطلبة القاعديين، بل كل ما يمكن أن نقول هو أن الواقع الجديد الذي عرفته الجامعة بعد رفع الحظر عن المنظمة النقابية أ.و.ط.م من حق ممارسة العمل النقابي بمعنى تنظيم المواجهة أمام الوضع المزري الذي كانت تعيشه آنذاك الجامعة المغربية ويتجلى هذا في فتح المجال أمام المكبوتات والمقموعات داخل الجامعة من تيارات سياسية وتعبير جماهيري ساخط، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن الرد الفعلي الذي ساد الجامعة آنذاك هو إسراع القوى السياسية التقدمية وخوصا ا.ش.ق.ش على بسط نفوذه وهيمنته السياسية على المنظمة النقابية وهذا التعامل السياسي تحكمه خلفية متحكمة في هذا الحزب وهي كونه الإستمرارية التاريخية لحركة التحرير الشعبية وكون شبيبته هي طليعة الشبيبة المغربية وهذه الخلفية تجعله يضرب عرض الحائط كل رصيد نضالي ليس هو مؤطره وقائده . من هنا يأتي تعامله في الهيكلة التنظيمية لأ.و.ط.م. والشعارات السياسية التي رفعها داخل الجامعة وتخليه عن حلقة من حلقات التراث النضالي الطلابي المتمثل في المؤتمر الوطني الخامس عشر مقررات وقيادة إلا أن هذه العملية لم تكن سهلة ولاميسرة بالشكل الذي كان ينتظره

الحزب ومن يتحالف معه (خصوصا ألد أعداء اليسار الماركسي انطلاقا من خلفيته الإيديولوجية والسياسية التي تعتبر الحزب هو الطليعة الثورية وكل بروز ماركسي خارجه هو مرض يساري طفولي) وهذا نتيجة طبيعية جدا في قطاع متسم بالحركية الدائمة . بالرغم من فترات الركود القسرية وما تركته الحركة الماركسية داخله من تراث فكري ونضالي نظرا لكونه كان هو وقطاع التعليم بشكل عام معقل تواجد هذه الحركة في أوج فاعليتها السياسية والفكرية بل وأكثر من هذا فإن بعض المؤسسات لها استمرارية لهذا اليسار أو على سبيل المثال لا الحصر الم ألم. وهذا ما سيمثل في رد فعل هذه المؤسسات دون الأخرى ، إن المواجهة بين نظرين : نظرة الاحتواء السياسي ونظرة الفوضى السياسية الغير المعلنة والمنتشرة بالعديد من الشعارات النضالية كانت هي السمة المتميزة للنزاع داخل الجامعة في تلك المرحلة ، وإذا كان هذا الواقع استمرارية للتجربة السابقة للحركة الطلابية ومكوناتها السياسية ، فهي لن تكون إلا الاستمرارية الأكثر مرضية نظرا للخلفيات المتحكمة في ممارسة الصراع والتي لا تعدو أن تكون خلفيات عدائية نابعة من فهم كل طرف للطرف الآخر ، وفهم الصراع الذي من المفروض أن يسود الوسط التقدمي ، إن هذه الاستمرارية أكثر مرضية سنلمسها وبشكل واضح في مجموعة من الممارسات والمواقف ، في ظل هذا الواقع نشير أن القاعديين استمرارية للحلم داخل الجامعة ؟ وهنا لا بد لنا من الرجوع نسبيا إلى الوراء والتركيز بالأساس على الوثيقة الأساسية والتاريخية التي حملتها هذه الحركة إلى الحركة الطلابية المغربية وهي مقررات المؤتمر الوطني الخامس عشر ، وثانيا وهي مسألة أساسية إذا ما اعتبرنا أن للقاعديين استمرارية في الجامعة فهو تقييمها لذلك الإخفاق السياسي والتنظيمي بالأساس لهذه الحركة. إذا ما اعتبرت هناك إخفاق أم أن التقييم هو أن المؤتمر الخامس عشر كانت فيه أخطاء ، أليس بهذا الأسلوب قد سقطنا في التسطيحية والانتقائية في التقييم ، في حالة ما اعتبرنا أن هذا التقييم وهو أقل من هذا بالكثير بل التقييم الصحيح في نظري للمؤتمر الوطني الخامس عشر ، هو في النظر للأسس الفكرية التي تحكمت في صياغة السياسي والنقابي وليس العكس والاكتفاء وبالنظر إلى السياسي والنقابي والتنظيمي ، إن هذه المحاورة لم تحدث في أي لحظة بل كان المتحكم في التعامل مع هذه الإشكالات هو الحفاظ وصيانة "نقاوة" التجربة بدعوى التضحيات التي قدمتها فكان التقديس وإعادة إنتاج الماضي بكل أمراضه وبطريقة لاواعية في كثير من الأحيان ، تحت شعار الثورية والجذرية في المواقف . هل جذرية أو ثورية خط سياسي أو موقف سياسي يتمثل في صياغة أم في مدى قدرته على الوصول والتواصل مع القوى الطبقية الجذرية والثورية في المجتمع وتحت شعار أن ذلك هو نتاج لتصور الحركة الطلابية السياسي والفكري فهل هذا صحيح ؟ أيمكن القول أن هذا نتاج نفوذ هذه الحركة في صفوف الوضع الطلابي لا غير وإلا كيف يمكن أن نفسر الهبوط الصاروخي بعد جولة 72 ـ 73 في هذا القطاع ؟ وحتى إذا اعتبرنا هذا صحيحا فهل استمرارية هذا الخط في القاعديين يعتبر استمرارا لذلك التطور الفكري والسياسي لبداية السبعينات في صفوف الحركة الطلابية ؟ هل هذه التساؤلات والمساءلات يفرضها الوضع الراهن ليس طلابيا فقط بل سياسيا

بمعنى ما زلنا نعمل تلك الحملة السابقة ، إذا اعتبرنا تجاوزا أننا استمرارية ؟ بمعنى آخر هل نحن استمرار بمفهوم الطليعة التكتيكية وكيف نمارس هذا المفهوم ؟ هل نحن استمرارية لمفهوم نواة الحزب الثوري وماهو فعلنا بشكل نقدي مع مرحلة سياسية نعتبر أنفسنا استمرارية لها ؟ وهل الاستمرارية تتركز في استمرارية مواقف وشعارات وفي غياب البنية الفكرية التي تعتقدها هذه المواقف والشعارات في صياغة نفسها ؟ هل هذه التساؤلات وأخرى ليس بهدف وضع القطيعة مع حركة أوتلقفها بكل ما لها وما عليها بل الهدف الأساسي صياغة الجديد الذي يعيد الاعتبار للقديم المتقدم ولكن بالنظر له في شمولية بمعنى دقيق وصريح لا يمكن أن نقوم على وعي كامل ...نأخذ هذه التجربة في سياقها الممارسي والفكري ، طبيعة تكونها ليس كأفراد ، بل كفعل جماعي مسؤول وواعي أو تدقيقا للمعنى المقصود أن وعي التجربة الممارسة الواعية فيها وبها لا تتحدد في وعي مناضل أو بعض المناضلين ، بل تحدد في نهجها العام كما تتحدد في طبيعة العلاقات التي تربط مناضلي هذه التجربة ، فماذا كان من تجربتنا القاعدية ؟ فبالنسبة للمرحلة الأولى من البروز إلى حدود المؤتمر الوطني السابع لم يكن وعي التجربة وعيا جماعيا لأن الفعل الجماعي الواعي والمضبوط كان مفقودا أو محصورا في مؤسسة معنية دون الأخرى كما شكل التعامل ورد الفعل الذي كان يتسم به الط. الق كان لا يعدو أن يكون ردا على الحدث في حد ذاته وليس رد فعل يستنطق الماضي ويستشرف فيه المستقبل ولعل العديد من الأحداث يمكن أن تدلنا على ذلك. مع العلم أن الأحداث ليست هي المحدد الوحيد في الموقف الذي نتبناه بل تؤكده وتدعمه فقط لأن أساسه ومنطلقه هو البيئة التي تتحكم في مثل هذه الممارسات إن الموقف من رفع الحظر عن المنظمة الذي وضع بين كونه هبة من طرف النظام وبين كونه مكسبا حققته الجماهير الطلابية بفضل نضالاتها ودعمها من طرف القوى الديموقراطية في الداخل والخارج مفارقة سياسية كبيرة تعكس واقع الشتات وعدم التجربة في ضبط التفاعلات السياسية ، بل وبغياب الفهم العلمي الصحيح للمرحلة الحالية (أي مرحلة المسلسل الديموقراطي ومتطلباته) ، بل وحتى ما إذا ما اعتبرنا أنفسنا استمرارية ، فهل هذين الموقفين المتناقضين هما نتاج لتصور فكري سياسي واحد يفرض فيه المنهجية والعلمية والمسؤولية في المواقف .

الموقف من المؤتمر الوطني السادس عشر "انعقاد المؤتمر رهين بإطلاق سراح مسؤولي ومناضلي أ.و.ط.م وإرجاع المنفيين منهم "إلى توفير الشروط المادية والمعنوية لانعقاد المؤتمر ومن بين هذه الشروط لجنة تقصي الحقائق في فاس حول المشروعية التنظيمية ولجنة إلى الخارج لحسم واقع الانشقاق ثم المشاركة في المؤتمر من طرف مؤسسات ومقاطعة من طرف مؤسسات أخرى (فاس) إذا نحن استمرارية من ؟ هل نحن استمرارية المشاركة أوعدم المشاركة لاعتبار كلا الموقفين من المفروض أن يكونا موقفين سياسيين لكل منهما أسسه المستقلة ، وماذا يعني تعاملنا داخل المؤتمر كمؤتمرين للمؤسسات التي انتخبتنا ولا يجمعنا إلا الشكل التنظيمي ، بل ماذا يعني عدم مشاركتنا في اللجنة السياسية وماذا يعني بقاء 40 مؤتمر على الأكثر من أكثر من 100 مؤتمر في اللجنة الختامية ، هل هذا يمكن تفسيره فقط بالجو "الإرهابي" والتجويعي أم بالفعل إننا ذهبنا إلى المؤتمر

وكأننا في مجلس الطلبة الوطني لا قوانين ولا سياسة . إذا نحن استمرارية من ؟ هل نحن استمرارية من لا تصورله لمؤتمر وطني بعد سبع سنوات من الحظر ولا موقف له من هذه القضية أو تلك . من جاء للمؤتمر لتحقيق الشكل التنظيمي الذي لا تصور سياسي له وفي وقت نقول في مقدمة المقرر أو المقررات التنظيمية أن الشكل التنظيمي ليس بتقنيات مجردة ، إن استمرار رتيتنا لا تعدر أن تكون استمرارية عفوية وعاطفية ، أما ما كان في ذهن بعض الرفاق آنذاك فكان لهم وحدهم. وما كنا نحمل آنذاك سوى وهم خامرنا كثيرا ، كما يخامر رفاقا لنا الآن.

خلاصة : إننا لا يمكن أن نتكلم عن استمرارية حركة إلا في استمرار الجوانب الثلاث لهذه الحركة :

الجانب الفكري بمعنى الخط الإيديولوجي أو البنى الفكرية في حالة غياب اكتمال التبلور الإيديولوجي بشكل نهائي. الجانب السياسي بمعنى الخط السياسي لهذه الحركة وبرنامجها المرحلي أو التكتيكي وبرنامجها القطاعي.

الجانب التنظيمي وهذا هو الجانب المحدد والحاسم في استمرارية الحركة ، لأن الاستمرارية بالنسبة للحركة سياسية وخصوصا إذا كانت هذه الحركة تسمي نفسها ثورية لايمكن أن تجسد فقط في بعض المواقف والشعارات التي يتبناها بعض المناضلين ، بل أكثر من هذا هل يمكن أن نقول مثلا القاعديون هم استمرارية للا"ح.م.ل.م" في الجامعة ، أم أن الحملة لها استمرارية ومن ضمنها في القاعديين داخل الجامعة ، بمعنى أنه لا يمكن الكلام عن كون القاعديين هم استمرارية للا"ح.م.ل.م" إلا إذا كانت هذه الأخيرة موجودة فكريا ، سياسيا وتنظيميا. من هنا لا يمكن أن نتحدث عن استمرارية بمعناها السياسي بل كل ما يمكن أن نقوله هو أن بروز القاعديين وتفاعلهم وتطورهم والصراع داخلهم لا يخلو من تأثير لهذه الحركة وهذا طبيعي جدا لما تركته الحركة من رصيد نضالي فكري وسياسي داخل الجامعة . كما أنه لا يمكن إغفال التأثر بالحركة الطلابية بالخارج، كما أن هذا يجد مشروعيته في العلاقات بين السجن والخارج كذلك.

ماذا تعني التجربة القاعدية ؟ وهل كانت واعية بذاتها ؟

إن سؤالنا هنا يجد إجابته في السؤال السابق ، بمعنى إذا اعتبرنا أن الطالق هم استمرارية و واعية للا"ح.م.ل.م" داخل الجامعة يعني أن هذه الحركة أي – حركة القاعديين – كانت واعية بذاتها منذ البداية ومع بروزها كانت متحددة بنفيها للشعارات والبرامج التي تجيب على الجديد داخل الحركة الطلابية وهو رفع الحظر على أ.و.ط.م وهذا يدفعنا إلى القول أن لكل القاعديين منذ البداية موقف واضح من مسألة رفع الحظر وكيفية التعامل معه جماهيريا وسياسيا والوعي بالذات منذ البروز يعني التوفر على كل المقومات للاستمرار على نفس التوجه المسطر مسبقا، وبمعنى أن الاستمرارية ليست مسألة فلان ، بل هي مسألة خط سياسي يمارس على مستوى الساحة الطلابية تستقطب بل أكثر من هذا أن الوعي بالذات لا يقتصر على البرنامج أو الشعارات ، أي أن الوعي بالذات يعني تحديد موقعك الطبقي والسياسي وهذا يعني بالضبط الوعي بالأسس

الفكرية التي تحكم في هذه المواقف السياسية والشعاراتية بمعنى من أي موقع كان القاعديون يناضلون منذ بروزهم ، هل من موقع الامتداد الجامعي لشيء اسمه الحزب أو تنظيم ثوري حين كانوا يحملون شعار " لكل نضال جماهيري صداه في الجامعة" ، "سنشعلها ثورة في الجبال ، سنشعلها ثورة في التلال. "إن النقاش الذي كان يدور حول التنظيم نفسه ! والصياغة التنظيمية كانت ترى في الجامعة منطقة محررة من المناطق الحمراء تمارس فيها سلطة الشعب الثورية" . إن هذا أتيت به لكي أوضح بشكل لايقبل الجدل أن رفع شعار معين والدفاع عنه خصوصا في ظروف هيجان حماسي لا يعني بتاتا الوعي به واستيعابه في عمق أهدافها بل وأكثر ، بل والأخطر هو أن يكون الرفاق الذين كانوا يعتبرون أنفسهم المؤطرين لذلك يمارسون نفس الشيئ وبنفس الأسلوب ، إن هذا كله يعني بشكل واضح وصريح أن التجربة القاعدية كتجربة لم تكن واعية بذاتها. بمعنى أنها لم تكن واعية بالموقع الذي تناضل منه ، إن الوعي بالذات وربما أقول أنه لازال سوى في طريق التبلور وما الخلاف الحالي ومستوى الصراع سوى تعبير عن المخاض الذي لازال يعيشه النهج القاعدي.

وهكذا يمكن أن نقول أن بروز القاعديين جاء كإجابة موضوعية غير واعية بذاتها وهذا الغياب للوعي بالذات كان في جانب كبير منه موضوعيا هو نفسه وهذا يعني أنها حركة فوضوية كإفراز جماهيري يتطلب المزيد من الفرز الداخلي ، وهذه العملية لا يمكن أن تخضع فقط للرغبة الذاتية لمناضلين متقدمين داخل هذه الحركة الواسعة. بل إن التعامل مع الواقع الموضوعي وتقاطعنا معه ، كان هو بالأساس الذي يملي علينا تغيير العديد من المفاهيم ، وهذه العملية إذا كانت طبيعية ومقبولة في مراحل سابقة بتطورها فإن ما وصل إليه الآن النهج القاعدي سواء على مستوى الفعل الذاتي في الساحة الطلابية وكذلك مستوى الوعي الذي حصل في صفوف مناضليه ، يفرض الآن علينا الحسم في العديد من القضايا والإشكالات المرتبطة بتجربتنا وتجربة الآخرين المتفاعلين معها. إن أول ما يفرض عليها الحسم فيه هو ضرب كل التعاملات العاطفية مع حركة تفاعلنا معها بشكل لا واعي . بل يمكن أن نقول بشكل مرضي في بعض الحالات. بمعنى أخذنا منها القشور أكثر من الجوهر (المواقف والشعارات بدل الأسس الفكرية والإيديولوجية ومطارحتها على أرضية الواقع السياسي الملموس).إن هذه الخطوة تفرض بالأساس تحديد موقعنا من هذه الحركة نفسها بالذات وبالتأكيد موقعنا الحقيقي داخل الحركة الطلابية بعيدا عن الأوهام وبعيدا عن كل تضخيم أو تقمص موقع ليس لنا بحكم طبيعتنا الموضوعية والذاتية .

الخلاصة : إن البروز القاعدي جاء كرد فعل موضوعي غير مكتمل الوعي بذاته ، بل يمكن القول أنه رد فعل يحمل في طياته تناقضاته الداخلية والتفاعلية مع الواقع السياسي من خارجه ، عناصر الوعي بالذات ، هذه العملية هي عملية معقدة لأنها تفرض على هذا التيار تمثل تجربة أمامه وممارسة الوعي من داخلها بمعنى أن يكون الوعي ممارسي وليس ذهنوي لا يعدو مع مزاحمة الأحداث والمشاكل حتى يذوب مرحليا ، إن الوعي بالذات عملية تفرض وفرضت عليه أن يحدد بالموقع الذي يصارع ويتصارع منه ، الواقع الذي يفعل منه ،

ويتفاعل فيه. أو بتعبير آخر هل فهم وجوده المادي الفاعل كونه وجودا قطاعيا أو فهم أن استقلاليته على التيارات السياسية الأخرى لا يعني كونه بديلا عنها من موقع تكونه وتكوينه القطاعي كواقع مادي وليس كفكر ومواقف . إن التيارات السياسية الأخرى هي في وجودها القطاعي امتداد لخط سياسي محدد عام. إن هذا الوعي وهذا الفهم افترض جدالا مستمرا ، لكنه وهذا هو النقص والخطر متقطع لا يعطي لنفسه على المستوى المفاهيمي نفسه الطويل في الصراع مما يترك عملية الحسم معلقة ، وبالتالي فعملية الوعي بالذات تعرف هي نفسها ثغرات لا تطول حتى تظهر بشكل صارخ في العقل الممارسي للنهج . وإن هذا التقطع في الجدال والتعليق في الحسم وبالتالي الثغرات في الوعي بالذات ماهو إلا نتاج للنقيضين اللذان يحملهما معه النهج وباستمرار : الممارسة – الوعي ، الوعي – الممارسة وهذا من وجهة نظري مسألة طبيعية وستظهر طبيعية حين تبرز محركات تطور النهج ، وتصورنا نحن لهذا النهج ، ومع ذلك نفي هذه الطبيعة لا طبيعة العديد من المفاهيم المعوقة. والتي حاولنا ونحاول التغلب عليها ، بل الحسم فيها فكرا وممارسة.

* ماذا عن التناقض في الوعي والممارسة في تصور وتحول النهج القاعدي ؟

إن مسألة الممارسة – الوعي تعتبر إحدى المسائل الأساسية في مناقشتنا هذه للنهج القاعدي ، إن ما يمكن تسجيله في هذه العلاقة هو طغيان جانب الممارسة ، بل يصل في بعض الأحيان والحالات إلى فقدان جانب من هذه العلاقة وهو الوعي ، حيث أن تعاملنا مع الواقع الموضوعي يكون أحادي الجانب ممارسي عملي بتغييب الجانب الآخر، بل يصل في كثير من الأحيان إلى إدانة كل من يحاول إعادة الاعتبار لهذا الجانب المفقود وحين أقول هذا أعني دائما الممارسة الجماعية والوعي الجماعي ولا أعني مستوى فرد أو أفراد الذين يتغيب فعلهم بل يتم نعته بالفذلكة الذهنية والتهرب من الواقع ، بل في حالات معينة إلى إحساس بالتشكيك في نضالية نخبة الرفاق إلا لكونهم تساءلوا على ممارسة معينة ، ويكون الشعار القاضي والحاكم هو "الممارسة ومن بعد النقاش" وإن هذا الشعار نفسه يعكس التعامل الميكانيكي مع العلاقة الممارسة – الوعي بل يمكن أن أقول أنه يعكس غياب القدرة على نقد الممارسة داخل الممارسة وليس من خارجها بل وأكثر ينظر إلى الممارسة نظرة "يدوية" بتغييب جانب أساسي ومهم وهي الممارسة الفكرية وينظر إلى الممارسة في تجسيداتها العادية. بل يمكن أن أقول أن الخلفية التي كانت تتحكم في هذه النظرة وهي ما سبق مناقشته سابقا ، أي مسألة الاستمرارية ، بمعنى أن الفكر جاهز والخط السياسي جاهز وما علينا إلا الممارسة، ممارسة هذا الخط السياسي، لكن ممارستنا هذه كانت دائما تطرح من أسئلة كثيرة وخصوصا في اجتماعاتنا ، وسؤال أساسي كان دائما يطرح نفسه في مناسبة تخص القضايا النقابية مثلا وغيرها ، وهو من نحن؟كانت الإجابة عنه إجابة عامة لا تقوى على الاستمرار ، ليعود السؤال من جديد يطرح نفسه وبإلحاحية أكبر ، ويكون الاجتهاد وتكون الإجابات المختلفة ولكن تكون غالبية هذه الإجابات لا تخرج عن ذهنية سبق ذكرها متحكمة في صياغة هذه الإجابات ، إن مأزق

هذه الإجابات يتمثل في كون التجربة القاعدية ، وعلى مدة فعلها تعتمد في استمراريتها على الفرد و ليس على الجماعة ، لأن هذه الجماعة بمعناها السياسي غير متكونة ، وهذا التكون لا نعني به الوجود الفردي ، بل ما نعنيه هو تكون الفعل الجماعي المنسق المتناغم مع ذاته . بمعنى أن الفرد وفعله يكون جزء مكمل لهذا الفعل الجماعي وليس نائبا عنه.

وإذا كان هذا التناقض مسألة طبيعية ، فإن طبيعية هذا التناقض تكمن في جدلية ، بمعنى التفاعل الجدلي بين عنصري هذا التناقض وليس تغييب عنصر من هذا التناقض . فإذا كانت جدلية هذا التناقض تفرض في فترات معينة طغيان أو أسبقية عنصر منه ، فإن هذا لم يعن البتة تشطيب على العنصر الثاني أو تغييبه ، بل استحضاره بمعنى أن لا توازي مستمر بين العنصرين . كما أنه لاأسبقية دائمة لعنصر واحد دون الآخر، وهذا يعني أن الوعي ليس تابعا للممارسة بل تبعيا لها وهذه التعبية بهذا المفهوم لا تعطي لمسألة الوعي المكانة الثانوية. بل قد يصبح في حالات معينة وبالخصوص في المراحل الدقيقة والحاسمة الدور الرئيسي بل الحاسم وما تعاملنا الحالي مع هجوم النظام ، إلا معبر عن هذه الإشكالية التي لم يستوعبها بعض الرفاق فإذا كان ما يميز النهج القاعدي على باقي الفصائل هو الجرأة النضالية والقدرة على العطاء والتضحية ، وإذا كان ما يميزهم كذلك هو الارتباط بالجماهير الطلابية ، وإذا كان هذا يعطيهم جذريتهم في المواجهة ، فإن هذا في بعض الحالات يكون غير كاف ، بل إذا لم يرافقه وعي بما يمارس يكون معرقلا أكثر منه مقدما لنضالية الجماهير . وهنا لا بد من الرجوع إلى بعض المفاهيم ومحاولة نقاشها بأسلوب نقدي كمفهومنا للجماهير ، علاقة المناضل بالجماهير، مفهومنا للنضال ... وإذا كان الواقع المادي هو محدد وعي الناس ، فإن الوعي ، وأعني به الوعي العلمي وهو الأداة التي بامتلاكها يتم تغيير هذا الواقع المادي ، وخلق واقع جديد وشروط جديدة بمعنى أن الوعي ليس بالمعنى الضيق، كما أنه يبقى في مستوى الحدسي أو القرائي لواقع محدد. إذن فإن ممارسة الجهد الفكري الجماعي والفردي داخل النهج مسألة ضرورية حتى نتمكن أن نميز بين ماهو موجود في أذهاننا وفي لا وعينا ، وما هو موجود في الواقع الموضوعي ومدى قدرتنا على كشفه وقوننته ، وإذا كان المجال الدائر حاليا في صفوف القاعديين يتميز بأسلوبه وأشكاله السلبية ، فإنه يسجل مسألة أساسية وهي ضرورة ممارسة الصراع الداخلي بمعنى مصارعة المفاهيم الباطنة فينا ليس كأفراد فقط بل وكنهج بالأساس ، إن الصراع الحالي وكما نريد له نحن أن يكون ينطلق من خلفية تتحكم فينا وفي رفض التبسيطية والسطحية في التعامل و النظر إلى الشيء في آنيته كموقف من الإمتحان ، أو مشروعية العمل النقابي ، ودائما إضاءة ذلك الرصيد الماضي ومحاولة ملاحقة المستقبل قبل تفويته عنا. بمعنى أن هدفنا بالأساس من الخلاف والصراع هو أن يكون منطلقا من الرغبة في تطوير النهج في اتجاه صياغة ذاته بشكل يضمن الاستمرارية . إن حصر النقاش في هذا الموقف أو في ذاك فإنه سيدفعنا إ لى متاهات لسنا في حاجة إليها تدفعنا إلى المزيد من تذييب الصراع والتصنيف الثوري أو الاستلامي ، إن طرحنا لمناقشة التصورات وليس المواقف ، بل نقاش المواقف ضمن التصورات، طرحنا هذا هو وعي بالمستوى وبالأسلوب الذي أصبح مفروضا موضوعيا وذاتيا.

موضوعيا لما تمليه المرحلة من دقة في اتخاذ القرار ، التعقيدات التي تتميز بها المرحلة ، وما تفرضه من فعل واع ومسؤول ذاتيا : لما وصل إليه النهج القاعدي من تطور ومن قدرة في الفعل الجماهيري ولكن القطاعي ، بمعنى الوعي بموقعنا المادي القطاعي وبالتالي المحدودية التي يفرضها هذا الموقع .المحدودية السياسية وليس النضالية.

خلاصة : إن موقعنا هو موقع قطاعي وهذا يجب أن يكون وعيا وليس واقعا ماديا فقط ، نتخذه في اتخاذ قراراتنا.

* ماهي المهام الذاتية في أفق ممارسة واعية ووعي ممارس؟

إن الكلام على الوعي في الممارسة وممارسة الوعي يأتي من فهمنا لتلك العلاقة الجدلية بين الوعي والممارسة ليس الفهم لهذه العلاقة فقط بل ممارستها على أرضية الواقع ، وإن ما يدعو إلى هذا هو الظرف الحالي المتميز بالتعقيد ، تداخل الموضوعي والذاتي ، تداخل الخاص والعام ، فتداخل الشروط الداخلية والخارجية ، التعقيد بين السياسي والنقابي مما يعطينا بالضرورة ، تعقيدا بين الممارسة والوعي والتحولات السياسية التي تعرفها الساحة المغربية بشكل عام والجامعة بشكل خاص ، تملي علينا أكثر من وقت مضى ضرورة الفعل الواعي الجماعي ، هذه الضرورة تفرض علينا تلك المراجعة التي حاولنا المساهمة فيها بالفقرات الحالية والمقالة السابقة المعنونة ب "حول الصراع الدائر في صفوف ط.ق" المراجعة النقدية للتجربة السابقة لممارستنا السابقة ، ووعي طبيعة المرحلة وعيا ينطلق من موقفنا الذي حددناه كفصيل ...من فصائل الحركة الطلابية ، فصيل طلابي كممارسة وكوجود موضوعي ، وكفعل ذاتي جماعي ، إن المهمة الأساسية في هذه المرحلة هي الوصول أو الارتقاء إلى مستوى الوعي والفعل الجماعيين ، بدون القفز عن دور الفرد داخل حركة غير واضحة المعالم ، وهذا الوعي وهذا الفعل يجب أن ينطلق من طبقيتنا وموقعنا الفعلي لا الوهمي في الصراع السياسي والطبقي في المجتمع ومستوى مساهمتنا أو فعلنا في هذا الصراع ، ماهو هذا الواقع ؟ ماهو الموقع الذي يحتله ط.ق في الصراع السياسي ؟

إن تحديد موقع قوة سياسية معينة أو تيار فكري معين يتأسس على طبيعة هذه القوة وهذا التيار الطبقي بمعنى طبيعة القوى الطبقية المنضوية تحته ، أو المؤطرة به ، لا يمكن نهج هذا الموقع إلا من منظور شمولي أي من منظور مجتمعي شامل وليس قطاعي أو منطقوي (منطقة) أو قبلي.

- انطلاقا من الخط السياسي العام لهذه القوة وهذا التيار.
- الخط الإيديولوجي أو البنية الفكرية المتحكمة في الفهم الواقع .
- الطبيعة التنظيمية اعتبارا أن التنظيم ليس أشكالا مجردة بل هي تعكس تصورا معينا.

الفعل اليومي لهذه القوة السياسية ، أو هذا التيار بمعنى تكتيكاته أو خططه وأجوبته اتجاه كل قضية تطرح

عليه في لحظة أو مرحلة ، من هذه التحديدات ومن فقط (وجهة نظري) يجب موقعة التيار القاعدي .

1- ماهي القوى الطبقية المؤطرة من طرف القاعديين ، إن الفعل القاعدي "المنظم" لا يتجاوز حدود الوسط الطلابي أقول كفعل يومي ومستمر وبارز، وله تأثيراته السياسية ، فعله بهذا المعنى لايتعدى فئة اجتماعية غير مستمرة ، لكن حيوية ، فئة كما يطلق عليها فئة من البورجوازية الصغيرة التي لها مميزاتها لا داعي لاستعراضها. بل يكفي النظر في تعاملها مع مشاكلها ، والمشاكل العامة ، هذا لا يعني أن التأثير طبقي في هذه الحدود ، لكن التأثيرات في قطاعات أخرى إما هامشية أو منعدمة ، سواء كأفراد أو كفكر.

2- من المنظور الشمولي للصراع ، فإن الوجود القاعدي العامل هو وجود قطاعي (القطاع الطلابي) وبالتالي المهام أو القدرة التأثيرية لا يمكن النظر إليها إلا من هذا الموقع الحقيقي ، حتى لا يتم التضخيم من قدرتنا على التأثير السياسي ، بل إن هذا التحديد يسمح لنا من تحديد مهامنا بعلاقة مع هذا القطاع ، والمهام الذاتية التي هدفها تغيير هذا الواقع.

3- انطلاقا من النقطتين السابقتين هل بإمكاننا أن نتكلم على برنامج سياسي تام للطلبة القاعديين بمعنى بمراعاة هذه الطبيعة المحددة ، هل هناك إمكانية وجود برنامج سياسي أو ما يمكن التكلم عليها هو التوفر على مجموعة من الشعارات والمواقف متبناة إما بشكل واعي أو لا واعي.

هل يمكن الكلام عن خط إيديولوجي للتيار القاعدي ، كل ما يمكن أن أقول هو تبني المناضلين التقدميين داخل التيار للفكر العلمي الماركسي كمنهج ومبادئ معرفية وتحليلية .

تنظيميا : إن التحديد للتنظيم السابق يغنينا عن التساؤل ، بل والواقع أكبر إجابة ، لا يمكن أن نتكلم عن تنظيم قاعدي ، لأن شروط هذه المسألة غير متوفرة بل كل مايمكن قوله هو أن هناك محاولات لتنظيم العمل . بمعنى أن تنظيم العمل يعني أن هذا التنظيم غير قار وغير ثابت ولا يتوفر على هياكل بل إن ضرورة لحظية ، أو مرحلية لتذوب أو تتغير مع المرحلة المعينة ، وهذا وضع تنظيمي مرضي ، معرقل يجعل عملنا في كثير من الأحيان عمل نخبة أو أفراد بدون تحديد لمسؤوليات أو مهام لهذه المسؤوليات مما يخلق العديد من الصراعات والنزاعات ذات الصبغة الذاتية لكنها في العمق صراع لتصورين أو تصورات تصور التيارلطبيعة مهامه ، لأشكال ممارسة هذه المهام بمعنى تحول التيار إلى أفراد أو تكتلات (كثيرا ماتكون الفعالية لا واعية).

إن ما يميز ط.ق عن باقي الفصائل الأخرى ، هو العمل اليومي والدؤوب إلى جانب الجماهير الطلابية وهذه ليست بتميز ، وهذا مالم نعه ، أو نتغافله في بعض الأحيان ، إنها ممارسة خط أو خطوط سياسية داخل الحركة الطلابية ، بمعنى أن هذه الفصائل تتميز علينا في كونها أحزاب وتنظيمات سياسية لاتعكس داخل الحركة الطلابية سوى تصورها المجتمعي ، السياسي العام ، أو بصيغة أخرى ، أن عملها داخل الحركة الطلابية هو جزء من فعلها السياسي العام ، إنه التميز بين قوة سياسية وتيار قطاعي هل هذا الوضع عادي وما العمل؟

إن وضع النهج والوضع داخل النهج ليس بالعادي ، بمعنى ليس بالنهائي أو المتكامل ، وهو يتماشى وطبيعة النهج ، التطورية ، هذه الطبيعة في طياتها مجموع تناقضات (سبق ذلك) متناقضات تحتد في مرحلة وتطلب إجابات جديدة ومسؤولية لتغيب في فترات معينة ، تناقض الوعي والممارسة ، تناقض العقوبة (الفردية) وتنظيم العمل ، وتناقض الذاتي والموضوعي ، وكل هذه المتناقضات ليست مفصولة بهذا الشكل الميكانيكي ، بل هناك تفاعل وتداخل بين كل هذه المتناقضات (إذا جاز التعبير) .ولهذا فإن التعاطي مع التجربة هو تعاطي مع تجربة متحولة ، متحركة وليست جامدة دوغمائية كما أن فهمنا لحركية النهج يجب ألا يسقطنا في المنطق التجريبي ، بمعنى أن الهدف هو إعطاء بعض الأسس الثابتة التي أكدتها الممارسة والوعي بهذه الممارسة. ومن ضمن هذه الأسس :

1- طبيعة النهج :

إن هذه المسألة تم تحديدها منذ مدة ، لكن ممارسة بعض الرفاق والخلفيات المتحكمة في هذه الممارسة كانت تؤكد العكس ، إن التحديد هو أن الطبيعة هي ديموقراطية وهذا فهم صحيح يأخذ بعين الاعتبارالقطاع الذي يعمل فيه. والمحدودية السياسية لنضالنا داخل هذا القطاع ، كما يفهم جيدا ويستوعب الطبيعة السياسية للتيار القاعدي كتيار قطاعي كفعل جماعي ومسؤول وإسهاماته المحدودة في العطاء الجماهيري العام. إن ديموقراطية التيار يجب ممارستها على كل المستويات.

أ - إن نضالنا كتيار قاعدي هو نضال ديموقراطي بمعنى البرنامج القاعدي المنطلق من طبيعتهم وقدرتهم في المساهمة في الصراع السياسي العام. هو برنامج ديموقراطي ، يعني أنه برنامج مستمد من مستوى الصراعات الطبقية في المجتمع المغربي ككل كذلك ، أي إذا كانت الممارسة البرنامجية تبقى طلابية ، فإن النظرة إلى المهام وتحديدها يجب أن لا تراعي القطاع الطلابي فقط ، بل تنظر إلى هذا القطاع ضمن السياق السياسي العام ، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذا القطاع وموقعه الحقيقي في الصراع الطبقي في المجتمع المغربي ، وآخذا بعين الاعتبار متغيرات الوضع العام ، والوضع القطاعي.

ب - إذا كانت تكمن ديموقراطية التيار في برنامجه أساسا ، فإن هذه الديموقراطية يجب أن تكمن في كل علاقاته سواء علاقته بالآخر أو بالذات . بعلاقته مع الجماهير الطلابية أساسا ، علاقة ترتكز على مبدإ احترام الجماهير وفتح المجال في اتخاذ القرار، وتربيتها على تسيير ذاتها ، تعميق الوعي الديموقراطي الثوري في صفوفها . وإذا كان مبدؤنا الأساس هو عدم اختيار الجماهير واعتبارها القوة الحاسمة في الصراع ضد أعدائها ومخططاتهم الطبقية ، فهذا لا يعني ولن يعني تقديسها واعتبارها متجانسة ومنسجمة.

ج - طبيعة علاقتنا مع المنظمة النقابية أ.و.ط.م وأجهزتها : إن هذه المسألة هي الأكثر تعقيدا انطلاقا من واقعنا كتيار طلابي ، وهكذا لايتم التمييز بين أجهزة أ.و.ط.م وممارستنا داخلها وشعاراتنا كتيار قاعدي ، بمعنى الخلط بين الإطار النقابي ، الإطارات السياسية . لكن ما يفسر هذه المسألة هو عدم القدرة على ضمان

استقلالية عملنا كتيار عن أجهزة المنظمة ، أي عملنا يجب أن لا يتوقف، أويبقى مرهونا ومشروطا بأجهزة أ.و.ط.م. أو بطبيعة أخرى ضمان استقلالية أ.و.ط.م. ليس على التيارات الأخرى ، بل حتى علينا نحن من هنا تبقى ضرورة التعامل الديموقراطي حتى مع أ.و.ط.م كإطار وكأجهزة.

د – العلاقة مع الفصائل الأخرى داخل أ.و.ط.م : سبق الذكر أن هذه القوى هي قوى سياسية بمعنى أن برامجها وممارستها داخل القطاع الطلابي هي انعكاس لخطها السياسي وبرنامجها السياسي لمرحلة معينة داخل هذا القطاع ، وفهمها لهذا القطاع وأهدافها داخله ومنه ، إن العلاقة التي يجب أن تحكم تعاملنا مع هذه الفصائل هي من هذا الفهم وبالتالي ممارسة الصراع والعمل الموحد أوالمشترك معها على أسس خدمة مصالح الجماهير الطلابية ، تقوية قدرتنا في المواجهة وضمان استقلالية ديموقراطية جماهيرية وتقدمية المنظمة النقابية أ.و.ط.م وممارسة هذا الصراع أو هذا العمل المشترك بالتالي يجب أن يكون على أسس ديموقراطية و ضمان استقلالية التيار والممارسة المستقلة على هذه الفصائل، بمعنى أن هذه العلاقة يجب ألا تكون على أساس العداء لهذه القوى كما أنها لا يجب أن تكون على أساس الذيلية أو الذوبان لها وفيها.

هـ – العلاقة بين مناضلي التيار : إن هذه العلاقة يجب أن تكون مبنية على أسس ديموقراطية سواء في التعبير على وجهة النظر، في اتخاذ القرار أوالموقف ، في ممارسة هذا القرار أو هذا الموقف.

إن كل هذه البنود هي التي تعطي لتيار القاعديين طبيعة الديموقراطية بمعنى أن هذه الطبيعة لا تأتي من طبيعة البرنامج فقط أوفي العلاقة مع الجماهير ، بل تأتي وتكتمل بتفاعل هذه الجوانب ، والسؤال الثاني كيفية تجسيد هذه الطبيعة الديموقراطية.

2 – كيفية تجسيد طبيعتنا الديموقراطية ، إن هذا التحديد يعني أننا كتيار وليس كأفراد داخل هذا التيار بمعنى أنها مرتبطة بعمل جماعي وموحد ولتجسيد هذه العلاقات وممارسة هذا البرنامج ، على أرضية الواقع تفرض علينا مسألة الإطار الممارس والمؤطر لهذه الممارسة ، وهذا يؤدي بنا إلى نقاش مسألة حيوية وأساسية وتعكس مستوى التطور وطبيعة التحولات التي عرفها التيار طيلة تجربته النضالية ، بمعنى أن مستوى تنظيم العمل والممارسة داخل التيار وبعلاقة مع الآخر هي المحددة لهذا التطور. هذه المسألة هي الإطارات القاعدية كإفراز ضروري– وضرورة تطويرها ، وإعطائها أسس استمراريتها ، فماهو الإطار القاعدي.

أ – لا بأس من التذكير أن مسألة الإطار لم تكن معطى مسبق ، بمعنى أنه برز مع بروز الطلبة القاعديين أي أنه جاء كتتويج لمرحلة ممارسية طويلة أظهرت عجزنا على القيام بمسؤوليتنا داخل الحركة الطلابية بالشكل المطلوب وبالشكل الذي يتلاءم مع كل التحولات ، كذلك بالشكل الذي يضمن الممارسة الجماعية والمسؤولة – وقد جاء في البداية كرد فعل وكإجابة غير واعية بذاتها ، يعني أنها لن تأتي كبروز واعي ، بل جاءت كإجابة لضرورات موضوعية آنية (تجميع المناضلين عند انتخابات المؤتمر وانتخاب الأجهزة) والبداية التي طرحت هذه المسألة في جدول أعمال القاعديين هي انتخابات المؤتمر 17 وجلساته ، فإذا كان الرد ردا موضوعيا فإنه لم يكن

واعيا بذاته بمعنى الوعي بطبيعة تلك الخطوة في تطورالنهج القاعدي ، خطوة صياغة البرنامج على مستوى كل كلية بشكل جماعي ، التنسيق وصياغة البرنامج القاعدي المقدم للمؤتمر ، إن غياب الوعي بطبيعة تلك الخطوة تمثل في نهاية المؤتمر بشكل سلبي . أي خروج القاعديين كأفراد ، وغياب أية عملية تقييمية للمؤتمر ومساهماتنا فيه وبالشكل الذي هيأنا للمؤتمر، وتمثل كذلك في مواجهتنا للدخول الجامعي لسنة 81-82 المتميزة بالعشوائية وغياب أية خطوة سواء على مستوى مؤسسة أو فرع أو على المستوى الوطني . يعني أن تلك الخطوة نفسها تخرج عن إطار رد الفعل الذي تتسم به ممارسة النهج ، كما كانت النظرة لهذا الإطار. نظرة تقنية ، أي أنه يوجد النقاش وشكل لتجميع المناضلين ولنا العديد من الرفاق ... ماذا يشكل هذا الإطار في مسيرتنا النضالية ، وماذا يشكل سواء بعلاقة مع المناضل القاعدي أو النقابي . لم يكن الفهم واضحا للإطار وهذا ما سينعكس في بعض الخلافات وكيفية معالجتها . إن غياب الفهم في كون أن للإطار تكوينه وتشكيله ، ليست بمسألة تقنية ، بل هي إجابة سياسية ونظرة جديدة لعلاقة القاعدي بالمنظمة النقابية وأجهزتها التنظيمية ، أي الوضوح في علاقتنا كتيار مع نقابة جماهيرية وديموقراطية بمعنى أن الإطار هوالشكل الضامن في الوقت الذي تقوم كل الشروط الممارسة المستقلة.

هذا يعني أن الإطار كفهم سياسي هوالاستفادة من المسار الذي نهجه المناضلون سابقا المعتمد أساسا على التواجد في الأجهزة وتحويل هذه الأجهزة النقابية وبشكل لا ديموقراطي في بعض الأحيان إلى منبر للقاعديين وأن فهمنا لطبيعة الإطار هذه هو الكفيل الوحيد لإعطاء ممارستنا نفسا جديدا ، لا يرى في النضال جانبا واحدا ، تجاه الحكم ومخططاته داخل الجامعة ، بل في جانب آخر اتجاه الذات وتطويرها لتتمكن من استيعاب كل المستجدات وتتمكن من الإجابة على كل التحولات وفي مختلف المواقع والظروف ، وهكذا فإن الإطار القاعدي سواء على مستوى الكلية والفرع ، أو على المستوى الوطني ليس بمسألة تقنية المراد منها هوتوحيد موقف أو خطة معينة ليذوب أو يندثر فيما بعد ، بل حتى قبل أن يؤدي هذه المهمة التقنية أنه أبعد من ذلك بكثير وهذا هو سر تحفظنا على ما عرفه القاعديون من تنسيقات على مستوى الفرع أو المستوى الوطني ، تحفظ يأتي من كون اللبنات الأساسية المطروح إنجازها في فعل ديموقراطي لم تكن متوفرة وأكثر من ذلك فقد كانت هناك استهانة واحتقار لهذه الخطوة من طرف العديد من الرفاق ، بل وقد تم تصويرها كعصا سحرية بمجرد إنجازها التقني سوف تحل كل المشاكل وتزول كل المعوقات ونريح المعركة . لأن فهما تبسيطيا لا ينطبق حتى مع ما كنا نروج له حول مفهومنا للتنظيم باعتباره ليس مسألة تقنية بل هو تصور للعمل – لم نراع مستوى وعينا وتجربتنا وما عرفته من ثغرات ، تركت العديد من المفاهيم سائدة في وسط المناضلين ، فهناك من يظن أنه بمجرد مشاركته في الإطار يوجد داخل تنظيم سياسي. وهناك من يتصور أنه في اتجاه بناء تنظيم الخ.

وإذا كان للواقع الذي أفرزه الدخول الجامعي لسنة 81-82 أثر على النهج القاعدي وعمله . فإنه تجلى في

غياب القدرة على صياغة خطة عملية مضبوطة وواضحة هذا العجز ليس عجز موضوعي ، بل ذاتي مرتبط بطبيعة ممارستنا النقابية ، وأظهر عجز الأسلوب الحرفي في العمل . بمعنى أصبحت تفرض ضرورة صياغة الإطار القادر على تجسيد الوعي بتلك التحولات وما تفرضه من مهام . فكانت الإجابة في بدايتها تعكس نضجا ووعيا بالواقع ، لكن هل كان هذا النضج وهذا الوعي جماعيا ومستوعبا من طرف كل الرفاق أقول لا قطعا ، لأن التجربة وما ستعطيه فيما بعد ، خصوصا هذه السنة يعكس بوضوح غياب هذا الوضوح الجماعي وهذا الفهم الجماعي للإطار وللمرحلة ، فالإطار المنظم للعمل ليس ناديا للنقاش وليمارس كل واحد حسب قناعته هو ، أما الإطار فهو النقاش الديموقراطي الواعي واتخاذ القرارات والمواقف بشكل جماعي وممارسة هذه القرارات والمواقف بشكل جماعي كذلك.

الحركة الطلابية بعد 20 جوان

لقد كانت 20 جوان إعلانا على نهاية مرحلة سياسية بكاملها ، وبداية أخرى حيث كان الرد الجماهيري العنيف على مخططات الحكم . والقمع الدموي الذي ووجهت به تحركات الجماهير المشروعة مؤشر عن احتداد الصراع الاجتماعي بالبلاد وعدم قدرة المسلسل بالمضمون الذي حددناه سابقا عن استيعاب ذلك الاحتداد ، فاتخذت سياسة الحكم منحا قمعيا واضحا تجسد في حظر نشاط العديد من الإطارات المناضلة سياسية ونقابية وإعلان حالة استثناء عملية بدون إعلان قانوني عنها تمكن الحكم من تطبيق مخططاته المناهضة لمصلحة الجماهير الشعبية ومنها الجماهير الطلابية ونذكر في هذا المجال تمرير قانون الاستثمارات والزيادات المتتالية في الأسعار وفي نفس تاريخ الزيادات التي أشعلت بركان الغضب الشعبي (أي 28 ماي) وتمرير "الإصلاح" وهذا ما سنتوقف عنده بعد قليل.

غير أن ممارسة الحكم هاته لم تستثن التناور وإمكانية توفير شروط استقرار صالحة أكثر من القمع المكشوف وهذا هو سر عدم إعلان الحظر القانوني على المنظمات النقابية والسياسية والصحف التقدمية إذ لازال الحكم يراهن على إمكانية إحياء "المسلسل الديموقراطي" بكل صيغه بما يحكم مصالحه الأكثر جشعا في واقع أزمة اقتصادية خانقة علما بأنه (أي الحكم) أصبح يدرك تمام الإدراك أن القمع وحده لم يعد يشكل مسلكا مضمونا لاستقرار أوضاعه السياسية فقد يضمن هذه المدة الوجيزة ولكنه سرعان ما تعود الأوضاع إلى الانفجار .

يمكننا إذن أن نحدد مخطط الحكم الذي يشكل ميزة الوضع السياسي العام بعد 20 جوان في الصيغة التالية:

- لقد استهدف الحكم أحياء "المسلسل الديموقراطي" بصيغ تضمن مصالحه على قاعدة تمرير الحلقات الأساسية من مخططاته في كافة الميادين وعلى قاعدة إضعاف حركة المفاوضة الشعبية أو على الأصح تعميق واقعها المأزوم بالحد من إمكانيات التحرك والتأطير.

- انعكاس الوضع العام على الجامعة بعد 20 جوان ووضع كليتنا. تشكل الجامعة المغربية نقطة هامة ضمن استهدافات الحكم. وهذا الاهتمام نابع من عاملين أساسيين نرى من الضروري و المفيد الوقوف عندهما حيث يشكلان الأساس الذي قام عليه الإصلاح التصفوي.

1- لقد أصبح قطاع التعليم منذ مدة طويلة قطاعا متأزما يعرف تفاقما متصاعدا في المشاكل التي يعانيها ومايتولد عن هذا الواقع من ردود وتحركات جماهير هذا القطاع حيث الإضرابات تعم كل سنة العديد من الثانويات والجامعات تتسع وتضيق رقعتها حتى أصبحت برمجة الدراسة بالجامعة تأخذ بالحسبان الإضرابات وكأنها ضمن برامج السنة وهي شبه - طبيعية وحتمية بفعل سياسة الحكم في هذا المجال هذا فضلا على أن

الحكم لم يعد يرى مصلحته في استمرار التعليم بالشكل الذي هو عليه وخاصة الجامعة فالنفقات التي تخصص للتعليم والجامعات تعتبر شيئا ضائعا بالمقارنة مع احتياجات الحكم للأطر وهذا ما عبر عنه بشكل واضح حينما قيل أنه إذا ما أجبرنا على أن تخصص ميزانية كبيرة والحفاظ على مجانية التعليم وتعميم المنح سوف لن نجد في المستقبل ما نأكل.

هذه المميزات إذن ذات الصبغة الاقتصادية المتمثلة في عدم مسايرة التعليم لمقتضيات الاقتصاد التبعية فرضت على الحكم ضرورة التفكير في مخطط يراعي هذا الجانب.

2 – منذ الاستقلال الشكلي وعلى وجه التحديد من سنة 1961 وجماهير قطاع التعليم تقف دائما في مجابهة الحكم وتشكل تحركات التلاميذ والطلبة أساسا موضوع اهتمام الرأي العام الوطني والدولي حتى أصبح التعليم محورا من المحاور الأساسية للصراع الدائر وبالتالي أصبح للتعليم وتحركات جماهيره تأثيرا ذو شأن على مجرى الصراع السياسي وخاصة في واقع وجود حركة طلابية مناضلة مرتبطة أشد الإرتباط بنضال الجماهير الشعبية ومنخرطة في نضاله الديموقراطي وفي واقع غياب ممثلين سياسيين للحكم والقوى الرجعية في الجامعة إذ ظلت مثلا المنظمة المشبوهة " الاتحاد العام" مجرد هيكل تنظيمي فارغ يجمع عناصر من المستحيل أن ترتبط بالجماهير نظرا لمواقعها المساندة للحكم والمناهضة عمليا وبالتالي لمصلحة الجماهير برغم الادعاءات والشعارات هذا الأمر ونقط أخرى مرتبطة ومتولدة عنه استدعى من الحكم التفكير في ضرورة إقبار الحركة الطلابية المغربية وإطارها المناضل أ.و.ط.م. على قاعدة هذين العاملين والاستفادة من التجارب الماضية طرح الحكم إصلاحه التعليمي ليحقق الغرضين معا أي ربط التعليم بضرورات التبعية الاقتصادية وسياسيا ضرب الحركة الطلابية كحركة مناضلة وبالمقابل على قاعدة هذه الرؤية حددت الحركة الطلابية بعد مناظرة إفران وعبر إطارها المناضل موقفها المبدئي الرافض للإصلاح وهو الموقف الذي عبرت عنه تعاضدية كلية العلوم في العديد من المناسبات وعبر العديد من البيانات الموجهة للرأي العام الطلابي والوطني .

وفي الشروط السياسية العامة التي ميزت البلاد بعد انتفاضة 20 جوان المجيدة وجد الحكم الفرصة المناسبة للدخول عمليا في تمرير الحلقات الأساسية في إصلاحه مستفيدا من ضعف المواجهة الشعبية والذي أطال الحركة الطلابية بفعل انعكاس الوضع العام عليها وهو ضعف وتأزم تجسد واضحا في فشل المؤتمر الوطني السابع عشر وما ترتب عليه من غياب البرنامج الوطني والقيادة الوطنية القادرة سياسيا وعدديا على تحمل المسؤولية في الأوضاع القائمة الشيء الذي ينعكس على قدرة المجابهة لدى الحركة الطلابية وهذا باعتراف الجميع وإننا إذ نشير إلى هذا الواقع الذاتي أي فشل المؤتمر، لا بد من التأكيد أننا لا نؤكد سوى وجود حقيقة دون الخوض في (تقييم) وتحليل مسببات قيامها إذ أن الموقع الذي نتحدث منه وهو موقع إطار تنظيمي لأ.و.ط.م. لا يسمح لنا بهذا الأمر وضرورة الإشارة تابعة من أن التجربة التي نعطي تقييما لها الآن تأثرت بهذا الواقع مع بداية السنة الجامعية الماضية إذ شرع الحكم في إنزال الحلقات الأساسية من مخططه وأولها استحداث جهاز قمعي

بوليسي أطلق عليه اسم " الحرس الجامعي" ، وتوكيله مهمة ترهيب الطلبة وتتبع أنفاس المناضلين وممارسة كافة الضغوط عليهم وحتى التنكيل بالطلبة والمناضلين ومنعهم من الدخول إلى مؤسساتهم ولقد ميز الحكم في خطته الأولية هذه بين العديد من المدن والمؤسسات الجامعية حيث عمل على التركيز على المؤسسات والمدن ذات الوزن داخل الحركة الطلابية ومنها الرباط بالخصوص كليتي العلوم والآداب حيث مثلا نالت كليتنا النصيب الأكبر من هجوم الحكم (منع الحق النقابي، منع أزيد من 20 مناضل من دخول الكلية ، وأخيرا بإصدار قرار الطرد الذي لازال ساري المفعول في حق أعضاء التعاضدية ...).

يفهم من هذا إذن أن الحكم عمل خلال السنة الفارطة على توجيه ضربة موجهة للاتحاد الوطني للمزيد من إضعاف قدرته على المجابهة المنظمة وهي في ذات الوقت مجابهة الجماهير الطلابية بكافة أساليب القمع والترهيب مستعملا القنابل المسيلة للدموع والكلاب البوليسية ولقد تمكن الحكم فعلا من إنجاز جزء مهم من هدفه هذا حيث ترك التدخل البوليسي آثارا سلبية وسط الجماهير تمثلت في انتشار الرعب وابتعادها عن استعمال أساليب [وسط] الاحتجاج والتظاهر في التعبير عن رفضها لمخطط الحكم علما منه (أي الحكم) أن وجود أ.و.ط.م برغم واقع أزمته وضعفه يشكل عقبة لا يستهان بها أمام تمرير خطته وهذا أكدته الأحداث حقا حيث أن المواجهة واستمرار التحركات النضالية عمت العديد من المؤسسات والمدن الجامعية.

يمكننا أن نقسم تعاملنا مع ذاك الوضع إلى مرحلتين مختلفتين من حيث الشعار المركزي الذي رفعناه وبالتالي من حيث الفهم الذي تحكم في مجابهتنا للظرف.

مرحلة تمتد من دخول "الحرس الجامعي" إلى منع المناضلين من دخول الكلية والإضراب العام مع ما ترتب عليه . ومرحلة ثانية تليها منذ رفعنا شعار حرية العمل النقابي حتى نهاية السنة وبداية السنة الحالية حتى الآن.

المرحلة الأولى بدأت بالبيان الذي أصدرناه وعبرنا فيه عن الموقف المبدئي من "الحرس" المتمثل في رفضه والمطالبة والنضال من أجل طرده وهو بيان لازلنا نتمسك به حرفيا .

وانتقلنا إلى الصدام المباشر مع الحرس عند تمزيقه للملصقات ومراقبة البطائق أو حين تجوله بالكلية ، وإذا كان ذلك الاصطدام قد أعطى كنتيجة إيجابية التوضيح العملي والنهائي لطبيعة الحرس القمعية بالنسبة للرأي العام الوطني والدولي وبالنسبة لعدد من الطلبة ومقاطعته التامة لعناصر الحرس خلافا للعديد من المؤسسات فإنه لا بد الإقرار بخطأ الرؤيا التي حملناها بخصوص مواجهة إنزال "الحرس" حيث طرحناها كمهمة مباشرة رافعين شعار نكون أو لا نكون وبالتالي السقوط في رد فعل. لقد عكس هذا المنظور تقديرا خاطئا للشروط العامة التي تحيط بالجامعة والقفز عن الإمكانيات الذاتية الفعلية المتوفرة لدى الحركة الطلابية وبالنتيجة غياب خطة مستوعبة لكل الشروط تمكن من تصريف موقفنا المبدئي الرافض للإصلاح "حرسا" ونظاما للامتحانات وحدفا للمنح ...الخ.

وخلال هذه الفترة تعلمنا مسؤولية القيام بمبادرات مهمة في توحيد الموقف من خلال دعوتنا لاجتماع أجهزة فرع الرباط ودعوة القيادة لحضوره وما كان لهذه المبادرات من وقع إيجابي حين أصدرت بيانات تحدد موقف الاتحاد الوطني من مخططات الحكم والقيام بتحركات نضالية موحدة.

لقد كان لتطور الأحداث والوقائع أثر بالغ في تصحيح رؤيتنا وتمكننا من تحديد وبلورة تصور صحيح للمجابهة وشعاراتها ، فمبدأ إقدام "الحرس" على منع أزيد من 20 مناضلا من الدخول إلى الكلية وبعد الدعم الذي ترتب عن الإضراب في دسمبر والآثار السلبية التي تركها الدخول الوحشي على كلية الآداب في نفوس الجماهير في انتشار الخوف وسط الطلبة وبالتالي ضرب مبادراتهم في المجابهة وانتهاج أساليب الاحتجاج والتظاهر أمام كل هذا كان اختيارنا القاضي بالاستمرار في النضال برغم ثقل كل هذه العوامل متجلين بوعي حر ومتجاوزين للمنظور الخاطئ الذي حددناه قبل قليل مجسدين مبدأ النضال مهما بلغت قساوة الشروط وأن الوقوف على المرحلة التي كان فيها العمل النضالي يسير بأشكال غير علنية وفي شروط القمع والمتابعات لمن شأنه أن يدفعنا إلى استخلاف دروس تكون موجهة في نضال الحركة الطلابية وبشكل أساسي تجاوز الانتظارية حين تنعدم إمكانيات التحرك المفتوح العلني خصوصا وكلنا نقر بأن من طبيعة الحكم أن ينزل بالقمع كلما اتخذ نضال الجماهير الشروع طابع الاتساع والشمول.

لقد كانت كلية العلوم المؤسسة الوحيدة التي تمكنت من ضمان استمرار العمل بالرغم من أنها المؤسسة التي نالت النصيب الأكبر من قمع الحكم (المنع ثم الطرد) وتمكنت من وضع الشعار الصحيح لتلك الفترة وهو استرجاع حرية العمل النقابي ليس لأنه حق ضرب فحسب بل لأن قيامه يشكل شرطا مهما من شروط توفير إمكانيات المجابهة الشاملة للإصلاح وطرح شعار إسقاطه ولهذا الغرض استعرضنا ضرورة استنهاض طاقات الجماهير عبر خلق أدوات للتعبئة وتتبع استعداد الطلبة وإنزال القرار حين يجب وحين يضمن نجاحه ولم نكن أبدا متخوفين من عدم نجاح إضرابي 26 ساعة و 48 ساعة لأننا لم نكن معزولين عمليا على الجماهير الطلابية عبر المناضلين داخل المدرجات وتدخلاتنا بالملاحق والمجلات الحائطية والنقاشات في الأحياء ...الخ مستحضرين أيضا ضرورة إشراك كل مناضلي الحركة الطلابية فلم نيأس أبدا من فتح نقاش مع كل المناضلين وأخذ رأيهم في كل الخطوات التي كنا نقدم عليها وحث الجميع على تحمل المسؤولية متجاوزين رد الفعل الذاتي عن كل ماصدر في حقنا إيمانا منا بأن التعامل الديموقراطي هدف صعب المنال يتطلب المرونة ما أمكن ويتطلب الصرامة حيث يطال التشكيك بالأمور المبدئية فلا عجب إذن أن تشكل تجربة العلوم قطب اهتمام أساسي في تجزئة الحركة الطلابية ولا عجب أن تكون حصيلة كفاح جماهير كلية العلوم بالشكل التي كانت عليه حيث رجوع مجموعة من المناضلين باستثناء 7 من أعضاء التعاضدية واسترجاع حقنا في العمل النقابي

هذه السنة وما تجمعنا العام هذا سوى تأكيد لذلك مع العلم بأنه يتعين علينا الحفاظ عليه فهو خاضع للأخذ والرد حسب استعدادنا للبذل والعطاء يمكننا إذن إجمال الخلاصات العامة لهذه المرحلة في النقاط التالية :

1- يشكل الاستناد إلى الجماهير مبدأ أساسيا من مبادئ النضال (ويتعين لهذا الغرض ابتداع كل أساليب الارتباط بها والثقة بطاقاتها برغم الركود الذي يطبع تحركاتها في بعض الفترات.

2 – إن من الأخطاء القاتلة في النضال هو الانتظارية وعدم الفعل الذاتي في الواقع مما يعني التسليم للحكم بزمام الأمور وتمكينه من إدارة الصراع لوحده والقبول بشروطه وأساسا أن يكون النضال قائما حين يريد الحكم ذلك وأن ينعدم حيث لا يريد فكل الأساليب النضالية ممكنة حسب الظروف.

3 – إن التعامل الديموقراطي عملية معقدة القيام تتطلب الصبر ، تتطلب المبادرة وكليتنا ذات تجربة في هذا الإطار سواء عبر لجنة الحوار أوعبر الأخذ بأراء كل المناضلين والحث على الحسم.

4 – وهنا نقف على نقطة ذات أهمية بالغة وهي ضرورة تجاوز رد الفعل الذي يميز نضال الحركة الطلابية والذي يعني عدم استقلال قرار الحركة الطلابية حيث يبقى مرهونا بقرارات الحكم وتحركاته، الشيء الذي يفقدنا بالضرورة إمكانية رسم طريقنا الواعي في التطور وعماده الأساسي تقديم الوعي السياسي والنقابي للجماهير الطلابية، وعي يمكننا القول أن بدايته قائمة وتجسدها كلية العلوم الآن بتجربتها الغنية والطويلة قبل تحملنا المسؤولية. وإننا لنعتقد أن تجاوز رد الفعل تجسد بالملموس خلال معركة هذه السنة رغم الأخطاء التي تخللتها والتي تتحمل جزءا من مسؤوليتها (...).

وجهة نظر "الكراس"
- أنصار جريدة النهج الديمقراطي -

افتتاحية :
لنناضل من أجل هيكلة الإتحاد الوطني لطلبة المغرب

لماذا هذا الكراس ؟

من أجل المساهمة في تخليد الذكرى الأربعينية لإستشهاد كل من المناضلين الدريدي م بوبكر، مناضل بأ.و.ط.م بكلية العلوم بمراكش، ومصطفى بلهواري، كاتب عام تعاضدية كلية العلوم بنفس المدينة، بتكريم روح الشهيدين الطالبين القاعديين. لقد كان من المفروض بوصفنا مناضلي أ.و.ط.م أ نقوم بمناسبة حلول الذكرى الأربعينية بتاريخ 6و8 أكتوبر 1984، بحملة واسعة لشرح المغزى النضالي العميق الذي تحمله شهادة هذين الكبيرين. إلا أن الظرف الراهن الذي تمر منه الحركة الطلابية المغربية ليس فيه ما يفتح المجال للقيام بمثل هذا العمل بجميع مؤسسات التعليم العالي من جامعات ومعاهد ومدارس عليا والتي تنعدم فيها إمكانة العمل النقابي وتنشط بساحتها أجهزة القمع المختلفة: من عسكر وأواكس وبوليس سري وعلني... وهو ما يمنع منعا كليا أية إمكانية لقيام أجهزة أ.و.ط.م بمهامها وواجباتها النضالية وعلى الوجه الذي تستدعي منا هذه الذكرى من إعداد المهرجانات والندوات والأنشطة الثقافية والمجلات الحائطية...إلخ من أجل فضح جرائم النظام وعدائه المطلق لحقوق ومطالب الجماهير الشعبية المشروعة وضمنها حقوق ومطالب الجماهير الطلابية العادلة. إلا أنه بالرغم من هذا الجو الإرهابي فقد قامت العديد من التعاضديات بمحاولة الإتصال بالجهات الإدارية المسؤولة من أجل فرض تخليد هذه الذكرى من طرف طلبة مؤسساتها وذلك في إطار المشروعية المسموح بها قانونيا لنشاط هذه الأجهزة التحتية لأوطم، فكان الرد الذي تلقته من هذه الجهات هو رفض لأي

عمل نقابي داخل المؤسسات الجامعية. إلا أنه نظرا لحرص العديد من المناضلين على تخليد هذه الذكرى الغالية على نفوسهم ونفوس الجماهير الطلابية، أصرت على الإعداد لها وتهييء الأجواء النضالية لفرض إحيائها. وفي هذا السياق تدخل جهاز القمع "الأواكس" لتمزيق جميع بيانات تعاضدية كلية الآداب ولإعتقال خمس مناضلين بعد أن أشبعهم ضربا ولكما (منهم إثنان عضوا التعاضدية)...

إن الظرف السياسي الراهن تحكمه معادلة سياسية قوية، عرف النظام كيف يقيمها ويلف حولها كل القوى السياسية الإصلاحية من "ا.ش.ق.ش" و "ح.ت.ش" و "م.ع.د.ش"، وهي معادلة تجرم كل نضال جماهيري مشروع يخاض في الميدان. وهكذا يبدو أن نضال الحركة الطلابية بدوره يتم العمل على إخضاعه لهذه المعادلة، وتجريم تحركاتها وأنشطتها النقابية والثقافية.

* معادلة ضد معادلة:

هذا هو مضمون "المسلسل الديمقراطي" الجديد وهذا هو الهدف الموضوع لسياسات "الإجماع الوطني" "السلم الإجتماعي" و "المغرب الجديد" و "تمتين الجبهة الداخلية". لقد تمكن النظام في المرحلة الراهنة على الأقل من جمع كل القوى السياسية الرجعية والإصلاحية ليقيم بها معادلته السياسية الجديدة، معادلة عليها أن لا تنهض وتستمر إلا إذا كانت دينامية تحركها تسير دوما في اتجاه حظر ومنع وتجريم أي تحرك للمعادلة الأخرى: معادلة النضال الديمقراطي الحق.

مباشرة بعد انتفاضة 20 يونيو المجيدة، استوعب النظام أهمية الإسراع في سير معادلته هذه. والقوى الإصلاحية سايرت مخططه الرجعي هذا فسقطت معه في نبذ النضال الجماهيري الديمقراطي الحق. وقد ظهر مفعول ودينامية هذه المعادلة السياسية التي أقامها النظام مباشرة بعد الإنتفاضة المجيدة التي عرفتها بلادنا خلال يناير 84، وخاصة في الشمال والمغرب الشرقي ومراكش. لقد اجتمعت هذه القوى على الوقوف موقف المتفرج من جرائم النظام المرتكبة ضد أبناء منطقة الشمال والمغرب الشرقي وكأن الشهداء الذين سقطوا دفاعا عن مطالبهم وحقوقهم العادلة والمشروعة هم أعداء الشعب، بل وصل الأمر بـ"ا.ش.ق.ش" إلى إدانة أبناء منطقة الشمال باعتبارهم منفذين لمؤامرة أجنبية وقد ظهر مفعول ودينامية هذه المعادلة السياسية في الحصار الإعلامي من طرف "ا.ش.ق.ش" و "ح.ت.ش" على نضال المعتقلين النقابيين بمراكش والصويرة وآسفي وهم يخوضون إضرابهم عن الطعام. لقد كان من المفروض أن تقوم هذه القوى السياسية ليس فقط بدور المتتبع الإعلامي لمعارك هؤلاء المعتقلين السياسيين وهو ما اكتفت به "م.ع.د.ش"، بل بالعمل على تحريك الرأي العام الوطني والضغط على المسؤولين بكافة الوسائل الممكنة بإيقاف تعنتهم ودفعهم إلى تلبية مطالبهم العادلة والديمقراطية المشروعة. إن هذا العمل هو واجب كل قوة تدعي تشبثها بخط سياسي تقدمي، فلماذا امتنعت

هذه القوى عن القيام بالدور النضالي المنوط بها: إننا نعرف الجواب عن لماذا.
فالمعادلة السياسية التي انخرطت فيها من دون قيد أو شرط لتلبية بعض مصالحها الحزبية الضيقة تمنع وتحرم عليها القيام بهذا العمل. نفهم أكثر المقصود بتصريح عبد الرحيم بوعبيد الكاتب الأول لـ "ا.ش.ق.ش" عندما قال في معرض إجابته عن سؤال موجه له، ويتعلق باستشهاد المناضلين بلهواري والدريدي: "إن هؤلاء قد اختاروا ظرفا سيئا ليشنوا خلاله إضرابهم اللامحدود عن الطعام". إن المقصود بالظرف السيء في مخيلة عبد الرحيم بوعبيد هو وجود هذه المعادلة السياسية المناهضة لأي تحرك جماهيري. فما الذي يمنع القوى السياسية الإصلاحية من تفجير هذه المعادلة: إن الذي يمنعها هو التزامها بها وعدم ثقتها التامة في معادلة النضال الجماهيري. فانفجار الأزمة الإقتصادية والإجتماعية لنظام الرأسمالية التبعية ببلادنا ينبئ بتصاعد نضال الحركة الجماهيرية وتزايد حدته، وهو ما يشكل المعادلة النضالية الصعبة التي يعجز معها النظام الإمساك بخيوطها والتحكم فيها، كما أن القوى السياسية الإصلاحية لا تجرؤ على الإقتراب منها في ظل شروط الأزمة الإقتصادية والإجتماعية الراهنة خوفا من انفجارها وما يحمله ذلك من مخاطر تجاوزها.
فما العمل؟ هل نقر بموازين القوى الطبقية الحالية والتي تميل بسبب هذه المعادلة السياسية الرجعية لصالح النظام، ومن ثم ننتظر تبدل الظرف السياسي من تلقاء نفسه وهو الظرف الذي لن يتبدل بسبب الأزمة الإقتصادية الإجتماعية الحالية، أو ننتظر حصول نوع من "الإنفراج" -وهو "الإنفراج" الذي لن يفتح أي مجال لتحرك نضالي ديمقراطي جماهيري- آنذاك نخرج إلى الجماهير الشعبية ونطرح مطالبها وندافع عنها؟ أم نسجل موازين القوى السياسية الطبقية الحالية التي تميل لصالح النظام بسبب المعادلة السياسية الرجعية، وأن لا نغفلها في فرز خططنا النضالية، وبالتالي نعمل على الإمساك بالمعادلة الأخرى: الإنخراط في نضال الحركة الجماهيرية وتقديمه من مختلف المواقع التي يتواجد فيها المناضلون الديموقراطيون وذلك:
أولا: من أجل صد هجمة النظام على مكتسبات الحركة الجماهيرية وفرض مطالبها النقابية والديمقراطية المشروعة والعادلة.
ثانيا: من أجل المساهمة في نسف المعادلة الرجعية وفضح خلفياتها وأهدافها المضادة لنضال الحركة الجماهيرية ومطالبها الديمقراطية.
إن المطالب الديمقراطية والنقابية التي خاض من أجلها المعتقلون السياسيون إضرابهم اللامحدود عن الطعام الذي استشهد من أجل فرضها الطالبان المناضلان بلهواري والدريدي لم تخف منذ الوهلة الأولى البعد السياسي الذي اتخذته: المساهمة في نسف المعادلة الرجعية التي نصبت لتقف ضد نضال الجماهير الشعبية وضد مطالبها الديمقراطية والنقابية، والإصرار على الإمساك بمعادلة النضال الديمقراطي الحق. هذا هو الإختيار الصحيح، وهذا هو الإختيار النضالي الصعب والشاق الذي يتطلب للسير فيه تقديم التضحيات تلو التضحيات لترسيخه، ذلك ما عجزت عنه القوى السياسية الإصلاحية لعدم قدرتها وعدم استعدادها لهذه التضحيات. وهذا هو الإختيار الصحيح لنضال النهج الديمقراطي في وسط الحركة الطلابية. لقد أغرق النظام الحركة الطلابية في

مشاكل خطيرة وعصف بأهم مكاسب الجماهير الطلابية على المستوى التعليمي والنقابي والديمقراطي، وأن أي انتظار لتبدل الظرف أو المعادلة الرجعية من تلقاء نفسها وهم كبير يجب ألا يسقط فيه النهج الديمقراطي، وكذلك يظل أي تعويل على "انفراج" يخدم مصلحة الحركة الطلابية خطأ فادحا يجب عدم الإنخداع به، ذلك أن من نتائج هذا الإنتظار إعطاء النظام فرصا أخرى ليزيد من إغراق الحركة الطلابية في مشاكل قد تصل حد القضاء على منظمتها العتيدة أ.و.ط.م ومحو وجودها من قلب الحركة الطلابية.

إن الإختيار الوحيد الذي سيمكن الحركة الطلابية من إفشال مخططات النظام التصفوية النخبوية القمعية التي يعمل على تمريرها ضدا على مصالحها هو اختيار النضال الديمقراطي الجماهيري الحق، اختيار الإمساك بهذه المعادلة حتى النهاية وعدم التعويل نهائيا على المعادلة الرجعية. وهذا هوالإختيار الذي سيعمل على التأثير على المعادلة الرجعية وفرض إيقاف مفعولها على نضال الحركة الطلابية المغربية.

أصبح الظرف المادي والمعنوي والنقابي والتعليمي والديمقراطي الذي تمر منه الحركة الطلابية يجر نفسه بنفسه، لذلك فإن إطلاق المبادرة الجماهيرية للطلبة والنضال لفرض هيكلة منظمتنا هو الجواب النضالي الصحيح الذي يستجيب ومتطلبات هذا لظرف، كما أنه هو الذي سيشكل الشرط الأساسي لتوحيد نضال الجماهير الطلابية حول ملفها النقابي والديمقراطي، وإن أي وقوف ضد مبادرة الحركة الطلابية ونضالاتها لن تعني إلا السقوط في ترسيخ وتثبيت معادلة النظام السياسية الرجعية وبالتالي إضفاء الشرعية على سياساته من "مسلسل ديمقراطي" و "إجماع وطني"...

في ظل هذه الشروط السياسية والطلابية ، وبالرغم من الجو الإرهابي الذي يسود مؤسسات التعليم العالي فقد أصرت الحركة الطلابية على تخليد الذكرى الأربعينية لإستشهاد بلهواري والدرايدي وخاضت على إثرها نضالات مختلفة تفاوتت أشكالها من مؤسسة إلى أخرى وذلك حسب ما يسمح به واقعها ونحن إذ نعمل على إصدار هذا الكراس أبينا إلا أن نشدد العزم على تخليد هذه الذكرى على النحو والطريق الذي استشهد من أجله هذين العظيمين، اعتقادا منا أن هذه الطريقة هي أحسن تكريم لروحي للشهيدين وبمجدهما.

هنيئا للنهج القاعدي الذي قدم من صفوفه هذين الشهيدين، وهنيئا للحركة الطلابية المغربية ومنظمتها الإتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي يشرفها أن تتقدم بمثل هذه التضحيات لصون مطالبها والحفاظ على الخط النضالي الكفاحي لمنظمتنا.

هنيئا لجماهير الشعب المغربي الكادح الذي ما فتئ يعمل على إفراز طاقاته النضالية الجبارة، فيعطي شهداء أبطال على درب مسيرته الكفاحية من أمثال المهدي بن بركة، عبد اللطيف زروال، سعيدة لمنبهي، جبيهة رحال، عمر بن جلون، حمامة، البربيري، گرينة، عبد الحكيم المسكيني... وليس آخرهم مصطفى بلهواري والدرايدي م بوبكر...

أخيرا هنيئا لعائلتي الشهيدين وعائلات المعتقلين السياسيين المضربين عن الطعام، للروح العالية التي تحلوا

بها ، واستوعبوا بها شهادة اثنين من فلذات أكبادهم. وهنيئا لهم فروحي ابنيهما صارت ملك ذاكرة التاريخ، سيحتضنهما الشعب المغربي على مر الأيام وسيجعل من ذكراهما مثالا ومفخرة لمدى العطاءات النضالية التي يزخر بها هذا الشعب المعطاء.

لقد دخلوا بالفعل التاريخ من بابه الواسع.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

عاشت الحركة الطلابية

عاش الإتحاد الوطني لطلبة المغرب

منظمة: جماهيرية، ديمقراطية، تقدمية، ومستقلة.

تقديم:

إن المقال الموضوع بين يدي القارئ ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

1- يحاول تحديد سمات الوضع الواهن ببلادنا، مبرزا المسار الإنحداري لأوضاع جماهير شعبنا نتيجة تعمق تبعية النظام اللاوطني اللاديمقراطي اللاشعبي لمراكز الهيمنة الأمبريالية كاشفا السياسيات الرجعية للقوى الإصلاحية ومواقفها المتخاذلة من انتفاضة شعبنا في يناير 84 والتي يتزامن إصدار هذا الكراس مع ذكراها الأولى.

في عذا الإطاريندرج الهجوم الذي تشهده الحركة الطلابية لتصفية آخر المكتسبات، وتخريب الجامعة وانتهاك حرماتها.

2- يتناول المؤتمر 17 بالدرس وذلك لتحديد الأسباب والمسؤوليات من فشله أولا، وعن انعكاسات ذلك الفشل على أوضاع الحركة الطلابية ثانيا، مستندا إلى التقييم الوحيد والموجود الذي بلوره مناضلو المدرسة المحمدية للمهندسين القاعديين.

فالمقال يعتبر مسؤولية الفشل ترجع إلى النهج البيروقراطي المهادن وممارساته الهيمنية والحلقية الضيقة التي اتضحت بجلاء تام أثناء المؤتمر، ويذكر بمواقف الشهيد مصطفى بلهواري الذي كافح بعناد من أجل ممارسة موقف تحمل المسؤولية، ومناهضته للعناصر المخربة معتبرا مواقفه هاته سديدة اتخذها في حينها النهج الديمقراطي القاعدي الكفاحي.

3- انسجاما مع التاريخ النضالي للحركة الطلابية التي كافحت من أجل رفع الحظر عن أ.و.ط.م يعتبر شعار لا للحظر العملي والتشبث بالهيكلة وتأكيدها شعارا مركزيا على النهج الديمقراطي القاعدي أن يكون سباقا ومبادرا إلى رفعه، وأن تلتف حوله كافة مكونات الحركة الطلابية نظرا، وببساطة، للحظر العملي على أ.و.ط.م راهنا.

ومن أجل ذلك يجب إطلاق المبادرة النضالية الجماهيرية على أرضية البرنامج المرحلي للطلبة القاعديين الذي استمدوه من روح التصور والبرنامج الديمقراطي القاعدي العام.

والمقال يستبعد النظرة البيروقراطية وكذا المهادنة للهيكلة، بنقده الشديد لموقف بعض المناضلين الذي مورس بكلية علوم الرباط (ويعتبر أن الهيكلة لن تتحقق سوى من خلال مسلسل من الكفاح القاعدي الطويل النفس تسترجع من خلاله الحركة الطلابية موازين قوى جديدة لصالحها)، إنها الهيكلة القاعدية التي تحققها الجماهير من خلال كفاحها وليست الهيكلة عبر المساومة مع من خلال الكواليس. ويقابل نقده الشديد للمناضلين

الخارجين عن النهج الديمقراطي وتجربتهم بالعلوم، فإنه يثمن عاليا التجربة النضالية القاعدية لقاطني حي مولاي اسماعيل، والتي يعتبرها تتماشى وفقا لروح الهيكلة القاعدية والتي لا تستبعد الإبداع في الأشكال والأساليب النضالية والتنظيمية.

في الأخير، نشير إلى أن المقال هو مساهمة متواضعة راغبة في تقديم كفاح النهج الديمقراطي القاعدي الحركة الطلابية عمومابلورة رؤية واضحة لدى المناضلين بظروف ومهام النضال الطلابي حاليا، وهو، أي المقال، يعبر عن رأي صاحبه، وهو مفتوح للنقاش والنقد والإغناء والحوار الديمقراطي من أجل التوصل وبشكل جماعي إلى أجوبة سديدة على مجمل قضايا النضال الطلابي راهنا.

شروط نضال الحركة الطلابية
في الظرف الراهن وآفاق العمل

1- الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي
الذي ميز بلادنا منذ أواخر السبعينات إلى اليوم:

تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تمر منه بلادنا بانفجار أزمته البنيوية التي يعرفها نظام الرأسمالية للتبعية السائد ببلادنا ، وبالخصوص منذ أواخر السبعينات ، حيث ازدادت اشتعالا وتأججا ، وبلغت درجة من الشدة أن أصبحت معها جميع الحلول التي يسارع إليها النظام ، والذي اعتاد استعمالها في مثل هذه المناسبات ، من أجل وضع حد لتدهور أوضاعه ، لا يجني منها إلا نتائج معكوسة تزيد من استفحالها وتؤدي إلى المزيد من تعميقها.

إن هذا الوضع الخطير لأزمة النظام الاقتصادية والاجتماعية البنيوية ، يعبر بجلاء وصفاء تأمين عن أن أزمة النظام هذه دخلت شوطا آخر من اختناق بنياتها وهياكلها ، انغلقت معها جميع المخارج والحلول وصارت تعرف مآزق مخيفة ، تنذر بأوخم العواقب والويلات التي ستنعكس أساسا على كاهل الجماهير الشعبية الكادحة وعلى شروط عيشها المتردية غاية التردي . فلم يعد ممكنا إيجاد أي منفذ لمأزق النظام الذي أورط فيه بلادنا ، غير تغيير البنيات الاقتصادية والاجتماعية القائمة وخوض نضال جماهيري ديموقراطي حق لإيقاف سياسة النظام التي لاتتقن إلا استعمال الحلول التي ترمي إلى تصريف مضاعفات أزمته على حساب القوت اليومي للجماهير الشعبية الكادحة وضرب قدراتها الشرائية ، وهذا الطريق ، أي طريق النضال الجماهيري الديموقراطي الحق ، يتنافى تماما وما تعرفه الساحة السياسية لبلادنا من نداءات تدعو إلى اتباع طريق "التغيير" و "الإنقاذ" و"التجديد" ، بالالتزام بشعارات المسلسل الديموقراطي" و "الاجماع الوطني" و"السلم الاجتماعي" و"المغرب الجديد" وتمتين "الجبهة الداخلية " و "إيقاف مسلسل الصراع الطبقي" ، فمثل هذه السياسات الرجعية لا تعمل إلا على إخفاء حقيقة الأوضاع المزرية التي تسبح فيها الجماهير الشعبية الكادحة ، كما أنها تستهدف إضفاء الشرعية على هجمة النظام على القوت اليومي للجماهير الشعبية وشروط عيشها ، وعلى سياسته القمعية والدموية الممارسة ضد التحركات النضالية الجماهيرية الديموقراطية المشروعة وذات المطالب العادلة.

لقد صار النظام يشدد قبضته القمعية والإرهابية ، ويعزز بها اجراءاته الهجومية على القوت اليومي للجماهير الشعبية الكادحة . أما سياسات "المسلسل الديموقراطي" فقد ترك شرح أمرها والتطبيل لها للقوى السياسية المغربية ، فهو يتصرف تماما كما لو أنه لا وجود لمثل هذه السياسات. وهو ما يوحي بمفارقة ، إلا أنها مفارقة سرعان ماتتمحي بمجرد معرفة حقيقة الغرض الذي يتوخاه النظام من شعاراته هذه ، ألا وهو ضمان ممارسة الديموقراطية بين صفوف الطبقات السائدة وحمايتها من النضال الديموقراطي الجماهيري والإضرابات والمظاهرات الجماهيرية والشعبية وذلك بلجوئه إلى استعمال سياسة القمع الدموي ، فقمع النظام لا يتناقض مع شعاراته حول الديموقراطية ما دام هذا القمع ينصب على الجماهير الشعبية الكادحة ومناضليها الديموقراطيين ، وما دام يهدف حماية مصالحه ومصالح الطبقات السائدة وأيضا حماية ممارسة الديموقراطية بين صفوفه من خلال المؤسسات التي يقيمها لهذا الغرض من برلمان ومجالس بلدية وقروية وإقليمية وجهوية وحكومات ... الخ

إن المقاطعة الشعبية الواسعة للانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت بتاريخ 14 شتمبر 84، والتي لم تتجاوز حسب بعض المعلومات 30 في المائة مما أربك السلطات ودفعها إلى مضاعفة هذا الرقم عبرت بالملموس عن مدى القطيعة التي صارت الجماهير الشعبية ترسمها سياسيا مع النظام ، وهي قطيعة لم تتم بهذا الحجم والحدة بسبب ممارسات الأجهزة الإدارية كما تحاول القوى السياسية الإصلاحية تشويه العمق السياسي والكنه النضالي لهذا الموقف السياسي الذي يعكس مدى تقدم وعي الجماهير الشعبية في العداء الذي تكنه لسياسة النظام وإجراءاته الطبقية والقمعية ، إنه موقف سياسي جاء بسبب حقيقة الأوضاع المعاشة المتردية التي أغرقها النظام فيها. فهي وعت أن انتخابات النظام ليس لها من هدف إلا المزيد من تأزيم أوضاعها ، فلم " تستنكف" بل قاطعت الانتخابات ومارست موقفها بوضوح وجلاء تأمين . وهو موقف يحمل بين طياته موقفا أكثر مسؤولية ألا وهو الدفاع عن حقوقها ومطالبها في تحسين عيشها بوسائلها النضالية المشروعة : اضرابات ، مظاهرات ، انتفاضات شعبية . لقد مارست هذا الأسلوب النضالي منذ أواخر السبعينات بشكل حاد ومكثف وإلى اليوم. وكل المؤشرات تدل على أنها مصرة في اتباع هذا الطريق النضالي الديموقراطي الحق. وذلك بالرغم من مواقف التعتيم والحصار الممارسة عليها من طرف القوى الإصلاحية على اختياراتها النضالية ، وبالرغم من موقفي المتفرج والمشجع الذين وقفتهما هذه القوى السياسية من المجازر الرهيبة المرتكبة في حق أبناء مدينة الدار البيضاء خلال انتفاضة يونيو 81 ، و أبناء منطقة الشمال والمغرب الشرقي خلال الانتفاضة المجيدة التي عمت أرجاء الوطن برمته في يناير 1984.

لقد حول النظام بلادنا إلى سجن كبير ، فهو يزيد من تضييق خناقه على الجماهير الشعبية الكادحة ويخلق لها متاعب ومصاعب لا تعد ولا تحصى ، ويشدد من سياساته التي تنشد الرعب والإرهاب والجهل والفقر والقتل والتعذيب والمحاكمات الصورية . هكذا بدأت الإحصائيات الرسمية تشير إلى وجود 15 مليون مغربي في حالة فقر مطلق وأن من بين 3 أشخاص قادرين على العمل نجد اثنين منهم عاطلين، وأن الدين الخارجي

الذي أورط النظام فيه بلادنا قد تجاوز 13 مليار دولار، وهو مبلغ مالي ، يضع في ذمة كل فرد من أفراد 21 مليون مغربي 3500 درهم ، وصارت الدوائر المالية الأمبريالية تتحرك بشكل مسعور للبحث عن الطرق والوسائل لمساعدة النظام في تسديد ديونه ، فأعدت نصائح واقتراحات وتوجيهات في هذا الصدد تذهب جميعها إلى تحميل الجماهيرالشعبية الكادحة ثقل هذه الديون ، وتحمس لها النظام فعمل على تطبيقها حرفيا ، وبذلك دشن مسلسل الغلاء.

لقد قلص من اعتمادات صندوق الموازنة الداعمة للمواد الأساسية ، وذلك على درب إلغائها تماما وتطبيق مايسمى "بالسعر الحقيقي" . وهكذا أعلن النظام عن زيادات 28 ماي 81 ، وتلاها بزيادات أخرى صاروخية شملت المواد الغذائية الرئيسية والمواد الضرورية الأخرى وجميع السلع كما رفع من الضرائب المباشرة والغير المباشرة ، وجمد الأجور وبذلك انخفضت القدرات الشرائية للجماهيرالشعبية الكادحة ، وصارت لا تكفي لسد رمق عيشها ، بالإضافة إلى ما ذهب إليه من إحداث إجراءات مالية استعمارية ، وذلك بإيعاز من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير ، حيث بمقتضاها قلص من اعتمادات القطاعات الاجتماعية باعتبارها قطاعات غير ذات مردودية مالية مربحة . وهو ما انعكس على مردودية القطاعات الاجتماعية الضرورية لعيش الكادح المغربي ، فساد هذه الخدمات تلقيص في حجمها ونقص مهول في وسائلها ، فضربت مجانيتها وأصبحت خدمات مؤدى عنها ومسها الغلاء : هكذا صار قطاع الصحة يؤدى عنه ويسوده فوضى خطيرة ... وصار قطاع السكن يعرف أزمة خانقة وغلاء متصاعدا ، مضاربات سمسرية مخيفة ، كما أن قطاع النقل صار لا يتوقف عن الإعلان عن الزيادات في أسعار تذاكره ، بالإضافة إلى التقليص المهول الذي تعرفه المواصلات ، وقد وصلت عدوى هذه الإجراءات إلى قطاع دور الشباب ، فصار يؤدى عنه ونفس الأزمة صارت تضرب قطاع البريد. كما أن هذه الإجراءات الخطيرة مست قطاع الشغل حيث أضافت إلى التردي الخطير الذي كان يعرفه ترديا آخرا أكثر عمقا حيث ألغت عشرات الآلاف من المناصب ، وتفشت البطالة بشكل مهول ، وتشكل جيش احتياطي من العاطلين بسبب انعدام منافذ الشغل وبسبب ما عرفته عدة معامل من إغلاق لأبوابها وطرد وتسريح عشرات الآلاف من العمال والمستخدمين : إغلاق معمل شنوف ، بيرلي ، أطوهال ، أنجتيكس وساتفيلاج ... الخ ، وكذلك ما عرفته مناجم جرادة وأحولي والحمامات ... من تسريح جماعي لعمالها وتوقيف الأشغال القائمة بها . بالإضافة إلى ما تعرفه العديد من المعامل من بطالة تقنية حيث يتم تقليص ساعات العمل مما يستتبع معها تقليص قيمة الأجور ، معمل صوماكا والعديد من الوحدات الإنتاجية الأخرى ، وإذا أضفنا إلى هذه الأسباب التي عمقت واقع البطالة الذي تعرفه بلادنا ، اجراءات الطرد المطبقة على التلاميذ والتي شملت هذه السنة لوحدها حسب الإحصائيات الرسمية 140 ألف تلميذ ، وكذلك وجود عشرات الآلاف من الحاصلين على الشواهد الجامعية والشواهد المدرسية والتقنية ، حيث نجد حسب الإحصائيات الرسمية دائما 1200 طبيب أنهوا الخدمة المدنية وهم في حالة بطالة ، 600 مهندس يبحثون عن

شغل ، وكذلك عشرات المئات من الحاصلين على الإجازات في الحقوق والآداب والعلوم ... عشرات المئات من المطرودين من الجامعات بسبب تطبيق بنود الطرد أو بسبب نشاطهم النقابي ، عشرات المئات من الحاصلين على الباكالوريا يبحثون عن الشغل ، عشرات المئات من المتخرجين من مراكز التكوين المهني الحاصلين على شواهد بدون قيمة تذكر... وإذا أضفنا كل هذا اتضحت الصورة الحقيقية لأوضاع الجماهير الشعبية الكادحة ، وبأن المستقبل الذي ينتظر الآلاف المؤلفة من أبناء الشعب المغربي وأطفاله الصغار ، فإذن ، أن النظام عاجز تماما عن إيجاد أي حل لمشكل جيش العاطلين الحالي ، فكيف يمكن تصور إيجاد حل لهذا المشكل بعد أن ينضم إلى هذا الجيش عددا آخر سيضاعف حجمها بكثير. شعارات "الإنقاذ" التي صارت القوى السياسية الإصلاحية ترفعها لفك مأزق النظام لن تعمل على زرع إلا الأوهام، وتحريف طريق النضال الجماهيري الديموقراطي الحق ، وهو طريق يتطلب مشاركة الجماهير ودخولها في صراع مباشر مع سياسات النظام في آفاق التغيير الجذري للبنيات الاقتصادية والاجتماعية القائمة ، التي لم تعد قادرة على التطور إلا على حساب ضرب القدرات الشرائية للجماهير الشعبية وتعميق أوضاعها المتردية ودفعها إلى مشارف الجهل والفقر والجوع والتشرد والموت.

وصل السكين إلى العظم ، وصاريخرق نخاعه ، فلم تعد الجماهيرالشعبية الكادحة قادرة على احتمال الوضع أكثر، فآلامها تخرج في شكل انتفاضات ومظاهرات شعبية واسعة. فالاعتراف بوصول السكين إلى العظم ، لا بد وأن يستتبع اعترافا بآلام المصاحبة لخرق السكين للحم ثم العظم ، أي اعتراف بمشروعية المظاهرات والإضرابات والانتفاضات ، إن الذي أوغل السكين بالعظم أي الذي رفع غلاء العيش هو الذي يتحمل مسؤولية النتائج المصاحبة للمظاهرات والانتفاضات الشعبية منطق أقرته البشرية منذ أقدم تاريخها إلى اليوم والذي يريد خرقه يحكم على نفسه بالانمحاء والزوال . فليس صحيحا ما يذهب إليه النظام عندما يدعي أن سبب الانتفاضات الشعبية تعود إلى رغبة الجماهير الشعبية في ممارسة الشغب والفوضى. إن سبب الانتفاضات يعود بالأساس إلى هجمة النظام على مكتسب الشعب المغربي والزيادة في الأسعار ، وتجميد الأجور، وتضخيم جيوش البطالة والرفع من الضرائب المباشرة والغير المباشرة ، وكذلك تعود إلى هجمة النظام على العمل النقابي والثقافي الذي تقررها قوانين ودستور البلاد ، وإلى ما يذهب إليه من فرض حالة الاستثناء الغير المعلن عنها.

كعهدها مع نظام الاستقلال الشكلي ، التي ظهرت طبيعته الاستعمارية الجديدة ، وكما كان عهدها مع الاستعمار القديم أيضا ، لم تكن الجماهير الشعبية راكدة ، كما أنها لم تكن خاملة ، كانت يقظة ومناضلة وهي التي حاربت الاستعمار الفرنسي والإسباني وطردته من أرض الوطن ، كما أنها هي التي استمرت في النضال من أجل مواجهة نتائج "إيكس ليبان" الخيانية وما ترتب عليها من استبدال الاستعمارالقديم باستعمار جديد ، وبنفس الشجاعة والإقدام والروح النضالية التي عرفت عليها وهي تحارب وتقاوم الاستعمار القديم ،

قاومت وناضلت ضد سياسة النظام اللا وطنية ، اللاديموقراطية ، اللاشعبية التي قاومت الاستعمار الجديد الذي دخلت له بلادنا منذ تاريخ 1956 تاريخ حصوله على الاستقلال الكلي، وإذا كانت قد قدمت عشرات الآلاف من الشهداء أثناء مسيرتها التحررية لأجل التخلص من الاستعمار القديم ، سقط أثناءها خيرة أبناء الشعب المغربي أمثال : الزرقطوني ، الفطواكي ، علال بن عبد الله ... ومئات آخرين ، فإنها قدمت أيضا عشرات المئات من الشهداء أثناء مسيرتها الحالية ضد النظام الطبقي القمعي اللاوطني ، اللاديموقراطي ، اللاشعبي، على درب إقامة مجتمع متحرر من جميع أشكال الاستغلال و من شتى أنواع العبودية والظلم والقهر والقمع والاستبداد ، وسقط أثناءها خيرة أبناء الشعب البطل أمثال : عبد اللطيف زروال ، المهدي بن بركة ، سعيدة المنبهي ، بن جلون ، جبيهة رحال ، كرينة ، حمامة ، عبد الحكيم المسكيني ، الدرايدي مولاي بوبكر ، مصطفى الهواري ... الخ . وإذا كان الاستعمار القديم دمويا وسفاحا في تعامله مع كفاح الشعب المغربي من أجل الاستقلال ، وجزارا مع انتفاضاته : انتفاضة الدار البيضاء ، انتفاضة واد زم ... حيث أغرقها الاستعمار في بحر من الدماء ، فإن نظام الاستقلال الشكلي بدوره احتفظ بنفس التعامل الذي أخذه عن سلفه الاستعمار القديم ، فأغرق انتفاضة الريف المجيدة التي جرت بمشاركة جماهير الريف وفلاحيه بتاريخ 58 – 1959 في واد من الدماء ذبح فيها أبناء المنطقة على مرأى عائلاتهم ، واغتصب نسائهم على مرآهم ومسامعهم. إن النظام لن يتردد ثانية في إغراق انتفاضة الدار البيضاء في مجازر رهيبة بتاريخ مارس 65 مستعملا الرصاص والطائرات والدبابات ، ونفس الشيء تكرر مع تحرك فلاحي أولاد خليفة 72 ، وأولاد سعيد الواد ببني ملال 78. وقبل انتفاضة 20 يونيو 81 المجيدة بقليل التي جرت أحداثها بالدار البيضاء شهدت العديد من المدن المغربية : الناضور ، بركان ، وجدة ، وزان ، القصر الكبير ، الحسيمة ، ترجيست ، الرباط ، سلا عدة مظاهرات صاخبة ، رفعت فيها شعارات تحسين أوضاعها المعاشية ، وخاصة إلغاء الزيادة في أسعار المواد الأساسية التي تم الإعلان عنها بتاريخ 28 ماي . وبدل أن يستوعب النظام هول آلام الجماهير الشعبية و التراجع عن الزيادات التي أعلنها والاجراءات التي كان يعد لها ، بدل ذلك سارع إلى شن حملة اعتقالات واسعة النطاق في صفوف أبناء الشعب المغربي، وذلك لإسكات تحركهم فكان الرد الجماهيري عنيفا حيث انفجرت جماهير الدار البيضاء في انتفاضتها المجيدة مقدمة مئات الشهداء الذين سقطوا على يد رصاص النظام في سبيل فرض مطالبهم الديموقراطية ، ورفضهم التام لسياسة النظام وقد أعقب النظام مجازره هذه بشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف الشعب المغربي ، وقدم إلى محاكم الدار البيضاء وحدها أكثر من 10 آلاف معتقل ملفقا لهم تهما مختلفة للزج بهم في السجون. كما أنه سارع إلى سن مراسيم وقوانين وإجراءات قمعية جديدة : تقسيم الدار البيضاء إلى 5 عمالات ... الخ وذلك احتياطيا ومنعا لتحرك جماهيري جديد وخوفا من اشتعال جماهير هذه المدينة المناضلة ، ضد اجراءاته اللاشعبية واللاديموقراطية التي كان يعد بها ، لكن بمجرد ما أعلن عن عزمه في الاستمرار في مسلسل الزيادات في الأسعار والزيادة في الضرائب المباشرة والغير

المباشرة وتعميق البطالة وضرب القطاعات الاجتماعية وبمجرد ما أصدر اجراءاته المالية في هذا الصدد في صيف 83 حتى صار الشارع المغربي يعرف حركة قوية كلها سخطا على سياسة النظام هذه ، وما كاد يعلن عن الزيادات الأخرى في المواد الأساسية من زيت وسكر ودقيق ... الخ الذي كان يعد لها العدة ويهيء الأجواء لها من خلال ما أعلنه من ديماغوجية "إحصاء ذوي الدخل المحدود " المفضوحة ، حتى هبت الجماهير الشعبية في الخروج إلى الشارع في انتفاضة شعبية رائعة ، حيث فرضت التراجع عن الزيادات ، وقد عمت هذه الانتفاضة الشعبية أرجاء الوطن برمته ، وخاصة منطقة الشمال والمغرب الشرقي، حيث اتخذت طابعا عنيفا ، كتعبير صارخ عن وصول السكين إلى العظم ، ولم يتردد النظام في إسكاتها باستعماله للرصاص الانشطاري ورصاص الطائرات حيث سقط عشرات المئات من الشهداء خاصة في مدن : تطوان ، الناضور، الحسيمة ، وجدة والقصر الكبير. وبذلك صار سجل النظام في الجرائم التي ارتكبها في حق أبناء هذا الشعب البطل يعادل سجل جرائم الاستعمار القديم المرتكبة ضد أبناء الشعب المغربي . وكلاهما حقا ارتكبا هذه الجرائم من أجل منع حق الشعب المغربي في العيش الكريم والمطمئن والعادل.

إن البطولات والتضحيات الكبيرة التي قدمها الشعب المغربي أثناء مرحلة الاستقلال الشكلي ، استمرار للبطولات والتضحيات التي قدمنا أثناء مرحلة الاستعمار القديم ، كما أن جرائم النظام المرتكبة ضد الشعب المغربي ، استمرارا لسياسة الاستعمار القديم ولجرائمه البشعة المرتكبة في حق هذا الشعب البطل . بهذا الوضوح والصفاء يتعانق شهداء الشعب المغربي الذين سقطوا على يد النظام مع الشهداء الأبطال الذين سقطوا على يد الاستعمارين الفرنسي والإسباني ليحتضنوا معا قضيتهم الأساسية : تحرير البلاد وتخليصها من النهب الذي تتعرض له خيراتنا على يد الدوائر الأميريالية العالمية و من شتى أشكال الاستغلال والظلم والقهر والقمع والعبودية.

لقد كان ربع قرن من حصول المغرب على الاستقلال الشكلي كافيا ليظهر وجه النظام على حقيقته ، ولتتجلى طبيعته القمعية اللاوطنية اللاديموقراطية اللاشعبية ، ولينكشف للجماهير الشعبية تناقضها الرئيسي بوضوح تام بما لايدع مجالا للشك والغموض حول تناقضها الرئيسي الذي لن يهدأ صراعها معه إلا بزواله وانمحائه فمحاولات النظام الأخيرة لإظهار سياسته على وجه من "الديموقراطية" و "التفتح" و "الحرية" وشعاراته التي رفعها في هذا الصدد من "سلم اجتماعي" و "مسلسل ديموقراطي" و "مغرب جديد" و "إجماع وطني" ...الخ ظلت يافطات فارغة تخفي من ورائها حقيقته الدموية اللاشعبية اللاديموقراطية، بل في ظل هذه الشعارات الزائفة صدر النظام جل مشاريعه التصفوية وإجراءته القمعية الدموية. وأيضا في ظل هذه الشعارات تمكن النظام من إلحاق أكبر ضربة للقدرات الثرائية للجماهير الشعبية وإغراق أوضاعها المتردية أصلا في تردي أكبر وأخطر.

فأي "مسلسل ديموقراطي" هذا الذي يصر النظام على تأكيده ، وهو لا يزال مستمرا في شن حملاته القمعية

على مناضلي الشعب المغربي والتحركات النضالية للجماهير الشعبية ، ومازال مصرا على سياسة منع عمل المنظمات النقابية والثقافية والحقوقية ، المشروعة (أ.و.ط.م جمعية حقوق الإنسان ، جمعيات ثقافية...) أي "مسلسل ديموقراطي" هذا يؤكده النظام إن لم يكن يقصد به السماح للمنظمات الصهيونية بإقامة مؤتمراتها على أرض بلدنا ، وللمنظمات الرجعية بالاحتفال بأفراحها وأعراسها ، هذا هو "المسلسل الديمقراطي" الذي تطبل له القوى السياسية الإصلاحية ، والذي في ظله يستشهد المناضلان الدرايدي مولاي بوبكر ، ومصطفى بلهواري من أجل بعض المطالب البسيطة الديموقراطية أي "سلم اجتماعي" يقصده النظام هل المظاهرات والانتفاضات الشعبية والسخط والغليان والتذمر المتحكمين في الأوساط الجماهيرية ضد سياسة النظام اللاوطنية اللاديموقراطية اللاشعبية ، وقمع النظام بمجازره وإرهابه واغتيالاته، هي ما يعبر عنها النظام بـ "السلم الاجتماعي" أي منطق هذا الذي يضفي على الحرب الطبقية الدائرة بين النظام والجماهير الشعبية بكل ضراوة "سلما اجتماعيا" ، أية مصيبة هذه التي أصابت وضربت القوى السياسية الإصلاحية حتى مرضت بحمى التطبيل لهذه السياسات والتحمس في دعواتها التي تبني أطروحات رجعية تقضي بالعمل على ماهو مستحيل والدعوة إلى تخفيف هذه التناقضات ما بين أنصار الطبقات السائدة والجماهير الشعبية الكادحة المكتوية بنار الغلاء ، "تقتين الجبهة الداخلية"، كيف يمكن استيعاب حماسها هذا في إطار "التقدمية" التي تدعيها ، وأي "إجماع وطني" هذا الذي يروج له النظام. و هل تزكية مخططاته الهجومية على القوت اليومي للجماهير الشعبية بل الإجماع على مجازره المرتكبة في حق الشعب المغربي وتحركاته النضالية المشروعة من أجل تحسين أوضاعه وفرض مطالبه العادلة ، هل إجماع ما لا يمكن الإجماع عليه ، إجماع الشعب المغربي علي القبول لكل الضربات العنيفة الموجهة إلى قدراته الشرائية ، والقبول بالتقتيل الممارس على أبنائه المنتفضين ، والإجماع على سياسة الطرد والتشريد الممارسة ضد أطفاله من تلاميذ وطلبة ومتخرجين وحاصلين على شواهد مدرسية وجامعية. هل الإجماع على أحقية النظام في الاغتناء وابتزازالأرباح على ظهر الطبقة العاملة المغربية والشغيلة المغربية. هل الإجماع على الموت البطيئ الذي يمارسه النظام على الجماهير الشعبية الكادحة أم هو إجماع الطبقات السائدة على السياسة الممارسة على الشعب المغربي من خلال البرلمان ، إضفاء طابع "الوطنية" على هذا الإجماع الزائف ، إذا كان هذا هو الإجماع الذي يقره النظام فلأن أكذوبته وديماغوجيته لا تنطلي على أحد ومسايرة القوى السياسية الإصلاحية لسياسة النظام هذه لن تغير من واقع الأمر شيئا . ذلك أن الجماهير الشعبية الكادحة قد أجمعت بالملموس من خلال انتفاضاتها الرائعة ، ومن خلال تظاهراتها ، ومن خلال الغليان أوالسخط تجاه سياسة النظام ، على أنه لا إجماع حقيقي غير إجماع الجماهير الشعبية المناضلة على خوض النضال الديموقراطي الحق ، النضال الجماهيري الواسع ، الطريق الصحيح والسليم لفرض مطالبها الديموقراطية في آفاق العمل على التغيير الجذري للبنيات الاقتصادية والاجتماعية القائمة وكسر حلقة التبعية وتخليص البلاد من هيمنة الدوائر الأمبريالية العالمية وحلفائها المحليين البورجوازية الكومبردورية

والملاكين العقاريين الكبار. إنه الطريق النضالي الشاق الذي استشهد على دربه أبطال وعظماء ، ورووه بدمائهم الطاهرة وهو طريق ما زال يستدعي المزيد من العطاء والتضحية ، وهو الطريق الذي سيجرف معه كل القوى التقدمية التي لها المصلحة في التغيير وغيرة حقيقية على مصلحة الشعب المغربي ، وسيجبرها على الانسياق لنداءات كلمة النضال الحق والتغيير الحق والبديل الوطني الديمورقراطي الشعبي الحق.

إن سياسة المغرب الجديد لا تشكف إلا على جديد واحد ، اشتداد أزمة النظام الاقتصادية والاجتماعية واشتداد قبضته القمعية واشتداد تدهور أوضاع الجماهيرالشعبية الكادحة وتفاقمها ، واشتداد تبعية بلادنا للدوائر الأمبريالية العالمية ، واشتداد النهب لخيرات بلادنا ، واشتداد أرباح الشركات الأمبريالية واشتداد استغلال الأيدي العاملة المغربية ، وفتح المجال لرؤوس الأموال الأجنبية لتخريب اقتصاد البلاد وخيراته وتسهيل أعماله هذه بشن عشرات القوانين في هذا الصدد.

إن النظام حدد هويته منذ بداية الاستقلال الشكلي ، وأقام اختياراته الطبقية بشكل لا رجعة فيه ، وأي شعار ينصب للتمويه على هذه الحقيقة الصارخة ، لن يفهم منه غير الرغبة في إطالة الفقر والجهل والعذاب والتشرد والقمع الذي ترزخ تحته الجماهير الشعبية الكادحة وتعاني منه.

في إطار "المغرب الجديد" المزعوم عزز النظام هجمته على القوت اليومي للجماهير الشعبية ، بهجمته على الحريات الديموقراطية ، من حق في الإضراب ، والتجمع والاعتصام والتظاهر ... أضفى على هجماته هذه طابع "الديموقراطية " و"الإجماع الوطني" و "السلم الاجتماعي" ، وبذلك يكون قد صاغ بشكل بارع موازين قوى طبقية لصالحه وصار يتأملها بحب وشغف ، متناسيا أنه بوضع آخر لبنة في سياسته هذه يكون قد عمل على خلق مناخ اقتصادي اجتماعي وسياسي وثقافي ليس للجماهير الشعبية فيه أي مكان مريح غير النضال وخوض الصراع لنسف معادلته السياسية هذه ، وفرض مطالبها العادلة والمشروعة وبالتالي وضع حد لهجمته العدوانية وفضح طبيعة سياسته اللاوطنية ، اللاديموقراطية ، اللاشعبية.

والحركة الطلابية باعتبارها جزءا من الحركة الجماهيرية تأثرت أشد التأثر من جراء هجمة النظام الشاملة على مكتسبات الحركة الجماهيرية ، فنالت قسطها من هذه الهجمة وهو قسط ثقيل غير العديد من معطياتها النقابية والثقافية والتعليمية والديموقراطية . فتعقد مجرى تطور نضالاتها بسبب تعقد الشروط التي تناضل فيها بعد أن شدد النظام من جهمته القمعية على أي تحرك طلابي مشروع وأحدث لهذا الشأن سلسلة من الإجراءات البوليسية والعسكرية كان آخرها إحداث ما يسمى ب "الحرس الجامعي" (الاواكس) الأداة المنفذة لمخططات النظام التعليمية التصفوية على صعيد الجامعة المغربية. وكذلك ما تم فعله من إخضاع طلبة المدرسة المحمدية للمهندسين للنظام العسكري وتحويل المدرسة برمتها إلى ثكنة للجيش والاواكس من أجل مراقبة المدرسة والطلبة وتتبع خطواتهم ومنع إضراباتهم وحرمانهم من التجمعات والاجتماعات وحتى الندوات الدراسية ... الخ.

2 – نتائج فشل المؤتمر 17 وانعكاسات ذلك على مجرى تطور نضال الحركة الطلابية:

لازلنا نتذكر موقف المناضل القاعدي الشهيد مصطفى بلهواري ، وهو مؤتمر في المؤتمر 17.لقد كان موقفه يتميز بإصرار وعناد لايوازيهما غير قناعاته وإيمانه العميق ، بصحته واستعداده للدفاع عنه ، وهو موقف كان الشهيد قد لخصه في جملة واحدة:" ضرورة إنجاح المؤتمر 17 وتحمل المسؤولية من طرف النهج الديموقراطي بطرفيه في هيكلة المنظمة وذلك بالصعود إلى القيادة والخروج بمقررات النهج الديموقراطي "إن انسحاب النهج البيروقراطي الفوقي لم يكن يعني بالنسبة له وبالنسبة للنهج الديموقراطي وخاصة الطلبة القاعديين غير ترك مصلحة الحركة الطلابية تضيع بين هجمات النظام القمعية ومخططاته التصفوية ، لقد رشح نفسه لتحمل المسؤولية في القيادة. وصارع بشدة الطروحات التحريفية التي برزت في صفوف الطلبة القاعديين والتي جهدت بشن الأشكال الأخلاقية والخبيثة للحيلولة دون إنجاح المؤتمر ، حيث لعبت بذلك نفس الدور الذي لعبه النهج الفوقي البيروقراطي في إفشال المؤتمر، لكن يتميز دورهم هذا بكونه جاء من قلب النهج القاعدي وبغرض أهداف أبعد تستدعي تفجير النهج. وقد سمع الشهيد أثناء المؤتمر شتى النعوتات الموجهة إليه من طرف العناصر التحريفية التي ارتبطت طروحاتها حاليا بطروحات النهج الفوقي البيروقراطي ، وصارت تلعب في غياب مناضلي النهج الفوقي البيروقراطي من الساحة الطلابية دور هذا الأخير في مواجهة نضالات الحركة الطلابية كان أخطره الدور الجبان الذي لعبته في إفشال معركة الحركة الطلابية ، وهي المعركة التي كانت تستهدف إجبارالمسؤولين على التراجع عن نظام إصلاح الامتحانات التصوفية الحالي ، والذي برز أساسا بكلية العلوم والآداب بالرباط ، وانعكاسات هذا الفشل مازالت إلى اليوم تعاني منها الحركة الطلابية المغربية.

لقد حرصنا أن نخرج جماهيريا إلى الحركة الطلابية موقف الشهيد مصطفى بلهواري من انعقاد المؤتمر 17 ، والسياق الذي كان يصارع فيه ، والخلاف الذي كان سائدا آنذاك في الموقفين : موقف تحمل المسؤولية ، وموقف التأجيل ، الأول كان طريقا شاقا وصعبا ومسؤولا ، جاءت شهادة مصطفى بلهواري لترسخه كاختيار للنهج القاعدي ، أما الثاني فقد عرفناه فيما بعد ، وهوطريق الوقوف ضد اختيار النهج القاعدي ، اختيار النضال الشاق ، واتباع الطريق السهل ، طريق خيانة مصالح الحركة الطلابية في الأوقات الحرجة كما تم بكلية العلوم عندما سارعت مجموعة من العناصر لأسباب أنانية وتحت تبريرات صبيانية إلى إفشال معركة كلية العلوم وتوريطها لاجتياز الامتحان ، وهي غير مستعدة تماما لذلك مما نتج عنه أكبر نسبة من الرسوب عرفتها المؤسسة منذ نشأتها.

واليوم تأكد بما لا يدع شكا أن موقف الشهيد بلهواري كان موقفا سديدا وأن النهج القاعدي كان يدرك آنذاك أن فشل المؤتمر 17 لن يعني إلا إتاحة فرصة ذهبية للنظام للإجهاز على مكتسبات الحركة الطلابية خاصة وأن

النظام كان قد أعد مشروعه الذي سماه "إصلاح التعليم" والذي كان واضحا عند الطلبة القاعديين آنذاك أنه لا يشكل إلا إفسادا وتخريبا له.

انطلاقا من هذه القناعات صار النهج القاعدي قبل انعقاد المؤتمر 17 يتهيئ لإنجاز مشاريع تعليمية وثقافية وتنظيمية وديموقراطية لطرحها خلال المؤتمر 17 ، ومناقشتها من أجل تعديلها بما لا يخرج عن المصلحة الحقيقية للجماهير الطلابية وبالتالي المصادقة عليها.

ويمكن تلخيص التوجيهات التي كانت محكمة آنذاك في ملف الحركة الطلابية في النقاط التالية :

- الزيادة في المنحة وإضافة المنحة الرابعة ، وذلك نظرا لغلاء المعيشة.
- الزيادة في تأطير وتجهيز مؤسسات التعليم العالي، والنضال من أجل فرض سد النقص الخطير في هذا الميدان.
- الزيادة في بناء الأحياء الجامعية لتستوعب الأعداد الهائلة من الطلبة الملتحقين بالجامعات وبالتالي من أجل عدم ترك الطلبة عرضة لسمسرة السماسرة ومضارباتهم.
- حل مشكل النقل بالنسبة للطلبة وذلك بالزيادة في خطوط النقل الرابطة للأحياء الجامعية والكليات ومناطق السكن الطلابية ، وتمكينهم من بطاقات مجانية أومناسبة لدخلهم المتمثل في المنحة الهزيلة.
- إلغاء بنود الطرد والقرارات التصفوية ، وفرض مشاركة ممثلي الطلبة في مداولات الامتحانات.
- فرض حرمة الجامعات المغربية وإيقاف نشاط المخابرات البوليسية التي ترمي إلى ربط تسيير الأحياء الجامعية بوزارة الداخلية.
- فرض حرية العمل النقابي بالجامعات بدون قيد أو شرط وفرض الاعتراف بالأجهزة التحتية من طرف الإدارات.
- هيكلة المنظمة هيكلة صلبة قادرة على إنجاز هذه المهام ، ولتكون في مستوى الموقع القوي لمواجهة مخططات النظام التصفوية التي كان قد أعلن أنه سيشرع في تطبيقها ابتداءا من السنة الجامعية 83/82، أي مباشرة بعد انتهاء أشغال المؤتمر 17.

لكن بالرغم من جسامة المهام المطروحة أمام المؤتمر 17 للحسم فيها من أجل تحمل المسؤولية في إنجازها وبالرغم من الوضوح التام الذي كان سائدا أثناء المؤتمر 17 بما يعنيه فشل المؤتمر من ترك مصلحة الحركة الطلابية بين أنياب النظام ، وبالرغم من كل هذا بادر طلبة أ.ش.ق.ش إلى إعلان انسحابهم من المؤتمر 17 معبرين بذلك عن المعنى الحقيقي لشعاراتهم الداعية إلى الدفاع عن مصلحة الحركة الطلابية ، حيث اتضح بالملموس أنه حين تحضر فترات دقيقة تطرح فيها ضرورة تحمل المسؤولية ، يغيب هذا الطرف وينسحب خوفا من تقديم التضحيات التي يتطلبها موقف تحمل المسؤولية ، وبانسحاب هذا الطرف شرع باقي أطراف النهج الفوقي البيروقراطي : طلبة "م.ع.د.ش" و طلبة "ح.ت.أ" للإعلان عن تحفظهم من عقد المؤتمر وعدم استعدادهم لتحمل

المسؤولية مع النهج الديموقراطي ، معبرين بذلك عن نفس موقف طلبة "أ.ش.ق.ش" في الهروب من تحمل المسؤولية ، وبانسحاب النهج الفوقي البيروقراطي من المؤتمر 17 بكامل أطرافه تم وضع مؤتمري النهج الديموقراطي في موقف دقيق حيث ما لبث أن اتخذ موقف تحمل المسؤولية في القيادة ، وهيكلة المنظمة وعدم ترك مصلحة الجماهير الطلابية فريسة سهلة لمخططات النظام التصفوية و لهجماته القمعية ، حتى كانت مجموعة من العناصر سواء منها المنشقة عن النهج القاعدي أو المدسوسة في صفوفه قد سبقت تسارعه إلى لعب لعبتها الخبيثة اللامسؤولة في كسر التحالف القائم بين طرفي النهج الديموقراطي باستعمال الاحتيال والكذب ، فساكاد النهج الديموقراطي يدرك حقيقة المناورة التي سار ضحيتها ، ويعيد شملها حتى كان الوقت قد فات فتم عقد الجلسة الختامية ليخرج المؤتمر بموقف التزكية لأعضاء القيادة الذين تراجعوا عن انسحاباتهم وهم أعضاء طرفي النهج الفوقي البيروقراطي ، طلبة "م.ع.د.ش" وطلبة "ح.ت.أ" ، ومنحهم صلاحية الدعوة إلى عقد المؤتمر الاستثنائي في أقرب الآجال ، على هذا النحو عرف المؤتمر 17 الفشل ، وهو مصير لم يكن الطلبة القاعديون ينتظرونه ولم يعملوا منذ بداية أعمال المؤتمر إلى نهايته على الإتيان بمواقف أو سلوك من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة ، على العكس من ذلك عملوا كل ما في جهدهم لإنجاحه ، وهم لن يتمكنوا منذ ذلك بسبب تكالب أطراف النهج الفوقي البيروقراطي مع العناصرالمنشقة عن النهج القاعدي والتي كانت تنسق خفية مع العناصر المدسوسة بصف النهج لتقوم من الداخل بالدور الذي يعجز النهج الفوقي والعناصر المرتبطة به القيام به من الخارج.

يمكن التأكيد على أن المؤتمر 17 لم يفشل بسبب الخلافات السائدة وسط مؤتمري الحركة الطلابية بل رجع ذلك إلى أن هذه الخلافات كان من الممكن إيجاد حلول لها عن طريق مراعاة الحد الأدنى المتمثل في الحفاظ على المصلحة الحقيقية للحركة الطلابية ، فالذي تم هو إفشال المؤتمر وهي خطة يبدو أن طلبة "أ.ش.ق.ش" كانوا قد أعدوها من قبل بإيعاز من حزبهم وسايرهم في ذلك باقي أطراف النهج الفوقي البيروقراطي والعناصر البيروقراطية المرتبطة بهم المنشقة عن النهج القاعدي والمدسوسة في صفوفهم وسبب ذلك يعود إلى عدم استعداد حزب "أ.ش.ق.ش" تحمل المسؤولية في "الغموض" و "عدم الوضوح" خاصة وأن انتفاضة 20 يونيو كانت قد مزقت ما تبقى من زيف شعارات "المسلسل" و"الإجماع" و "السلم الاجتماعي" وذلك كما جاء في الكلمة التي ألقيت باسم طلبة "أ.ش.ق.ش" خلال المؤتمر والتي عبروا من خلالها عن موقفهم بالانسحاب من المؤتمر. ولا شك أن "الغموض" و "عدم الوضوح يقصد به عند طلبة "أ.ش.ق.ش" علاقة حزبهم مع النظام فهم لا يعرفون النضال "للدفاع عن مصالح الجماهير الطلابية إلا إذا كانت هذه العلاقة واضحة ، أي أن يكون "الدفاع" عن مصالح الجماهير الطلابية لا يكسر علاقة الحزب مع النظام كما يجب أن يساير هذه العلاقة ويتفق معها ، وهو ما يعني إخضاع مصلحة الحركة الطلابية لطبيعة علاقة الحزب مع النظام. فالمبررات التي يقدمها النهج الفوقي البيروقراطي والعناصر البيروقراطية المرتبطة به من كون الخلافات القائمة بين المنهجين الديموقراطي

والبيروقراطي كان سببا في فشل المؤتمر 17، لا تصمد كثيرا أمام الواقع والتطور الذي عرفته أشغال المؤتمر ، حيث أن طلبة "م.ع.د.ش" وطلبة "ح.ت.أ" قبل الدخول في أي صراع في مضمون المقررات والمشاريع المعدة من كلا الطرفين ، فقد جاء هذا الانسحاب سابقا عن ظهور أي خلاف بين النهجين بالرغم من أن الخلاف قائم ، لكن هذا لا يعني عدم إمكانية إيجاد صيغة مشتركة تراعي في حدها الأدنى المصلحة الفعلية للحركة الطلابية . فمثل هذه الصيغة كانت ممكنة لو صاحبتها نية حقيقية في إنجاح المؤتمر 17. ومما يؤكد هذه النية المبيتة في إفشال المؤتمر 17 انسحاب النهج الفوقي من الساحة الطلابية وتهريبهم من تحمل أي نوع من المسؤولية أو تخوفهم من ذلك . أما العناصر البيروقراطية المرتبطة بهم ، فقط تنشط لتعرقل -محلهم - أي تحرك للحركة الطلابية ولتحدد مهمتها في منع النهج الديموقراطي من القيام بأدواره النضالية ،

إن النهج الفوقي البيروقراطي والعناصر البيروقراطية المرتبطة به هي التي تتحمل مسؤولية إفشال المؤتمر 17. وإذا كان الطلبة القاعديون يتحملون من مسؤولية في هذا الصدد فهي في جميع الأحوال لا تتعلق بقصور أو تهاون أو تذبذب في موقف إنجاح المؤتمروالصعود إلى القيادة ، بل ستظل فقط تقتصر على عدم تمكن الطلبة القاعديين من ضبط دسائس ومناورات وحيل العناصر المدسوسة بصفوفها إلا بعد فوات الأوان. وكما تنبأ الشهيد مصطفى بلهواري ومعه النهج القاعدي للنتائج المؤلمة التي ستترتب عن فشل المؤتمر 17 ، أعد النظام عدته وأخرج جل مخططاته التصفوية والقمعية ليمررها ويطبقها على التعليم العالي ويعصف بجميع المكتسبات النقابية والثقافية والتعليمية والديموقراطية التي كانت الحركة الطلابية تعدها في وقت قريب ضمن المكتسبات النهائية التي لارجعة فيها. لقد استغل النظام ضعف الحركة الطلابية وهشاشة الهيكلة التي تميز منظمتها ليضرب بقوة و بكل عنف نشاطها وتحركاتها النضالية واضعا إياها في وضع جديد عقد شروط نضالها وطرق استمراره بما طرح عليها الخروج من المهام المسطر لها النضال من أجل إنجازها ومن دون التخلي عن برامجها الديموقراطية وأهدافها النضالية الرئيسية .

لقد شملت هجمة النظام مستويين : المستوى الأول يتمثل في ضرب الجامعة وإفساد التعليم بها وضرب الشروط المادية للطلبة وذلك من خلال :

- إلغاء نصف المنحة بالنسبة للطلبة القاطنين بالمدينة الجامعية ، وحصر منحها في أربع سنوات بدل خمس سنوات.
- فرض بنود طرد جديدة 13 ، 21 ، 6.
- إلغاء قيمة الشواهد المحصل عليها من الجامعة المغربية حيث لم تعد تساعد إلا على التخرج إلى الشارع والتشرد .
- خلق إجراءات منع الحاصلين على الباكالوريا من التسجيل في الجامعة إما بسبب أقدميتها أو بمقتضى المذكرة 504 المشؤومة ... الخ

- فرض نظام "إصلاح" الامتحانات التصفوي النخبوي ، هدفه تصفية أكبر عدد ممكن من الطلبة وطردهم من الجامعات . وهذا "الإصلاح" يشكل أداة خطيرة بيد الإدارة يصلح استخدامه لفرض نسبة عدد الطلبة في الجامعات و يمكن الإدارة من تطبيق توجيهات يعد لها، والتي تقضي بتحديد نسبة عدد الطلبة في الجامعات حسب ما تقترحه مؤسسات (صندوق النقد الدولي) والبنك العالمي ... الخ .

- أصدر بالجريدة الرسمية ضرورة فرض رسوم التسجيل بالجامعة حددها بالنسبة للطلبة الرسميين في 150 درهم وبالنسبة للطلبة الأحرار 450 درهم ، وهو لم يعمل بعد للدخول في تطبيقها ، فذلك لا يعني أنه قد تخلى عن هذا الإجراء الذي يستهدف أساسا ضرب مجانية التعليم الجامعي. بل هو أراد أن يترك الأمور على هذا النحو لخلق استعداد نفسي لدى الطلبة وتهييئهم لقبول هذا الإجراء من دون مشاكل تذكر. وهو تكتيك يميز أسلوب تمرير مشاريعه التصفوية.

- وأخيرا صار يتهيأ لإزالة الأحياء الجامعية كما فعل بالنسبة للداخليات ، ففي مدينة تيفلت مثلا : أغلق الداخلية الوحيدة بها ، و تم حرمان أكثر من 600 تلميذ من مجانية السكن والأكل خاصة وأن مقر سكنى عائلاتهم يبعد عن المدينة بأكثر من 100 كلم ، وكذلك الشأن بالنسبة للعديد من الداخليات بمدينة الرباط حيث تم إغلاقهم.

- إعداد برامج رجعية ومناهج تعليمية استعمارية ... الخ

أما المستوى الثاني ، فيتمثل في الهجمة الشرسة التي شنها النظام على العمل النقابي بالجامعة ونشاط الأجهزة التحتية لأ.و.ط.م وذلك من خلال :

- منع إقامة التجمعات العامة
- منع الأنشطة الثقافية
- منع مناضلي أ.و.ط.م. من الدخول إلى الجامعة
- الاعتقالات الواسعة التي شنها النظام بصفوف الجماهير الطلابية ومناضليها ومسؤوليها النقابيين وبالتالي تقديمهم إلى محاكمات صورية لفقت لهم فيها تهم مزورة لا أساس لها من الصحة بهدف الزج بهم في السجون
- إحداث "الحرس الجامعي" وهو نوع من البوليس صبغ عليه النظام صفة "موظف" ليقوم بدوره القمعي التجسسي الموكل إليه ، ونسبة لهذا الدور سماه الطلبة عن حق "الاواكس". وفعلا يعد هذا الإجراء دودة سوس أقيمت لتنخر الأجواء الدراسية التربوية وإحلال محلها أجواء الميوعة والتفسخ والبوليسية ويظهر هذا من خلال أعمال هؤلاء الفرق البوليسية حيث تتاجر بالجامعة بالخصوص بالدار البيضاء في كليات الحقوق والآداب والعلوم في الحشيش والكيف وشتى أنواع المخدرات.
- طرد عشرات الطلبة بسبب نشاطاتهم النقابية
- فرض نظام عسكري على المدرسة المحمدية للمهندسين، هذا النظام الذي مازال طلبة هذه المدرسة يعانون من

وبلاته ومصرون على رفضه والقضاء عليه باعتباره نظاما لا يحترم بتاتا مصلحتهم التربوية والدراسية والتقنية والثقافية ، وما النضالات التي خاضوها في آخر السنة إلا دليل على ذلك.

- منع الحركة الطلابية من هيكلة أجهزتها التحتية في جميع المدن المغربية وممارسة الحظر العملي على نشاطات أ.و.ط.م.ومنع انعقاد المؤتمر الاستثنائي.

هكذا بدل أن تنتزع الحركة الطلابية مكاسب جديدة ، كما كانت قد شدت العزم على ذلك أثناء المؤتمر 17 ، فقدت الكثير من مكاسبها وسارت تتراجع أمام هجمات النظام المستمرة وقمعه المشدد لتتساقط من يدها مكاسب أخرى ، وذلك كله يحدث من دون أن تتمكن من فعل شيء يسعفها على إيقاف هجمة النظام أ.و.ط.م وحاجته إلى هيكلة صلبة وموحدة وقوية ، جعلها عاجزة عن فرض مطالبها الأساسية ، ومما زاد من تردي الأوضاع ، أوضاع الحركة الطلابية ، غياب أطراف النهج الفوقي البيروقراطي من ساحة النضال اليومي ، ومغادرتها للساحة الطلابية وحضور محلها العناصر البيروقراطية المرتبطة بهم ، والتي كانت تقوم بأدوار عرقلة نضال الحركة الطلابية والوقوف في وجه نشاط النهج الديموقراطي ، وهي أدوار كانت الإدارة تحتاج إلى من يلعبها للتمكن من تمرير خططها في أحسن الظروف وما إفشال مقاطعة نظام "إصلاح" الامتحانات إلا دليل على هذا الدور الذي كانت الإدارة في حاجة إلى من يلعبه محلها ، لقد كان – عن حق – النهج الديموقراطي ، لوحده وخاصة النهج القاعدي في مستوى المسؤولية التي كان يطرحها الظرف الذي تمر منه الحركة الطلابية المغربية بعد فشل المؤتمر 17. ويعود الفضل كل الفضل إلى هذا النهج وإلى تضحياته الكبيرة في الإبقاء على الأجواء النضالية داخل الجامعات المغربية ، فبالرغم من القمع الهمجي الممارس ضد هذا النهج فإن تصلبه العميق داخل الحركة الطلابية والتعاطف الواسع الذي تكنه لبرنامجه ، برنامج الجماهير الطلابية ، كان يحول دون تمكن النظام من القضاء عليه. وحاليا ورغم مرور أزيد من 4 سنوات على فشل المؤتمر 17 وعلى قمع النظام المتواصل وهجماته الشرسة وخططه ومشاريعه التصوفية ، فإن هذا النهج الديموقراطي قد تمكن من إفشال الهدف الثابت للنظام : القضاء على نضال الحركة الطلابية وعلى أي نشاط نقابي بالجامعة ، فبالرغم من مرور أزيد من أربع سنوات كلها قمع واعتقال ومحاكمات صورية وأحكام قاسية بالسجن واغتيالات وإرهاب ودم فإنه يمكن الاعتزاز بما حققه النهج الديموقراطي وخاصة النهج القاعدي ألا وهو ، استمرار نضال الحركة الطلابية حيث يمكن خوض بنجاح إضراب أو القيام بمظاهرة أو العمل على مقاطعة الدروس بإخلاء الكلية متى قررت الحركة الطلابية ذلك ومتى شاءت فالمبادرة مازالت تقبض عليها بيديها ، ماعدا إذا استثنينا بعض المؤسسات القليلة التي لم تعرف العمل النقابي ولم يسمح لها به والحديثة البناء.

وهكذا يحق لنا أن نؤكد حقيقة أساسية : لقد تمكن النهج الديموقراطي بفضل نضاله البطولي واستماتته في الالتزام بالدفاع عن مصلحة الجماهير الطلابية ، من إفشال هدف النظام الأساسي المتمثل في إركاع الحركة الطلابية وردع تحركاتها النضالية مرة وإلى الأبد. وهو إذ ما يزال مستمرا ، ومصر على الاستمرار على هذا

الدرب الذي قدم فيه النهج القاعدي شهيدين : الدرايدي مولاي بوبكر ، ومصطفى بلهواري ، فإنه لن يتوانى في العمل على تطوير أساليبه النضالية وخططه من أجل انتزاع كافة المطالب والمكاسب التي أجهز عليها النظام ، وإرجاع الحركة الطلابية إلى عهد عزها واستخلاص الدروس النضالية الكفيلة بتقديم رصيد أ.و.ط.م وتثبيت خطاه بما يعزز مبادئه الأربعة : الاستقلالية ، الديموقراطية ، التقدمية ، الجماهيرية ويعمق مضامينها النضالية الكفاحية.

إلا أن فشل النظام الذريع في فرض مبتغاه الأساسي المتمثل في إركاع الحركة الطلابية وإجبارها للانصياع لتعليمات البوليس الجامعي ، يجب أن لا يؤدي إلى غض النظر عن خطط النظام القمعية والتعليمية الصوفية الذي تمكن من تطبيق جزء كبير منها و كما يجب عدم التغاضي عن خطورة أهداف النظام المصر على جعلها حيز التطبيق ، وإذا كان لهذا الحرص من معنى يبتغيه ، فهو يتمثل في ضرورة العمل على البحث عن إمكانيات نضالية أخرى لتحسين شروط نضال الحركة الطلابية والاستفادة من تجربة الأربع سنوات من نضال النهج الديموقراطي بجانب الجماهير الطلابية بفرض الارتقاء إلى مستوى استخلاص أشكال نضالية متقدمة تقدم نضال الحركة الطلابية وتستنهض فيها طاقاتها الجبارة ، وتمكنها من توحيد جهودها النضالية ورصها في إطار أ.و.ط.م من أجل إحداث تغيير في الشروط الحالية لنضال الحركة الطلابية تغيير يرفع من ميزان قواها النضالية ويضعها في الطريق القادر على انتزاع مطالبها الأساسية وفرض برامجها النقابية والديموقراطية العادلة ، وذلك كله يجب أن يتم مع ضرورة مراعاة النظر إلى الحركة الطلابية وأشكال تقدمها والخطط النضالية التي تفرزها في السياق العام الذي يعرفه الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي الذي تمر منه البلاد . فما العمل من أجل تحقيق تقدم في شروط نضال الحركة الطلابية المغربية؟.

3 – آفاق العمل النضالي من أجل استنهاض الطاقات النضالية للحركة الطلابية وتغيير شروط أوضاعها النقابي والنضالية الحالية:

تمر الحركة الطلابية بظرف دقيق للغاية ، فهي لايمكنها أن تستمر بنفس الأشكال النضالية السابقة والبقاء عند حدودها ، لأنها بذلك ستؤكد على عمقها وعدم قدرتها على التطور ، وهو ما قد يوحي بأن النظام قد صار يحاصر ويضيق نضالها بنجاح ، كذلك فهي ستخطئ إن تخلت عنها وصارت تبحث عن أشكال أخرى لتعويض الأشكال السابقة ، لأن ذلك سيكون بمثابة حكم خاطئ على الطريق الذي انتهجته وصارت عليه إلى اليوم ، وهو ما يكذبه الواقع ، ولذلك فإن الظرف الدقيق الذي تمر منه يحتم عليها تطوير الأشكال السابقة بمايبقي عليها من جهة ويقدمها في عدة جوانب أساسية من جهة ثانية ، ووضع ذلك كله ضمن خطة نضالية محكمة تحدد الأولويات وتربط فيما بينهما ربطا جدليا ، بحيث لم يؤدي النضال من أجل فرض مهمة معينة تناسي

المهام الأخرى ، بقدر ما يجب أن يؤدي طرحها استدعاء باقي المهام الأخرى وإظهار أهدافها أو باقي المؤسسات على المستوى الوطني. فعلا لقد صار "الاواكس" يمنع دخول مناضلي أ.و.ط.م الديموقراطيين وأعضاء تعاضدية كلية العلوم إلى الجامعة ، ويسمح لهذه العناصر وباقي طلبة النهج الفوقي البيروقراطي بالدخول إلى الجامعة لمتابعة دروسهم بكل حرية، فهل هذه هي مكتسبات الحركة الطلابية ، وهل هذه هي حرية العمل النقابي.

- القمع المشدد على النهج الديموقراطي ، بحيث لم يتمكن من فرض برامجه وخططه النضالية بسبب انعدام شروط العمل النقابي وبسبب العرقلة التي كان يتعرض لها من طرف العناصر البيروقراطية المرتبطة بالنهج الفوقي وبسبب قمع النظام سواء بواسطة الأواكس حيث كان يطارد طلبة هذا النهج بالجامعة ويعتقلهم أو يطردهم من الساحة أو يمنعهم من دخولها تماما ، أو بواسطة البوليس السري والقابع في سياراته أمام أبواب الجامعات ينتظر ظهور أحد منهم لاعتقاله.

- غياب أية إمكانية للعمل النقابي الجماهيري وللعمل الثقافي مما كانت له انعكاسات على الطلبة الجدد الذين التحقوا بالجامعة ، لم تتح للمناضلين فرصة التعريف بأ.و.ط.م ونشاطه وأهمية العمل النقابي لإشراك هؤلاء الطلبة في مسلسل النضال المستمر للحركة الطلابية .

هذه هي أهم العناصر أو العوامل الرئيسية التي كانت من وراء عدم تمكن الحركة الطلابية من صد هجمة النضال. ومن الواضح أن هذه العوامل تؤكد على أن الحركة الطلابية بالرغم من نضالاتها الجبارة وتضحيتها المشرفة في فرض مطالبها الأساسية ليس ناتج بسبب أزمة ذاتية تنخرها ، إن الادعاء بوجود أزمة ذاتية يخفي من ورائه خلفية واضحة ألا وهي إخفاء مسؤولية بعض الأطراف في غيابهم وعدم استعدادهم للنضال إلى جانب الحركة الطلابية . إن أزمة ذاتية تعني وجود خلاف واضح ومكشوف وصراع عنيد بين أطرافها المناضلة ، وهو أمر لن يظهر على الساحة الطلابية سواء أثناء المؤتمر 17 حيث لن تناقش المقررات والبرامج ، المعدة من طرف مختلف أطراف المؤتمر . أو بعده ، حيث لم يظهر على الساحة الطلابية أي صراع حول برامج هذا الطرف أو ذاك. فخلال أربع سنوات تميز النضال بالحركة الطلابية بمبادرات النهج الديموقراطي وبرامجه وطروحاته الديموقراطية ، وغياب النهج الفوقي البيروقراطي ، وحضور العناصر البيروقراطية ليس بغرض الوقوف ضد النهج الديموقراطي ، فهدفهم كان أبعد يتمثل في إفشال أية معركة تخوضها الحركة الطلابية وبالتالي حضور القمع المشدد المسلط على مناضلي أ.و.ط.م النشيطين والذين لهم غيرة على أ.و.ط.م وعلى مصلحة الحركة الطلابية ، على مناضلي النهج الديموقراطي بشكل عام. إن وجود أزمة ذاتية يعني وجود مناضلين يعملون مع الحركة الطلابية ويضحون من أجلها ويتحملون المسؤولية معها ، إلا أن الخلافات في برامجهم مثلا أو مواقفهم والصراع الناتج عنها تحول دون توحيد مجهودهم في برنامج حد أدنى يعكس حقا المصلحة الحقيقية للجماهير الطلابية ، وهذا هو بالضبط ما ليس موجودا ومعاشا ، إن التغلب على هذه السلبيات ستظل المهمة الأساسية في العمل النضالي للحركة الطلابية وفي الظرف الدقيق الحالي تكتسي مهمة انتشال هذه السلبيات والعراقيل

أهمية بالغة ، ذلك أنه إذا كان النهج الفوقي البيروقراطي يطرح على الدوام عدم استعداده للنضال وتحمل المسؤولية إلا إذا كان إحياء "المسلسل الديموقراطي" وسياسات "الإجماع الوطني" و "السلم الاجتماعي" ...الخ فإن هذه السياسات قد تم إنهاء إحيائها وأصبحت اليوم بعد الانتهاء من الانتخابات التشريعية قائمة بالشكل والمضمون الذي أراد النظام إعطاءها لسياساته الرجعية هذه. فلم يعد للنهج الفوقي البيروقراطي من مبرر للتقاعس والقصور في النزول إلى الساحة الطلابية ، وذلك دائما بمقتضى منطقه السياسي وتحليله السياسي وعمله السياسي. وإذا كان النهج الفوقي البيروقراطي في حاجة إلى أشياء أخرى لم يفصح عنها لتحمل المسؤولية تجاه نضال الحركة الطلابية ، فإن عليه أن يطرحها فورا، وإلا فإن نضال الحركة الطلابية يجب أن يدفع هذا النهج في الظرف الراهن إلى الخروج فورا من صمته وتحديد موقفه من أ.و.ط.م والعمل النضالي الذي سيمكنها من إحراج هذا النهج هو النضال من أجل فرض الهيكلة فورا. إن شعار هيكلة أ.و.ط.م منظمة نقابية ديموقراطية تقدمية وجماهيرية ومستقلة ، صار يطرح نفسه بإلحاح ، فإنجاز الهيكلة عمل ذو أهمية قصوى سيعمل على إحداث تعديل في شروط نضال الحركة الطلابية ، فهي ستمكنها من العديد من المكاسب منها أساسا :

- فرض حرية العمل النقابي بالمؤسسات الجديدة والذي انعدم بها إلى اليوم
- عودة العمل الثقافي إلى جميع المؤسسات ، بعد أن منعه النظام بشكل مطلق وتام بعد انتفاضة يناير المجيدة.
- توحيد الحركة الطلابية على أساس متين وصلب
- توحيد مطالب الحركة الطلابية في ملف واحد
- تمكين الحركة الطلابية من محاور يمثلها على الصعيد الوطني ويطرح ملفها المطلبي الموحد على المسؤولين بالوزارات
- تمكين أ.و.ط.م من لعب دوره على الصعيد الداخلي والخارجي في مساندة نضالات حركات التحرر العربي وعلى رأسها نضال الشعب الفلسطيني بقيادة ممثله الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، و كذلك مساندة نضال الشعب العربي اللبناني في معركته ضد الغزوالصهيوني لأراضيه والفاشيين الكتائبيين المتسلطين عليه.
- التضامن مع نضال الحركة الجماهيرية وبالخصوص نضال الحركة التلاميذية ورجال التعليم والعمال والتأكيد على وحدتهم النضالية والنقابية .

إن التأكيد على أهمية الهيكلة في الظرف الراهن والنضال من أجل فرضها يعد نقطة برنامجية محورية في نضال الحركة الطلابية ، وأي مبادرة في هذا المجال يجب تثمينها والعمل على تقديمها ، إن النظام لن يمكن الحركة الطلابية من هذا المطلب ، لأنه لا يريد تمكينها من أداة جبارة تستعملها في صد هجمته لتعديل شروط نضالها الحالية بما يخدم مصالحها ، لذلك فإن النضال من أجل فرض هذه المطالب يجب أن يظل هدفا ثابتا

ومستمرا يجب انتزاعه ، وهو أمر لن تتمكن منه إلا إذا توحدت حوله وفرضت على جميع مناضليها وأطرافها تبنيه ، وبالتالي دفع القيادة الحالية إلى الدعوة إلى انعقاد المؤتمر الاستثنائي ، انتقاد تقاعسها في هذا المجال بقوة.

إن الهيكلة ليس مطلبا يمنحه النظام في الوقت الذي يهدأ فيه نضال الحركة الطلابية وتبتعد عن أساليب الإضراب والتظاهر ... الخ كما صارت تعبئ لذلك العناصر البيروقراطية المرتبطة بالنهج الفوقي ، فمثل هذا الفهم لتحقيق الهيكلة لن يؤدي إلا إلى إحتضار الحركة الطلابية وموتها وتركيعها.

إن الهيكلة على خلاف الفهم السابق تتطلب نضالا وأشكال عمل كفاحية لفرضه ، وفي هذا الصدد فإن أهم ما يجب العمل عليه من أجل فرض الهيكلة وعقد المؤتمر الاستثنائي هو الدخول في أشكال العمل التالية :

- هيكلة لجان الأقسام وانتخاب مجلس الطلبة القاعدة المحركة لنضال الحركة الطلابية
- فرض انتخاب التعاضديات
- دعوة القيادة إلى عقد المؤتمر الاستثنائي ودفعها إلى ذلك وانتقاد تقاعسها في هذا المجال
- إطلاق مبادرة نضال الجماهير الطلابية من أجل فرض الهيكلة ودفع القيادة إلى عقد المؤتمر الاستثنائي

إن النضال من أجل فرض هذه المطالب يجب أن لا يظل معزولا عن طرح مشاكل الطلبة ومطالبهم الأساسية إن الهيكلة لن يكون لها أي معنى إذا لم ترتبط بالمضامين المراد إعطائها لها ، وهي مضامين يجب أن تؤكد على تحسين أوضاع الحركة الطلابية المادية والمعنوية والتعليمية ، وبهذا المعنى يسهل فهم لماذا لا يمكن للحركة الطلابية فرض مطالبها الأساسية إلا إذا تحققت الهيكلة. فعندما تناضل من أجل إجلاء الحرس الجامعي أو الزيادة في المنح أو رفض نظام "إصلاح" الامتحانات ، فإن إدارة المؤسسة تجيبنا بأنها ليست بمسؤوليتها ، إنها قوانين واجراءات تنضبط لها. وهكذا لا تتمكن الحركة الطلابية من إيجاد محاور يمثلها على المستوى الوطني ، فلا تعرف كيف تستمر في معاركها مع غياب المحاور والنتائج التي قد تتمخض عن الاتصال بالمسؤولين الرئيسيين لتقرر هل تستمر في معاركها بنفس الأشكال أم تطورها ، أم تغير فيها أم ماذا.

على هذا النحو فإن عملا نضاليا بهذا المعنى يجب أن يؤكد على ضرورة الهيكلة ليس لأهميتها في بعد ذاتها بل نظرا لما تشكله من أداة نضالية جبارة تمكن الحركة الطلابية المغربية من تحويل قوتها المشتتة على صعيد المدن الجامعية في شكل لحمة واحدة من أجل فرض مطالبها الأساسية وصد هجمة النظام على مكتسباتها النقابية والديموقراطية والتعليمية .

لقد أكدت تجربة الحركة الطلابية ونضالها طوال الأربع سنوات أن فرض مطالبها الرئيسية غير ممكن إلا إذا مر بإنجاز مطلب الهيكلة ، فإذا تمكنت الحركة الطلابية من إنجاز بعض المكتسبات الجزئية على صعيد المؤسسة المرتبطة بها فإن الإكتفاء بها لن يؤدي إلا إلى المزيد من انهيار قوتها ومكاسبها الأساسية ، لذلك يجب تعزيز هذه المكاسب الجزئية بالنضال من أجل الهيكلة وعقد المؤتمر الاستثنائي في آفاق خوض نضالات واسعة وموحدة

تفرض من خلالها برنامجها الأساسي والذي يتمثل في محورين :

المحور الأول : ضد هجمة النظام على الصعيد التعليمي والمادي وذلك بـ :

- النضال من أجل عودة المنحة كاملة والزيادة في قيمتها بما يتناسب وغلاء المعيشة المتصاعد وإلغاء جميع الاجراءات التي تقلص منها وتلغيها.

- النضال من أجل فرض ضمان التخرج بالنسبة للحاصلين على الشواهد الجامعية ليشغلوا المناصب التي تؤهلهم لها نوع الشواهد المحصل عليها.

- النضال من أجل الغاء بنود الطرد وجميع الاجراءات التي تمنع الولوج والتسجيل بالجامعات بما فيها المذكرة المشؤومة 504.

- تعديل نظام "إصلاح" الامتحانات الحالي وأخذ وجهة نظر الطلبة في هذا المجال.

- النضال من أجل فرض نظام ثابت وواضح في معادلة الشواهد المحصل عليها من مختلف المؤسسات العامة.

- خوض نضالات تضامنية مع نضال الحركة التلاميذية في مواجهة الاجراءات التعليمية التصفوية التي تستهدف تشريدها وتكريس نظام تعليمي استعماري.

المحور الثاني: ضد هجمة النظام على مستوى حرية العمل النقابي ونشاط أ.و.ط.م. وحرمة الجامعة وذلك بـ:

- النضال من أجل رفع الحضر العملي عن أ.و.ط.م. وعن نشاط الأجهزة التحتية والسماح لها بإقامة التجمعات والندوات والأسابيع الثقافية.

- النضال من أجل فرض الحريات الديموقراطية : من حق الطلبة في الإضراب والاعتصام والتظاهر وإيقاف حملة الاعتقالات ضد مناضلي أ.و.ط.م. وإطلاق سراح جميع الطلبة المعتقلين والمحكوم عليهم والمختطفين.

- النضال من أجل فرض جلاء فوري لما يسمى بـ "الحرس الجامعي" باعتبار أن وجود هذه الفرق البوليسية يعد في حد ذاته خرقا لحرمة الجامعة المغربية ، وكذلك النضال من أجل فرض احترام حرمة الجامعة التي تخرق بهجومات العسكر والسيمي والقوات المساعدة على التحركات المفروضة للحركة الطلابية.

- إلغاء النظام العسكري المفروض على طلبة المدرسة المحمدية للمهندسين ، والنضال ضد عسكر وبوليس الجامعة المغربية.

- عودة المطرودين بسبب نشاطهم النقابي إلى متابعة دراستهم الجامعية

هذا البرنامج الذي يتضمن المطالب الأساسية للحركة الطلابية والذي يؤكد على صد هجمة النظام على جميع الأصعدة التعليمية والمادية والنقابية والديموقراطية والثقافية ، لا يسعى إلا إلى إرجاع مكاسب الحركة الطلابية السابقة ، لذلك فهو برنامج لصد هجمة النظام القمعية والتعليمية التصفوية.

فإذا طرحنا شعار ضرورة فرض الهيكلة بعقد المؤتمر الاستثنائي كشعار ثابت لنضال الحركة الطلابية في الظرف الراهن فلأننا نفعل ذلك لإيماننا الشديد بأن فرض برنامج صد هجمة النظام القمعية والتعليمية التفصوية لا

يمكن استيعاب حجمه إلا من طرف الهيكلة وعقد المؤتمر الاستثنائي ، فبهذا الترابط الجدلي بين فرض الهيكلة و قطع شوط هام على درب فرض المطالب الأساسية للحركة الطلابية تتمكن من طرح مهامها بما يراعي شروط نضالها الحالية ولا ينسيها مطالبها الأساسية.

هكذا يصبح النضال من أجل فرض الهيكلة هو نضال من أجل صد هجمة النظام وفرض مطالبها الأساسية وتعزيز مكاسبها الجزئية. كما أنه يصبح التقدم في فرض الهيكلة هو تقدم في فرض مطالبها ، وفرض مطالبها الأساسية سيتوقف بشكل كبير على إنجاز الهيكلة.

كما أن الهيكلة بهذا المعنى ستتحول - إن جاز التعبير - إلى "ترمومتر" ستتعرف من خلاله على قوتها الحقيقية ، وهل هي قادرة على فرض مطالبها وصد هجمة النظام ، أم مازال يطرح عليها المزيد من النضال والتعبئة الجماهيرية والنفس الطويل وخلق الأجواء النضالية المشتعلة للضغط على النظام وفرض تراجع على المكاسب التي انتزعها منها.

لكن يجب عدم التوهم أن فرض الهيكلة سيعني أتوماتيكيا فرض المطالب الأساسية للحركة الطلابية ، قد يعني فرض جزء منها ، لكن الهيكلة لا تشكل إلا إمكانية نضالية هامة تعدل من شروط نضال الحركة الطلابية الحالية بما يحسن منها ويضعها في مستوى من القوة والوحدة والنضالية تجعلها قادرة على خوض معارك من نوع قوي عاجزة في ظل الشروط الراهنة القيام بها ، كما أن الحركة الطلابية ليست كما يدعي النهج الفوقي البيروقراطي ، والعناصر المرتبطة به قوة ذات وزن محدود عاجزة لوحدها من فرض مطالبها النقابية والديموقراطية والتعليمية . إن هذه النظرة التحقيرية خاطئة ، وتحمل بين طياتها خلفية أخرى ترمي إلى تهميش النضال الطلابي الجماهيري واستبداله بالحوارات التي تتم فوق ظهرها والتي تنسجم والشعارات الزائفة من "مسلسل ديموقراطي" و "إجماع وطني" ...الخ إن الحركة الطلابية قوة لا يستهان بها ، فإذا كان صحيحا أن الحركة الطلابية غيرقادرة لوحدها للنهوض بمهام التغيير الجذري للبنيات الاقتصادية والاجتماعية القائمة وليس بمستطاعها تحريك الجماهير الشعبية وقياداتها من أجل إنجاز هذه المهام باعتبار أن مثل هذه المهام هي من قدرات الجماهير الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة وقوتها السياسية الطليعية ، فإن ذلك لا يعني أن الحركة الطلابية لا تملك قدرات نضالية خاصة بها تؤهلها لإنجاز العديد من المهام الكبرى لجماهيرها في ما يخص مجال التعليم ومجالات العمل النقابي والثقافي، فبحكم الوضع الحالي للحركة الطلابية وتطوره النوعي والكمي (أكثر من 150 ألف طالب) فإن في استطاعتها إذا عرفت كيف تتحكم في قوتها وتلتف حول منظمتها العتيدة أ.و.ط.م أن تفرض جميع مكاسبها ومطالبها الأساسية ، وأن تنتزع العديد من المطالب الأخرى ، وأن تتمكن من إيقاف سياسة النظام التي تستهدف تصريف جزء من أزمته على حساب تعميق تدهور الأوضاع المادية والمعنوية الطلابية . ومثل هذا الطريق إذا كان يتطلب تضحيات كبيرة ونضالات واسعة ، فإنه طريق يظل ممكنا وغير مستحيل كما يحاول النهج الفوقي البيروقراطي الإيهام بذلك . وقد كان أول من

سيعبد هذا الطريق بالدم والشهادة هو النهج القاعدي عندما قدم مناضلين من مناضليه : الشهيدين مصطفى بلهواري والدرايدي مولاي بوبكر ، وقد استحقا بذلك تخليد ذكراهما في 6 و 7 و 8 أكتوبر من كل سنة باعتبارهما شهيدي الحركة الطلابية وخيرة مناضليها.

إن عملنا النضالي يجب أن يتجه دوما إلى البحث عن الأشكال النضالية القادرة على استنهاض الطاقات النضالية للحركة الطلابية ، وذلك في آفاق إبراز قوتها الكاملة واستعمالها من أجل فرض مطالبها ، وإذا كان "الاواكس" قد تم إحداثه بالجامعات ، فذلك أساسا بغرض عدم تمكين الحركة الطلابية من النهوض بكامل قوتها وطاقتها والوقوف ضد سياسة النظام . أن الهيكلة ستمكننا من استنهاض طاقات هائلة تختزلها الجماهير الطلابية للفها حول أ.و.ط.م وجرها إلى معركتها الأساسية والعراقيل التي سيفرضها الحرس الجامعي "لمنع حركة المناضلين في هذا السياق ، يجب أن لا تتحول إلى عامل إحباط ويأس بقدر مايجب أن تدفع المناضلين إلى المزيد من الارتباط بالجماهير الطلابية والتفكير في خلق أشكال للعمل وسط الجماهير الطلابية - وهي أشكال كثيرة - واستخدامها لفتح نقاشات وسط الطلبة من أجل شرح كيفية حل مشاكلها بالالتفاف حول منظمتها أ.و.ط.م واستيعاب أهمية العمل النقابي كأداة جبارة تمكننا من إيجاد الحلول لأوضاعنا المتردية التعليمية والنقابية والديموقراطية والثقافية . إن الجماهير الطلابية بالتفافها حول منظمتها أ.و.ط.م. والنضال من أجل فرض مطالبها الأساسية وحقوقها المشروعة لن تخسر غير أوضاعها المتردية والمتدهورة غاية التردي والتدهور ، أما بابتعادها عن العمل النقابي ولا مبالاتها ، فلن تربح منه غير الطرد والتشرد والتخرج بشواهد تؤهل أصحابها إلى الشارع والزنقة.

عبد الله سميح

طلبة "البرنامج المرحلي"
أنصار نشرة "الشرارة الطلابية"

افتتاحية

"الكلمة المانعة"
أو
الأفعى تغير جلدها

في العدد الأخير استغربنا جيدا من الهجمة عن "الشرارة" وعن "الشراريين" حسب أسلوبهم و نعوتاتهم الخسيسة ، فبعد أن عم التهويل و الصراخ وكذا التهديد بالوشاية مع تشهير عام لبعض من اعتبرهم التحريفية ، "رؤوسا" مدبرة لمشروع الشرارة الحارق لامحالة لكل المشاريع التحريفية في الساحة الطلابية ، وبعد أن ظهرت إيجابيات مشروعنا على مستوى الساحة ، تطلع علينا مجلة تتوهم أن تكون مانعة للطرح القاعدي بعد أن ادعت الانتساب له جورا.

لماذا الكلمة المانعة ، إذن ؟ و "ممانعة" هي لمن ولماذا ؟

فبالأمس كان أصحابها يعترضون على أي شيء اسمه الإعلام القاعدي متدرعين بوحدة هلامية للنهج "مناهضة للانشقاق" و"بتحصين أمني" ، يخافون اختراقه أكثر من أي أحد.

فهل تغيرت القناعات أم أن هول القمع الذي كثيرا ما تكلموا عنه قد زال ؟

ألم يتكلموا عن 30 سنة سجنا كضريبة للقاعديين بسبب "الشرارة" ؟ فكم ستكون ضريبة "الكلمة المانعة" ياترى ؟ 30 سنة موقوفة التنفيذ أم براءة ؟

ودون أن نضخم من الموضوع نقول وكما قلنا سابقا بأن النهج القاعدي لم يكن ولن يكون رقيبا عما يصدر بالساحة وللكل الحق في أن يعبر عن آرائه كما يريد ونعتبر أن التحريفية لما أعلنت عن مواقفها بصراحة واستقلالية عن النهج ، أي دون أن تتخذه يافطة فذلك مستوى متقدم من النضج ، فلكل برنامجه وتصوره للعمل ليبقى الفاصل الحكم هو الجماهير المناضلة .

فهذا ما نريده فعلا خلال هذه المرحلة و لمطلوب من "الكلمة الممانعة" هو الجرأة والوضوح سواء على مستوى الخطاب والبرنامج أو على مستوى خلفية الانتماء.

فإذا كنا نحن في "الشرارة" و منذ العدد الأول ، قد أعلنا عن انتماءنا الصريح ودون أن نستحي من أحد ، للخط البروليتاري الثوري ، فماهو إنتماءكم أنتم ياترى؟ وماهي تصوراتكم لكل قضايا الحركة الطلابية في ارتباط استراتيجي بمجموع قضايا الثورة المغربية .

فيا شهداء النهج الديموقراطي القاعدي ، ويا شهداء الخط البروليتاري الثوري ، انهضوا من قبوركم وانظروا إلى ما آلت إليه الأوضاع بعد تضحياتكم المشهودة ، فأسماءكم أصبحت منشورة في ساحات المناقصة العلنية وبأبخس الأثمان يتنافس عليها الجميع ، ليتبول عليها فيما بعد الجميع إلا الشرفاء والمخلصين لكم: الطلبة القاعديون .

"الشرارة الطلابية"

افتتاحية العدد 3 - مارس 1991

محاولة اغتيال لتاريخ
الحركة الطلابية الكفاحي

أصدر طلبة القوى الإصلاحية الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي ، بيانا يومه 25 فبراير 1989 بمناسبة ذكرى صدور الظهير المشؤوم في 25 فبراير 1975 وكعادتها حاولت القوى الانتهازية الشوفينية ممارسة عملية اغتيال غادرة لتاريخ الحركة الطلابية ومنظمتها المكافحة أ.و.ط.م. وسنحاول توضيح ذلك عبر ردنا الحالي ، محاولة منا للحفاظ على ما راكمته الحركة الطلابية وقواها الجذرية من تاريخ تجهل الجماهير الحالية لمنظمتنا أ.و.ط.م. الكثير منه.

فظهير 25 فبراير 1975 في القاموس النضالي للحركة الطلابية ليس سوى "الإصلاح الجماعي لسنة 1975" وقد عبرت الحركة الطلابية وقواها الجذرية عن موقفها الرافض له ، مباشرة بعد الإعلان عنه ، وسنبدأ سرد مجموعة من الوقائع التاريخية التي لها ارتباط بهذا "الإصلاح المشؤوم".

عرفت الحركة الجماهيرية أواخر الستينات وبداية السبعينات مدا نضاليا ثوريا ، شاركت فيه مجموع القوى الثورية بقيادة قواها السياسية الصاعدة ، آنذاك المتمثلة في الحركة الماركسية اللينينية المغربية.

فبجانب النضالات العمالية وعصيانات فقراء الفلاحين المسلحة وظهور العمل المسلح المنظم من جديد (حركة 3 مارس المسلحة) ، فقد ساهمت الحركة الطلابية والتلاميذية بقسط مهم ضمن هذه الزوبعة النضالية التي حرفت معها مجموعة من المفاهيم وأسقطت خلالها مجموعة من القوى السياسية ذات البرامج والمنطلقات الإصلاحية ونعني بذلك حزبي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب التحرر والاشتراكية.

وقد تلقت الحركة الطلابية هذا المد الكفاحي العارم باحتضان قوي له ، مبلورة برنامجا نضاليا وأفقا واسعا رحبا لتطوره منذ المؤتمر الوطني الثالث عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب والمنعقد سنة 1969.

وفي البيان السياسي العام والمقرر الخاص بالقضية الفلسطينية الصادرين عن هذا المؤتمر ، الدلالة الكبرى عن مدى تلاحم الحركة الطلابية بمجموع القوى الثورية الطبقية والسياسية في البلاد.

خلال هذه الفترة بالذات بدأت تظهر أولى لبنات الحركة الماركسية اللينينية المغربية بتأثير من واقع الصراع الطبقي ، بالبلاد وخاصة انتفاضة 23 مارس 1965 المجيدة و بتأثير كذلك من التحولات التي عرفتها قوى التحرر العربية والعالمية ، نذكر منها هزيمة 5 حزيران 1967 وظهور المقاومة المسلحة في مجموعة من البلدان العربية ، فالثورة الثقافية في الصين وإعادة الاعتبار للحركة الماركسية اللينينية العالمية بعد إعلانها الطلاق والاستقلال عن خط الهيمنة والتحريفية السوفياتي.

إنها البداية لبروز الخط الديموقراطي القاعدي وهو الذي تحمل المسؤولية في قيادة المنظمة خلال المؤتمر الوطني الثالث عشر ، وهو الذي توقف كذلك في صياغة أرقى الأشكال التنظيمية القاعدية ، بعد توفقه كذلك في صياغة بيانه السياسي العام من موقع ينسجم وانتماء الحركة الطلابية الطبقي باعتبارها جزء لا يتجزأ من قوى الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، ولا ننسى مأثرة المؤتمر التاريخية في صياغة الموقف من القضية الفلسطينية التي اعتبرها قضية وطنية.

بعد هذه التحولات وبعد المحاولات اليائسة لقوى الإصلاح الانتهازية لإلغائها والتشطيب عنها ظهرت الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين كخط مدافع عن هذا التراث النضالي للمنظمة ومعانق لكل التحولات النضالية والسياسية في الساحة الجماهيرية وقد لقي تعاطفا وتأييدا والتفافا كبيرا من طرف الجماهير الطلابية المناضلة التي اعتبرته ممثلا شرعيا ووحيدا لها ، وقائدا ومؤطرا لمجموع نضالاتها.

وبالفعل فقد مثلت الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين جماهير المنظمة التي منحتها مسؤولية قيادة وتأطير نضالاتها على المستوى القاعدي من خلال التعاضديات ومجالس المناضلين وعلى المستوى القيادي من خلال تفويضها لها للمؤتمر الوطني الخامس عشر.

فإنجازات هذا المؤتمر التاريخية لا تشكل القفزة النوعية في تجربة الحركة الطلابية فقط ، بل إنه قد شكل ومازال المشعل الذي أنار طريقنا وطريق مجموع الحركة الطلابية العربية المناضلة التي اتخذت برنامجه وتفاني واستماتة قيادته مثالا لما يجب أن تتحلى به قيادات الحركة الجماهيرية العربية.

مباشرة وخلال هذا المؤتمر وقبله بقليل ، عرفت البلاد مدا نضاليا متصاعدا شاركت خلاله مجموعة القوى الطبقية الثورية بهذا القسط أو ذاك وقد كانت هجمة النظام المسعورة بمثابة الرد الطبيعي على هذه النضالات بعد أن حسم صراعاته الداخلية ، وبشكل دموي ، في الطريقة التي يجب استعمالها للرد على هذه الزوبعة النضالية.

فكان الحسم للطريقة الأكثر ذكاءا وتناورا وذات البعد في النظر ، إنها سياسة اليد الممدودة لمصافحة القوى المتذبذبة والممكن جرها في أي وقت ، واليد الأخرى الممدودة لخنق الجماهير المناضلة وقواها الثورية.

وفي هذا الإطار تمت المصالحة الوطنية بين النظام وقوى الخيانة والخنوع بعد انقلابات 71 – 72 وتمت التصفية و الاعتقالات في حق اليسار الماركسي اللينيني وحركة 3 مارس المسلحة ، عرف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب حملة كاسحة من الاعتقالات ذهب ضحيتها أغلب العناصر القيادية "الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين" بمن فيهم أعضاء قيادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وأعلن عن حظر المنظمة قانونيا يومه 24 يناير 1972.

ولم تتوقف نضالات الحركة الطلابية رغم بعض الركود الذي أحدثته حملة الإرهاب الأسود في صفوفها ، إلا أن "إصلاح 75" الذي اعتبره البيان السيئ الذكر الذي نحن بصدد الرد عنه ، إيجابيا ، أنعش الحركة من جديد وبقدر ماكان ، اعتبارا للتحليل السابق ، بمثابة الترجمة العملية لسياسة "التصالح الوطني" فقد كان كذلك

بمثابة فرصة لفتح جبهة المواجهة من جديد بعد أن ضمدت القوى الثورية جراحا وبعد أن هيكلت الحركة الطلابية صفوفها من خلال المجالس القاعدية السرية.

وبتحليلها الثاقب المعهودة به حللت القوى الثورية مغزى ومضمون هذا "الإصلاح الذي اعتبرته آنذاك كمحاولة يائسة من النظام لإلغاء أ.و.ط.م. من الذاكرة النضالية للجماهير الطلابية ، بخلقه لبديل تمثيلي مازال يلوح به كلما ارتأى الفرصة سانحة لذلك ، إنها التعاضديات الإدارية التي سبق وأن رفضتها الجماهير الطلابية ، إلا الأحزاب الإصلاحية طبعا ، متشبثة بإطارها المناضل وبمبادئه الثابتة وبمناضليها الشرفاء الذين عانوا الاعتقال والنفي والاغتيال.

ونتعجب كثيرا لموقف أنوال من هذا الإصلاح ، ألم يستشر طلبتها عبد الواحد بلكبير قبل الإعلان عن هذا الموقف الخياني الدنيء ؟ ألم يعتقل نائب رئيس المنظمة لفترة المؤتمرالوطني الخامس عشر ، عبد الواحد بلكبير بعد يوم واحد من إطلاق سراحه ليعاد من جديد لسجن مكناس وليقضي هناك ثلاث سنوات بدون محاكمة ، لا لشيء إلا لتحمله مسؤولية قيادة تجمع طلابي كبير بكلية العلوم بالرباط والذي تم خلاله الحسم وبالإجماع الجماهيري القاطع لصالح موقف الرفض لأي بديل تمثيلي عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كممثل شرعي ووحيد لجمهور الطلبة المناضل ، كما أعلنت عن استعدادها للنضال من أجل رفع الحظر عن المنظمة ومن أجل إطلاق سراح مناضلي ومسؤولي أ.و.ط.م. وكافة المعتقلين السياسيين.

ورغم هذا الإجماع الجماهيري في رفض الإصلاح ورغم البديل الذي قدمته القوى الثورية آنذاك والممركز في شعاري رفع الحظر وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وضمنهم مناضلي ومسؤولي أ.و.ط.م. لم تستحي القوى الإصلاحية وكعادتها ، أحدا في إعلانها عن قبول هذا الإصلاح والدفاع عنه إلى ما لا نهاية.

إلا أن الدهشة التي أصابتنا لدرجة كادت أن تفقدنا صوابنا هي لماذا تشير القوى الإصلاحية هذه الورقة الآن بعد أن تركها النظام جانبا منذ محاولته الأخيرة سنة 84-95 ؟ فهل انقلبت الأدوار إذن ؟ ورفعت الأقنعة بعد هذا التردد الطويل ، إذن ؟

كنا نعتقد أن الورقة هي ورقة النظام الذي يحاول دون جدوى وبكافة الأشكال إلغاء الحركة الطلابية ودورها في إدارة طواحن الصراع الطبقي ، وقد عودنا النظام أكثر من مرة بتلويحه بهذه الورقة ، لكن في فترات ليست كالتي تعيشها الحركة الطلابية الآن ، إذ كان غالبا ما يستغل فترات الركود النسبي ، أما الفترة الحالية فهي فترة نهوض قوي تعيشه الحركة الطلابية فورقة النظام المستعملة عادة تكون إما الهجوم على الحركة لاعتقال عناصرها القيادية المحركة وإما التراجع لإعطاء مكتسبات مؤقتة.

ولا أعتقد أن معادلة الصراع تخرج عن هذه القاعدة أو عرفت استثناءات على طول تجربة الحركة الطلابية ، أما مبادرة الأحزاب المخزية ، فلم نجد لها من تفسير وهذا ما أدهشنا صراحة ، أهو عمى الألوان الذي أصابها ؟ أم أنه خيار قاهر ما بين مسايرة ومواكبة نهوض الحركة الطلابية المتهيكلة ضمن مجالسها القاعدية والمؤطرة

من طرف الخط القاعدي ، وما بين الدعوة " لإصلاح 75" الكابح لجماح الحركة الطلابية ومنظمتها أ.و.ط.م. إنه الإقبار الذي لم تقبل به منظمتنا وقواها الثورية ، فلا مجال لسياسة "الإجماع الوطني" و "المسلسل الديموقراطي" و "السلم الاجتماعي" ... الخ داخل الساحة الجامعية.

وإذا كان الأساتذة في إطار "النقابة الوطنية للتعليم العالي" قد قبلوا بالفعل هذا "الإصلاح" بل وشاركوا في إطاراته ، مجالس الكلية ، بحماس كبير ، فطبيعتهم وطبيعة حركتهم و تطلعاتهم تختلف ، على الأقل الآن ، جذريا عن طبيعة الحركة الطلابية وتطلعاتها في تحقيق تعليم شعبي ديموقراطي علماني وموحد.

تكتيكات هذا الشعار الاستراتيجي تتجابه صراحة مع طموحات هذه "النقابة" والقوى الإصلاحية المؤطرة لها ولا نستغرب إذن لاصطدامنا بواقع كون بعض أطر هذه "النقابة " و أطر الأحزاب الإصلاحية في نفس الوقت ، تكن حقدا مبالغا فيه لنضالات الحركة الطلابية بل إن البعض منها اغتنم الفرصة لأخذ مناصب مربحة ، رؤساء شعب ، إدارة مدارس ، عمادة (كلية العلوم بتطوان ، كلية العلوم بالبيضاء ، المدرسة العليا للأساتذة بمراكش ...).

وفي المقابل لا ننفي هنا تواجد بعض الأساتذة الشرفاء الذين يرفضون هذا المنحى بل إن بعضهم يؤدي الضريبة كلما وجب ذلك ، إلا أن قاعدة هذا التيار الديموقراطي مازالت ضعيفة وليس لها أي وزن داخل هذه النقابة.

فليس كما قيل من خلال البيان أن صدور الظهير... جاء بعد سلسلة النضالات البطولية التي خاضها الطلبة والأساتذة دفاعا عن استقلال الجامعة المغربية واحترام حركتها وكرامتها ، فالظهير إذن جاء ليخلق الإطار المناسب لسياسة "الإجماع الوطني" و"المسلسل الديموقراطي" و "السلم الاجتماعي" ... في قلب الجامعة ، جاء لتدجين الحركة الطلابية وإقبار صوتها المناضل "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب" ، والقوى الإصلاحية تعمل بكامل جهدها في نفس السياق ، أفلم تمارس هذه الأحزاب نفس السياسة على مستوى الجامعة ككل بحضورها مناظرتي إفران الأولى والثانية إلى جانب الاتحاد العام لطلبة والو ؟ في الوقت الذي أدارت ظهرها لنضالات الحركة الطلابية البطولية التي عرفتها الساحة الطلابية خلال فترة انعقاد المناظرتين ، بداية السبعينات بالنسبة للأولى وبداية الثمانينات بالنسبة للثانية .

فردنا بعد هذا كله ، لن يكون بعد الإدانة لهذا البيان ، سوى المزيد من الاستنفار للقوى المناضلة والمزيد من الدفع بالحركة لأقصاها قصد اتساعها وشموليتها للجامعة ككل ، ومزيدا من التعبئة للبرنامج الديموقراطي القاعدي والمزيد من الهيكلة القاعدية الصلبة للطاقات النضالية الجماهيرية ومزيدا من الفضح للقوى الإصلاحية ومشاريعها الخيانية.

وكندإء أخير، نقول حذار أيتها الجماهير المناضلة فأعدائك الكثيرون لم تنفعهم مجموع القوى الخاسرة ولم تبق لهم سوى ورقة قوى الظلام الإخوان المجرمين ، فهي أخر ورقة لم تلعب رغم التردد مرة مرة للتلويح بها ، ولا نستغرب إذا كان عميد كلية الشريعة بتطوان يقود هذه العصابة الظلامية وفي كون قوى الإصلاح و"أنوال"

ضمنها لا تتورع في إخفاء مغازلتها لقوى الظلام الفاشية هاته ، وتتكلم عن الصراع الديموقراطي ، أنسيت "أنوال" فجأة تاريخ هذه القوى الدموي ، أنسيت هجومها على أول تنسيق قامت بعه فصائل الحركة الطلابية من أجل رفع الحظر عن المنظمة سنة 77 - 78 بعد أن أقيم تجمع طلابي داعم لهذا التنسيق "بالمغرب الكبير" بالرباط ، تحت دعاوي الجهاد ومحاربة الإلحاد ، أنسيت تجنيد عصاباتها المسلحة بالهراوات والسلاسل والخناجر أكثر من مرة بالرباط ، فاس ، وجدة ، تطوان ...للهجوم على الجماهير الطلابية ومناضليها ؟ أنسيت أن هذه العناصر الظلامية في أغلبها لا طلابية ومشبوهة ؟ أنسيت أن هذه القوى الظلامية لا تخفي تنسيقها مع الإدارات المشرفة على المؤسسات الجامعية في أحلك ظروف القمع والمنع التي عرفها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ؟

الجواب لكم ، والتاريخ شاهد عيناه مفتوحة لا تعرف النوم فترزنوا قبل الإجابة ، فإذا كان لكم موقف ما فعبروا عنه صراحة ، و لا تغتالوا التاريخ ، فليست الساحة بدون رقيب ولا حسيب وعاشت نضالات الحركة الطلابية منظمة صامدة في مجالسها القاعدية وعاشت أ.و.ط.م. تقدمية مكافحة والخزي والعار لقوى الإصلاح والظلام.

خالد حداد

السبت 25 فبراير 1989

متى سمحت الرباقة بالدفاع عن القاعديين
حول مقالة "رفاق عبد الوهاب وأم كلثوم"(*)

يقول لينين :" أن يجدد المرء سلوكه تبعا لكل حالة وضع ، أن يتكيف تبعا لأحداث الساعة ، لتغيرات الأمور السياسية الطفيفة ، أن ينسى مصالح البروليتاريا الجذرية والمميزات الجوهرية لمجمل النظام الرأسمالي ولكل التطورات الرأسمالية ، أن يضحي بهذه المصالح الجذرية من أجل منافع وقتية ، وفعلية أو مفتوحة ، تلك هي السياسة التحريفية ، ومن جوهر هذه السياسة بالذات ينجم هذا الأمر الجلي وهو أن أشكالها قد تتغير إلى ما لا حد له وأن كل مسألة "جديدة" نوعا ما ، وكل تغير في الأحداث غير منتظر أو متوقع نوعا ما - ولو أدى هذا التغيير إلى تعديل الخط الأساسي للتطور ، لدرجة ضئيلة جدا ولأقصر فترة من الوقت - سيولد حتما وأبدا ، هذه الأنواع أو تلك من التحريفية " { الماركسية والنزعة التحريفية }.

وفي مجلة "**اختلاف**" عدد 1993/7/6، وردت مقالة بعنوان : " **دفاعا عن القاعديين**" ، موقعة من طرف: سعيد الزناسني وأشرف بلمكي ، ومجموع مقالات أخرى نموذج :" الحركة الطلابية أركيولوجيا الهامش والمكتوب" بقلم محمد شكري سلام و"شهادة" للسعدية السلايلي (...) ، أقل ما يمكن ملاحظته عنها هو أنه بعد مجموع الإخفاقات التي عرفتها الخطابات التحريفية/الإصلاحية الجديدة في ساحة النضال لإيقاف المد النضالي المتصاعد للجماهير الشعبية (انتفاضات شعبية ، عصيانات ، اعتصامات...) بدل التفكير في كيفية تنظيمها وتأطيرها ورسم خط ثوري لها ، التجأت إلى إعلان جديد ومتجدد استعملته كل الفرق التحريفية سابقا ، للمزيد من المحاولات الإجرامية لاغتيال الوعي الثوري لدى مجموع المناضلين والشباب الثوري ، الذين لا يقبلون بالحلول التوفيقية والانتظارية.

إنها نقطة حنظل في ماء عكر ، أو قل مقالة ضمن عاصفة المقالات التحريفية التي لاتزيد الواقع المتأزم إلا تأزيا وتعقيدا ، بشحنه بمعطيات هي الأخرى مليئة بالمغالطات دفعتنا للرد على المقال ، ليس لجديد فيه ، أو لتراجعاته لأن من حقهم التراجع ، بل للإبداعات التحريفية في بلادنا وفي الجامعة المغربية خصوصا ، والمغالطات ، خصوصا لما صار الأمر يمسنا بشكل مباشر نظرا لانتمائنا ، لصفوف الطلبة القاعديين.

---

* رد على مقال تحت عنوان: "دفاعا عن القاعديين" كتبه سعيد الزناسني وأشرف بلمكي ونشر بمجلة اختلاف- العدد:6-7 سنة 1993، ومن المفيد الرجوع إلى هذا المقال لقراءة هذا الرد. (الناشر)

في البدء نسجل أن رفاق الأمس ، أنصار المقالة ، قد أعلنوا أبويتهم عن الماركسية اللينينية ، التي ماهي منهم ولا صالحة لأمثالهم وأمثال أمثالهم التافهين ، الضيقي الأفق ، والذين قال عنهم لينين (1) : الذين "أوهمهم الارتياب وطيرهم الإدعاء بالعلم والمعرفة" في زمن الرأسمالية والتحولات الدولية" بلداء بلهاء ، يميلون إلى خطب الندامة ، ويتعبون سريعا من الثورة ويحلمون بجنازة الثورة كما يحلمون بعيد من الأعياد". كدواء ضد أمراض "الفوضوية" كما جاء في كلمة الأسبوع الثقافي 90 - 91 بفاس و"السلفية الجديدة" ...الخ من قاموس مناشفتنا الجدد ، لكن وللأسف الشديد ، أن شطحاتهم النظرية ، المفعمة بروح البرجوازية الصغرى ، لا تحمل مقومات الاستمرار نظرا لفقدانهم لمنطلقات نظرية واضحة ، لذا أقول للرفاق في هذه الدباجة لكم الحق في الإبداع النظري ، ومن حقكم على من تسمونهم ب : (السلفيين الجدد) - القاعديون الأقحاح ، الماركسيون - اللينينيون أن يساعدوكم لتتفقوا وتسيروا على طريق "التروتسكية ..." ؟ والأحزاب الشيوعية التي تقدم انتقادات ذاتية وتعيد صياغة أفكارها والنظر في أولوياتها". (تعبير أطفال) والاعتراف معكم "بالهزات العنيفة التي عرفتها تجارب " كانت تسمى " اشتراكية" أن "النصر انفدرت به الرأسمالية وأطرافها التابعين لها" ، ولكن لن نسير معكم في تكتيككم، أي أن نخاف الثورة المغربية لأن الرأسمالية قد تنتصر علينا ، إنكم برجوازيون صغار، طفيليون في تفكيركم ...إن التحريفية في هذه المرحلة ، مرحلة الردة ، جندت كل وسائلها وإمكاناتها لتضبيب الوعي الجماهيري بنشرها لوعي مغلوط حول واقع الصراع الطبقي وآليات ممارسته ، والمهمات المطروحة في المرحلة ، والتي تعتبرها مرحلة النضال الديموقراطي ، وأي ديموقراطية يتم الكلام عنها ؟ هل هي الديموقراطية الشعبية والتي تطرح في صلب مهامها إقامة السلطة الديموقراطية الشعبية ، أم الديموقراطية الليبيرالية ، المتمثلة في لبرلة الحياة السياسية - إنها الأخيرة بالطبع - لذا يبقى لزاما على المناضلين الثوريين المزيد من النضال وبكل الوسائل الممكنة لفضح هذه الحملة التي تتأطر ضمن الهجمة الشرسة على الفكر الماركسي اللينيني تحت يافطة "التجديد والتطور" (عن المقالة) وتوفير الشروط الأفضل للعمل الثوري . وخير ترشيد لكل المناضلين هو ما قاله لينين (2): " إن أفدح مصيبة وخطر" في المغرب حاليا وفي مجموع البلدان " يكمنان في عدم وجود حزب ثوري ... هنا أحزاب الخونة من طراز " الإصلاحية وأذنابها ... ولنا كامل اليقين " أن في وسع الحركة الثورية الجبارة الجماهيرية أن تصلح هذا النقص ولكنه لايزال مصيبة كبيرة وخطرا كبيرا" لأن في غياب الحزب الثوري تنتعش كل أشكال الردة والتراجعات ويدخل اليأس إلى الجماهير. " ولهذا ينبغي بذل قصارى الجهود لفضح المرتدين من طراز" المماتعين - من يسمون أنفسهم بالقاعديين التقدميين - "وبذلك ندعم الجماعات الثورية في البروليتاريين الأمميين حقا وفعلا ،

1 - في مقدمة الترجمة لرسالة ماركس إلى كولمان.

2- الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي.

الموجودين في جميع البلدان . إن البروليتاريا ستنتصر بسرعة عن الخونة والمرتدين وستسير وراء هذه الجماعات وتربي منها لنفسها زعمائها - وليس عبثا تزعق البرجوازية في جميع البلدان بصدد "البلشفية العالمية".

في بعض الردود: حول المنطلقات.

كتب صاحبا المقال في بداية عرضهما لأفكارهما يقولان : "نشير منذ البداية بأننا سنسمي الأشياء بمسمياتها دون اللجوء إلى الالتواءات " وهكذا بدت لنا الانطلاقة مليئة بأجمل النوايا. وأحسن فهم ، وهو كثيرا ما عبرنا عنه كطلبة قاعديين جماهيريا ، بصيغة الحقيقة الثورية والحقيقة كل الحقيقة للجماهير المناضلة ... ولندع مؤقتا هذه الفكرة ، ولنتابع ونرى هذا ..."التجديد والتطوير..." أراء جميلة ومفاهيم معسولة ولكن ... إن "التجديد" سيقودنا للحديث عن أصوله داخل الواقع ، وهكذا تطرح تساؤلات عديدة تستمد أصولها من إرادة المعرفة ، والمعرفة النقدية من أجل المساهمة في تطوير من يجدد ... فالتجديد لأي جديد ؟ وأي تجديد يتم الحديث عنه : هل هو تجديد العمل ؟ البرنامج ؟ المنطلقات ؟ أدوات الممارسة ؟ الإطار المؤطر للممارسة ؟ أم الكل ؟ رغم أن التجديد في أي مستوى سيؤثر على المستويات الأخرى.

فإذا كان "التجديد" في البرنامج ، فهو لن يستدعي بالضرورة ، إعادة النظر في المنطلقات بل يفترض استيعاب التطورات الحاصلة في واقع الصراع الطبقي ، من أجل استيعاب كيفية الانخراط السياسي في الوضع بالمحافظة على الموقع الطبقي ، أماإذا مس بالمنطلقات ، فيبقى مفروضا البحث عن المنطلقات التي تجعلني أستطيع التثبت أكثر بالموقع الطبقي ، بدل أنه إذا كان "التجديد " وهو تجديد في المنطلقات التي تحكم علينا بالانتقال إلى مواقع طبقية أخرى ، فتمس ولا محالة بالتصور السياسي العام والمرحلي . رغم أن الواقع التجريبي برهن بأن أية وجهة نظر غرست جذورها داخل الجماهير ، وتعبر على طموحاتها ، ولا يمكن زعزعتها إلا حين يستعاض عنها بأخرى تتجاوزها نضاليا وسياسيا.

فإذا ارتكزنا إلى هذه المحددات الأخيرة . فإن رفاقنا أصحاب المقالة أو رفاقهم في الجامعة لم يأتونا بجديد ، إلا ما يمكن أن نسميه إعادة إنتاج وجهات نظر ثم الحسم معها ، والمعترف بالحسم معها ، حتى من طرف أصحاب المقال ، وجهات نظر تراجعت عن طبيعة العلاقة التي تم تحديدها مع القوى الإصلاحية بماهي علاقة قطع وفضح ، وعن العلاقة مع النظام بما هي علاقة تصادمية وبعدها عن الماركسية - اللينينية .

فالوجهات نظر التي سبقت وحاولت احتواء النهج هي وجهات نظر تدميرية للنهج ووجودها كان سابقا عن التطوات الحاصلة على الصعيد العالمي . وهنا يعني لكل من يفهم هذا اللغز ، أن المرتكزات المعتمدة لدى الرفاق ، انطلاقا من الانهيارات إلى "النظام العالمي الجديد" إلى إعادة النظر في الآليات والمنطلقات عند

الأحزاب الشيوعية ، يستند إلى تبريرات لا غير من أجل تصفية التراث المشرق داخل الجامعة المغربية بشكل خاص ، وداخل المجتمع المغربي بشكل عام. إلا أن "التجديد" الذي تكلم عنه الرفاق أصحاب المقال ليس هو وجهة نظر داخل الحركة الطلابية فقط بل " تجديد" أيضا في منطلقاتهم الفكرية.

إن ما نسجله في البداية ، هو غياب وضوح فكري عند رفاقنا ، أي قيام ضبابية في التفكير ، فحينما ينصح الرفاق باللجوء إلى "التروتسكية" و حينا آخر إلى أفكار "المجددين الشيوعيين" وفي يوم من الأيام ، وهذا من نخشاه ، وهو ما وصلت إليه بعض القوى التي سارت في نفس الدرب وحتى بعض المناضلين ، ستنصحوننا بالاستفادة والتثقيف بكتب "السيد قطب وتلامذته ، فهل هذا هو "دون اللجوء إلى الالتواءات " الذي ذكرتمانه في أسطركما الأولى أم هو الدوران بعينه ؟

فتعبير "دون اللجوء إلى الالتواءات" لا يعني إلا أمرا من أمرين لا ثالث لهما :" إما أن أصحابنا تثقفوا على طريقة الالتواءات حتى صارت مصدر تواصلهم ، وإما أن "عدم اللجوء إلى الالتواءات" الذي ذكرتمانه هو هجوم التواني وضبابي بإعلان بنفيه ، بغية كسب ثقة القارئ . وبما أنه لا يمكن الإدلاء صراحة بهذه الحقائق فإن أصحاب المقال لا يرون ضربا "دون اللجوء إلى الالتواءات" باستعمال الكلمات الطنانة الجوفاء والتي يحاول أي برجوازي صغير الاحتماء بها خوفا من اليقظة الثورية والتي لاينتج عنها في كل الحالات سوى السخرية ، ويصاب أصحابها بالإحباطات وخيبة الأمل ، وتتكسر طموحاتهم.

إن الكلمات الطنانة وكل أشكال الالتواءات والتغليط ، واللعب بالعواطف ، والمفاهيم الحساسة (الوحدة) لن يخفي عنا غياب المنطلقات عند أصحاب المقالة ، وليس عند القاعديين كما يغالطون الجماهير وحتى وضوحا في التطور السياسي. وهذا ما سنعمل على توضيحه فيما بعد لذا "يجب قول الحقيقة للجماهير بكل بساطة ووضوح وبلا لبس ولا إبهام" (1) في جمل ذات دلالة واضحة.

وبعد هذا الكشف والتعرية لما وراء مجوع الجمل الطنانة التي سنصادفها وصادفناها . نذكر من يريد التذكير بأن الإفراز السياسي للنهج الديموقراطي داخل الجامعة كان بعد الانتفاضة الشعبية في 23 مارس 1965. وانتفاضات الفلاحين وعصياناتهم وانتفاضات الطلبة والتلاميذ والإضرابات العمالية الطويلة النفس في مجموع القطاعات ، والعجز التاريخي الذي أصيبت به القوى الإصلاحية بعد أن تخلفت عن الجماهير الشعبية وأصبحت تسير في ذيلية القطب النقيض بلجوئها إلى المساومات على حساب أرواح شهداء الشعب المغربي الشرفاء ... بالموازاة مع وقائع عربية ودولية هامة وجد حاسمة ، أهمها النجاحات التي حققتها مجموع القوى الثورية التي تبنت الفكر الماركسي – اللينيني في بعض البلدان المتخلفة – كوبا ، الفيتنام ، والهدف الذي

---

1 – لينين: حول الصبيانية اليسارية والنزعة البرجوازية الصغرى

حققته الثورة الثقافية عالميا. والصمود والتقدم الذي أحرزته بعضها في مجموع الجهات - أمريكا اللاتينية ، الشرق الأوسط ، إفريقيا ، آسيا... مع انتفاضات الطلبة والعمال في البلدان الصناعية ، بالإضافة إلى الهزة التي عرفها الفكر البرجوازي الصغير داخل حركة التحرر العربي بعد هزيمة 1967، كتعبير عن فشله التاريخي لتأطير الجماهير الشعبية ، والذي رافقه جمود الفكر الماركسي - اللينيني كفكر مؤطر للقوى الجذرية والخط الديموقراطي داخل الجامعة المغربية . وبعد محاولات النظام وحلفائه في لعبة "الإجماع" / القوى الإصلاحية ، تصفيته في مرحلة الحظر القانوني وتشطيبه من تراث الشعب المغربي ، ظهرالطلبة القاعديون كخط مدافع عن تراث النهج الديموقراطي ، وكوريث شرعي له من خلال معانقته لكل التطورات السياسية والنضالية الحاصلة داخل الجامعة وداخل الشارع ، ولم يكن الطلبة القاعديون معانقون للتطورات والتحولات التي عرفها "اليسار الجديد" سواء في تجربته الخاصة داخل السجن وحتى داخل الشارع و ما حسمه مع "المبادرة" و "وجهة نظر 7 فبراير" و "الكراس " وفي الآونة "الممانعين" لخير دليل.

وللمزيد من التوضيح ، نذكر كذلك بموقف الطلبة القاعديين من القضية الفلسطينية قضيتهم الوطنية ، فهل ينسى الرفاق أن هذا الموقف احتل مكانة ضمن برنامج الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، وكذا الموقف من النظام القائم في المغرب كنظام لا وطني لا ديموقراطي لا شعبي ، بفعل الحركة الماركسية - اللينينية وفصيلها داخل الجامعة المغربية ، النهج الديموقراطي، والموقف من القوى البيروقراطية داخل المنظمة باعتبارها قوى إصلاحية - ألم يكن منطلق تحليل هذه المواقف هو الماركسية - اللينينية ؟ فكيف ستحجبون الشمس بالغربال يا من تقولون أن الطلبة القاعديين ليس لديهم منطلقات ؟ !!! ولو اعتبرنا خطأ أن القاعديين ليس لديهم منطلقات ، فبماذا يحللون مواقفهم و خصوصا موقفهم من النظام ومن القوى الإصلاحية ومن القضية الفلسطينية أباحتمائهم بأغاني عبد الوهاب وأم كلثوم ؟ وكيف تجدرت هذه المواقف داخل أوساط الطلبة ومناضلي الشعب المغربي الأوفياء هل بتنظيم الطلبة القاعديين لسهرات الرقص لاكتساب وعي الجماهير المستلبة ، إننا لم نجد عند رفاقنا إلا ما يثير السخرية ، الشيء الذي أشرنا إليه سابقا أن من لا يتوفر على منطلقات لا يمكنه أن ينسجم ، فبالأحرى أن يعبر عن توجه واضح المعالم ، فالقاعديون فصيل طلابي ماركسي - لينيني مستقل مناضل داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

قلنا سابقا أن آراء الرفاق جميلة ، والآن سنقول أنها غريبة بل بسيطة أيضا ، ونسألهم : كيف ستكون منظومة تفكيركم يا أصدقاء ؟ أتأخذون عن كل مفكر مقالة ؟ وعن كل حزب "شيوعي" ، جدد مواقفه ، موقفا ؟ بل خذوا أيضا من منظري "نهاية التاريخ" ما تستعينون به في تمارينكم الإنشائية ، وهكذا ستفكون معضلتكم . إنها فكرة شبيهة / مأخوذة مما يدعو إليه بعض المحيطين ، "اليسار الجديد " / "الإصلاحية الجديدة" في الشارع ، فقط الفارق في هذه الفكرة - ولا أعتقد أنه موجود مادمتم تريدون جمع كل وجهات نظر داخل الجامعة من أجل خلق إطار موحد [تعبير أصحاب المقال] هو أنكم تدعون إلى تجميع الأفكار (الماركسية ،

اللينينية ، التروتسكية وأفكار المجددين الشيوعيين ...) من أجل تكوين منظومة فكرية / زوبعة من الأفكار وبائسي "اليسار الجديد" يدعون إلى تجميع المناضلين لتكوين التجمع الديموقراطي "التجمع الإصلاحي"... حسنا ، خذوا ماهو صالح لكم من هنا وهناك ، وخذوا من القاعديين ماشئتم ... لكن لا تحاولوا اغتيال التاريخ .

نعود الآن إلى مجموع الآراء التي جاءت في المقالة والتي تؤكد الغياب الواضح للمنطلقات عند الرفاق :" أن الاختلاف بين هذه الوجهات نظر كان أحيانا يتخذ أشكالا كاريكاتورية وعميقة ...مثلا "الإصلاح الجامعي" هل هو "مخطط طبقي" أم "إجراء سياسي" ؟ الاعتقال السياسي هل هو "ظاهرة" أم "قضية" ؟ اضطهاد المرأة "مضاعف" أم "مزدوج" ؟ هل النظام أو الحكم أو الطبقة الحاكمة أو الكتلة الطبقية أو التحالف الطبقي ؟ ... الخ إنها متاهات لا يمكن الخروج منها " {المقالة نفسها} لكن تغيب عنده منطلقات واضحة تجعله ينتج موقفا سياسيا من كل الإشكالات التي تعترضها ومن كل القضايا المطروحة ... و أنتم ما هو موقفكم من هذه القضايا ؟ أم يجوز الوجهان يا فقهاء ؟ ! وعلى حد معرفتنا لمجموع رفاق أنصار المقالة ، نعرف أنهم يدركون جيدا أن أية ممارسة واعية لا يمكن أن تكون خارج فهم سياسي فكيف ستكون إذن ، الممارسة داخل خط لا ينسجم موقفيا ؟ بالطبع ستكون عشوائية لاغير ... ستبقون دائما بسطاء وطفوليين في تفكيركم يا أصدقاء إن ما عرف في قاموس قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي سابقا بالبريسترويكا ، وفي الإعلام الأمبريالي، السمعي البصري والمكتوب ، "بنهاية التاريخ" بالإضافة إلى مجموع الأحداث المتصارعة من انهيار المعسكر الشرقي إلى الهجوم الكاسح للأمبريالية على مجموع البلدان وعلى كل قوى التحرر العالمية ... قد أبان أن أجنحة مجموع القيادات الحزبية ، والجماعات السياسية ، والسلط السياسية ، كانت تحلق بريش غير ريشها ، فكان رهانها على العامل الخارجي سهل المنال ، الشيء الذي انعكس بوضوح في مجموع الإعلانات المتوالية عن التوبة ، توبة الأفراد والجماعات ، والقبول بلعبة ووضعية التوأمين ، كانتا محطتا اصطدام وأنصار المقالة – المانعين – نموذج ، ففي حرفية ما جاء في أوراقهم ما ينجينا من كثرة الشروحات ويضع القارئ أمام الحقائق بأم عينها ، وقد جاء في مقالة أصحابنا :"كان ينبغي أن يكون ق.ت قد راكموا تجربة نوعية ... لكن كيف يمكن للقاعديين أن يراكموا وهم فصيل محصور داخل أ.و.ط.م ؟ ... إذا كان لكل فصيل كوادره ومنظروه الذين ينتجون معرفة بالوضع السياسي والاقتصادي سواء على المستوى الدولي أو المحلي ، فالقاعديون يعانون من غياب مثل هذه الكوادر" {المقالة نفسها} وهكذا يعطون لأنفسهم الشرعية في التنظير للطلبة القاعديين :" لن نجادل أحد في كون كل أشكال العمل القديمة كانت ورائها أفكار ومعتقدات مرتبطة بشكل أو بآخر بطبيعة الاحتكاك مع كل ما هو مشرق في حركة اليسار الماركسي عامة في المغرب وخارجه ، وها نحن اليوم أمام أحزاب شيوعية كبيرة ... تقدم انتقادات ذاتية وتعيد صياغة أفكارها والنظر في أولويتها... إن الطلبة القاعديين التقدميين يجب أن يكونوا في مقدمة من يجددون أفكارهم

ليتخلصوا من سلفيتهم " {المقالة نفسها} وهكذا يشرعون في إعطاء مغالطات تاريخية ومنسجمة من أجل فك معضلتهم ..." لم يحدد الطلبة ق.ت. أبدا خلفيتهم المرجعية بشكل دقيق ... وربما هذا كان لصالحهم"(2) وسنضيف لهذه الاستشهادات جملا وردت في كلمة الأسبوع الثقافي لموسم 90 - 91 :" إن وضع التقدم النضالي للحركة الطلابية من داخل واقع الجزر العام يشكل تناقضا حادا تصير بمقتضاه الحركة الطلابية عاجزة عن بلوغ أهدافها في حين تبقى عارية في وضع المواجهة ، أي بدون حصن أمام الهجمات القمعية مما ينتج التراجع والانتكاسات في لحظات تاريخية ومتعددة ، وحين يكون التراجع خيارا مسقطا ، فإن الحركة الطلابية تجد نفسها أمام مأزق يجد أبعاده في صلب حركة التحرر الوطني" {نفس المقالة} "الخلاصة التي وصلنا إليها استنادا إلى التحليل السابق تتمثل في أن أزمة الحركة الطلابية يتداخل فيها الذاتي والموضوعي تداخلا وثيقا ، بحيث يتحول الموضوعي إلى عامل أزمة داخليه عندما لايجد أطراف هذا التناقض منطلقا سليما للتعايش" ...فكيف ستحميكم قوى أبانت التطورات المحلية والعالمية على أنها كانت دائما تبحث عمن يحميها.

لقد أوردنا قصدا وعمدا هذه الفقرات لأنه ليس من السهل أن يصدق القارئ ، وغير سهل أن نجد في مقال يتناول "القاعديين" في المرحلة ، مرحلة الردة والتراجعات مثل هذه الخساسة ، مثل هذه المحاولات التصفوية والانحراف عن الخط القاعدي ، مثل هذه الأحابيل القبيحة.

حول الموقف من القوى الانتهازية:

إن الطلبة القاعديين ، ومن قبلهم الحركة الماركسية – اللينينية في بداية السبعينات ، قد أوضحوا موقفهم من القوى السياسية (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، منظمة العمل الديموقراطي الشعبي ، التقدم والاشتراكية ، الطليعة الديموقراطية الاشتراكية) واعتبروها قوى إصلاحية انتهازية عاجزة تاريخا عن تقديم الإجابة ، عن واقع الجماهير الشعبية نظرا لطبيعتها المتذبذبة والتي تأكدت ومازالت تتأكد وخير شاهد على ذلك تاريخ التخاذل والمساومة على حساب مصالح الشعب المغربي. فعلى هذا الأساس ، حددت علاقتها بماهي علاقة القطيعة والفضح المستمر.

إلا أن أصحاب المقالة ورفاقهم داخل الجامعة لا يتوانوا لحظة واحدة عن إعلانهم استعدادهم وحسن نيتهم في التقرب والمصالحة معها ، أي القوى الانتهازية الإصلاحية ، وموقف "تقدمية" هذه القوى الذي عبر عنه أحد مسؤوليهم في مجلة "على الأقل" عدد 6/5 1991، و تعبير المقالة الذي يقول : "يجب صياغة برامج للنضال تضمن الالتقاء الموضوعي مع كل الأطراف المناضلة ، ونحن نقول هذا حتى لا يتم الرهان كثيرا على بعض النضالات لحسم مشكلات كبيرة لن تحسم بسهولة ، ولا تؤدي سوى إلى استنزاف الطاقات " ففيما كانت القوى الإصلاحية مناضلة ؟ بالإضافة إلى ما جاء على صفحات كلمة الأسبوع الثقافي 90 - 91 "القوى الوطنية الديموقراطية" مسقطة عنها الطبيعة البيروقراطية ... الخ من نماذج ما تبجح به رفاقنا خير دليل على كل ما

أوردناه سلفا من التوبة. والمثير في هذه المغالطات ليس خلاصات / مواقف أصحاب المقالة ورفاقهم ، بل التحليل المعتمد والذي أوصلهم إلى هذه الاستنتاجات بماهو تحليل يرتكز على مغالطات ، والإشارة لجوانب حساسة لإثارة عواطف القارئ في تناولها ، كنموذج المغالطات :" تعدد الاستراتيجيات والمرجعيات في أوساط الطلبة القاعديين " تغليب الاختلاف على الوحدة" مما هي من الأمور الحساسة ، وإشكالية "المتعاطف" و "المسؤول" باعتبار "المتعاطفون يتخرجون من الجامعة دون أن ينالوا حظ تسميتهم بالقاعديين التي كثيرا ما تمنوها "...لذا ، لن يفوتنا في هذه الآونة ، في ظل هذه الأوضاع التي تعرف تشوشا نظريا والذي كان وراءه وما زال مملكة المفاهيم المعسولة ، والكلمات الطنانة والأشباح النظرية التي صنعتها وأبدعتها الجوقة التحريفية ، بموازاة مع اشتداد القمع الأسود والرقابة بكل أشكالها والتي لا تسمح للمناضلين القاعديين الأقحاح التعبير عن طروحاتهم ... أن نجدد إعلاننا عن استراتيجيتنا في إقامة تعليم شعبي ديموقراطي علماني وموحد ، والمساهمة بشكل فعال في بناء نظام وطني ديموقراطي شعبي ، وإن إشكالية هذه الاستراتيجية لا تخرج عن إشكالية حركة التحرر الوطني بماهي استراتيجية تحمل هذه الأخيرة إلى الموقع الذي ينبغي أن تأخذه بماهو موقع المجابهة مع الثالوث الأمبريالي الصهيوني الرجعي.

إن التأطير الثوري لحركة التحرر الوطني والذي يرتبط بقوى طبقية ليست لديها أية مصلحة في إعادة إنتاج الرأسمالية ، الأساس المادي لكل أشكال التبعية للدوائر الأمبريالية ، هو القادر على حمل حركة التحرر إلى الموقع الذي يجب أن تحتله ، وفي غيابه ستبقى محكومة بأزمة ، وهذه الأزمة هي تربع قوى البرجوازية على قيادتها كقوى إصلاحية انتهازية – المحافظة سياسيا بمحافظتها كتصور سياسي على البناء السياسي القائم {موقف يخص كاتب المقال ولا يلزم الطلبة القاعديين} وهذا الموقع الذي تحتله هو موقع طبقي غير موقعها الذي هو موقع البديل الثوري الذي لا يكون سوى حزب ماركسي – لينيني ، المعبر الفعلي عن التحالف العمالي الفلاحي حتى النهاية.

فإذا قبلنا بهذا الفهم للموقع الذي تحتله القوى الإصلاحية داخل حركة التحرر الوطني ، بما هو موقع غير موقعها الطبيعي ، أي أنها تشكل عامل أزمة ، فكيف يمكن أن تنتظر منها السير معنا في المهمات المطروحة : مهمات التغيير الجذري ؟

وبعد أن عرضنا فهمنا لإشكالية استراتيجية الثورة والتي تتمثل في غياب البديل الثوري ، الحزب الماركسي – اللينيني ، نرجع إلى ما جاء في مقالة الرفاق ودائما في إطار الهجوم على النهج الصحيح داخل الجامعة ، ولننظر لهذه الفكرة : "والإقرار بالواقع ليس تشاؤما ، كما أن التفاؤل الساذج المبني على الوهم وتمجيد الذات السلفية ، لن يعمل إلا على التأخير ومراكمة الأخطاء " وإن الرفاق يتهموننا بتشبثنا بالنهج المتأخر الذي لم يراكم إلا الأخطاء ، ولنتابع دائما سيولة أقلامهم : " إن مشكلة التعريب لن يحلها فصيل ق.ت. ولا غيره ، كما أن مخطط ماسمي "بالإصلاح الجامعي" وإجراءاته مسألة تهم الشعب المغربي بكامله وبكل قواه المناضلة ،

فالجميع يتحمل مسؤوليته في النضال من أجل إصلاح جذري لقضية التعليم ببلادنا" .فبعد هذه الآراء ، نسأل رفاقنا أنصار المقالة ورفاقهم الذين لم ننتظر منهم إلا المزيد من الهروب إلى جانب القوى الانتهازية . فأي نهج سياسي يمكن اعتباره متأخرا /انتظاريا ، هل هو المراهن على قوى عاجزة على مسايرة نضالات الجماهير الشعبية ، والتي اختارت النضال المؤسساتي – المؤسسات المقننة – لتحمل مسؤوليتها في قضية التعليم ببلادنا ، أم هو النهج الذي يراهن على تراكماته النضالية والسياسية من أجل بناء حزب الطبقة العاملة في المستقبل ؟

إن أي تصور سياسي يعتبر في المرحلة القوى الإصلاحية الانتهازية ، قوى تقدمية أو يراهن عليها لتتحمل مسؤوليتها في النضال على مصالح الجماهير الشعبية (نموذج قضية التعليم) ولو كان يتبنى طروحات الطبقة العاملة ، ماهو إلا تصور انتهازي يوجه ممارسته في اتجاه تأييد تبعية الطبقة العاملة السياسية للطروحات البرجوازية إنه أبعاد لقوى الطبقة العاملة عن موقعها الطبيعي في الصراع الطبقي ، موقع قيادة حركة التحرر الوطني – على هذا الفهم دافعنا، وعليه سنفترق كلما أعلنتم الارتداد إلى الوراء .

أما عن مبررات الرفاق ، أي الواقع العالمي التخريبي ، واقع الانهيارات الذي تعتقدون أنه انهيار للمنظومة الماركسية – اللينينية فلا يمكن فهمه بجعله هو مقياس ذاته ، بمعزل عن القوى التي سادت فيه ، والمؤطرة للممارسة السياسية داخل البلدان التي عرفت الانهيارات ، وأية قراءة من هذا النوع ماهي إلا قراءة ساذجة ، ورجعية هيغيلية في تمييزها. لأننا حين نجرد الواقع عن القوى المتصارعة فيه ، نعجز عن نقده نقدا علميا ، والحكم عليه حكما انتهازيا لن يسايره إلا هوى أصحابه ، وأكثر من هذا ، نفقد القدرة على تغييره ، إذا كانت لدينا إرادة في التغيير ، وهذا ما يقل عند الانتهازيين الجدد ببلادنا.

وحتى لو قبلنا بمجموع مبررات أصحاب المقال من قبيل "انتصار الرأسمالية وأتباعها" ، فهل الثورة لن تكون ممكنة مرة أخرى بعد هذا الانتصار ؟ سنجيب بتجارب تاريخية ، ونذكر الرفاق بأن ماركس وانجلس وكل الثوريين من بعدهم تبنوا التغيير رغم فشل كومونة باريس وانتصار الرأسمالية ، وتبني لينين الثورة رغم فشل ثورة 1905 وتراجع مجموع أحزاب الاشتراكية – الديموقراطية عن "الماركسية الثورية" {تعبير للينين استعمله في مجموع كتاباته وخصوصا في صراعه مع التحريفيين} – البرينشتينية والكاوتسكية في ألمانيا، البروسية في فرنسا ، فاندر فلدة وأنصاره في بلجيكا ، المناشفة في روسيا ... ونضيف لإزالة الضبابية ، ونقول لمناشفتنا : هل اختلاف الشروط التي مر بها لينين والشروط التي نمر بها حجة معقولة ضد التشبث بالثورة والحزب الماركسي – اللينيني حزب الطبقة العاملة ، وحلفائهم الموضوعيين – الفلاحين الفقراء – المعدمين المستقل؟{أرى أن مفهوم المعدمين أكثر دلالة بدل القراء لأن هذا الأخير يحمل دلالة لاهوتية} إن كل التبريرات المعتمدة ليست سوى مطية لكل أشكال الانتهازية عند التحريفيين الجدد ، ولا تفيد سوى في الانتقال إلى جانب البرجوازية ، إلى جانب الليبيرالية التي تقول للشعب: ناضل في سبيل تحسين أوضاعك،

للعامل: ناضل من أجل تحسين الأجور، للطالب: ناضل في سبيل تحسين أوضاعك الدراسية... لكن فكرة دك نظام الرأسمالية التبعية ماهو إلا ضرب من "الفوضوية" {كلمة الأسبوع 90-91} و"الفكر البالي" "السلفي المتزمت" {نفس المقالة} "فلا جدوى للمرء أن يحمل حيث انهزم سابقا " ، تلك هي حكمة المرتدين والذين يستسلمون للسقوط بعد كل هزيمة " {لينين: الإصلاحية في الإشتراكية الديمقراطية الروسية}.

وهكذا نعود وبعد كل محاولات أنصار المقالة ، ليحجبوا عنا الغابة بشجرة ، عفوا، مزبلة التاريخ بأوصافها وليس بفجر مشرق: لنذكر الرفاق ببعض المحطات في التاريخ المشؤوم للقوى الإصلاحية ، تاريخ الخضوع والمساومات والتهجمات على القوى المناضلة ونضالات الشعب المغربي ، إن القوى الإصلاحية قد وقفت إلى جانب "الإجماع الوطني" أي الإجماع على مؤسسات النظام وعنصرها المركزي وكل مخططاته - مخطط التقويم الهيكلي ، مخطط "الإصلاح الجامعي" "ظهير 75" ... ضدا على مصالح الجماهير الشعبية والمساومة على حساب الانتفاضات الشعبية وإدانة بعضها واعتبارها "شغب" و "الإجماع" مع النظام على تشطيب القوى الثورية بتحولها إلى بوق للتفرشة الإيديولوجية لتوفير الأجواء للقمع الأسود ، ودخولها لعبة المسلسل و "السلم" و "المغربة" وإعادة تجديد عهدها مع مؤسسات النظام - الانتخابات الأخيرة - فهذا التاريخ الأسود نتيجة حتمية لاختياراتها الطبقية ، كقوى معبرة عن مصالح بعض الطبقات الوسطى العاجزة عن مسايرة نضالات الجماهير الشعبية عند احتدام واقع الصراع الطبقي.

إن اشتداد واقع الصراع الطبقي بين الجماهير الشعبية والنظام اللاوطني اللاديموقراطي و اللاشعبي يضع كل القوى السياسية مابين خيارين . إما الالتحاق بصفوف الجماهير وهذا موقف تقدمي وتحلمه القوى الحاملة لمشروع ينسجم وطموحات التحالف الشعبي في تغيير الوضع ، وإما الذيلية للنظام اللاوطني ، والالتزام بالخطوط الحمراء المسطرة من طرف هذا الأخير. والتي ماهي إلا خطوة للحفاظ على مصالحة طبقية ، ففي ظل شروط تميل فيها موازين القوى لصالح النظام و القوى السياسية ، الممثلة للطبقات الوسطى المتأرجحة بين الطرفين النقيضين ، المتذبذبة ، لن تختار سوى الالتزام بلعبة الوضعية القائمة ، أي لعبة المؤسسات ، مصيبة ممارسة الصراع / السياسة - إنها تصلح جزءا من مكياج النظام اللا وطني لتزيين وجهه داخليا وخارجيا.

فكيف أصيب رفاقنا ، أنصار المقالة ، بداء "المصالحة " والتعايش مع القوى الانتهازية . أم أن هذه الأمراض تصاب بها كل العناصرالبرجوازية الصغيرة عند أي نزول أوصعود أوتوج في الوضع.

ولتحصين المناضلين الثوريين ، نذكر بالتوجيه الرائع للينين "إن نضال الماركسية الثورية الفكري ضد النزعة التحريفية في أواخر القرن التاسع عشر ليس سوى مقدمة للمعارك الثورية الكبرى التي ستخوضها البروليتاريا السائدة إلى الأمام نحو انتصار قضيتنا التامة ، رغم كل تردد للعناصر البرجوازية وتخاذلها" {لينين: الماركسية والنزعة التحريفية}.

حول الوحدة:

بعد الصراع المرير مع الخطوط الانتهازية ، والمحكوم - كما وضحنا - بالتناقضات الحاصلة بين التصورات يعلن أنصار المقالة - بدون التواءات - عن نيتهم واستعدادتهم لمعانقتها ، معتبرين أن الصراع كان "هامشيا" و "محكوما بالمزايدات" {نفس المقالة}، ولنسميهم الآن بأنصار "الوحدة".

إن "أنصار الوحدة" يقولون بأنهم تقدميين ، بأنهم يتبنون التغيير ، تغيير أوضاع العمال ، تغيير أوضاع الطلبة ... وتغيير كل الأوضاع ... الخ ، وتغيير العلاقة مع قوى الخيانة والخضوع ، القوى الإصلاحية ، تغيير العلاقة مع المرتدين والمتآمرين ، والتصفويين ...الخ ، إن أنصار الوحدة / الوحدويين هم خط "وسط" يعارض الانشقاق/ القطيعة مع كل الانتهازيين ، إنه الخط الذي لا يغلب - حسب محتوى المقالة - الاختلاف - على الوحدة ، إنهم كاوتسكيون جدد.

إن هذا الخط "الجديد" المفعم بملكة من المفاهيم الحساسة والمعسولة ، يدعونا إلى المائدة المستديرة مع المرتدين والتصفويين ، و كل الذين تم الحسم معهم - (لتكوين إطار) لتجميع المناضلين الذين يدعون "بأنهم قاعديين" مهما كانوا مرتدين أو تحريفيين لتكوين إطار القاعديين / التجمع القاعدي - على صيغة الفهم الأصلي : "التجمع الديموقراطي" ، الذي يعتمد على تجميع المناضلين القاعديين - فجوهر المسألة كما اتضح ، لا يكمن في اقتناع الرفاق "بوحدة" نضالية واضحة المنطلق والتصورات لتقديم الممارسة الميدانية ، أو بضرورة التغيير الجذري لأوضاع الجماهير الشعبية ، وهم في نضالهم لا يسيرون في هذا الاتجاه ، بل هو إبداع نظري برجوازي صغير ، للتهرب من التغيير الجذري ومن تصور واضح ومنطلقات لا تحتاج الالتواءات إنها لمن أحط وأسوأ الرذائل لستر ماهو مكشوف.

إن الإصلاحيين والتحريفيين والمرتدين - "الكراس" ، "7 فبراير" "المبادرة"- هم خصومنا السياسيون ، إنهم يحورون موقع حركة التحرر الوطني في الصراع ، وهو شكل واع أو غير واع من أشكال الدعم والمساعدة للبرجوازيات العالمية الناهية للشعوب ، وهذا موقفنا ، وقد عبرنا عنه قولا وفعلا ، من خلال نضالنا ، بدون هوادة ، ضد البيروقراطية.

أما مواقف رفاقنا/الكاوتسكيين الجدد ، فهي غير مفصح عنها ، و غير قادرين على الإفصاح عنها لهذا يلجؤون إلى مملكة العواطف للقبض على القارئ.

يعتبر خط "الوسط" / الكاوتسكيون الجدد "القاعديين وحدة هلامية" {نفس المقالة} ومن هذا الفهم : مع التغييب القسري لتصورهم السياسي ومنطلقاتهم النظرية ، يشرعون الوجود داخلهم أي القاعديين - لكل وجهات نظر. وهذا التشويش / الفهم الذي قدمه أصحاب المقالة حول القاعديين ، تعارضه بحجة تاريخية وتقول : " إنها أكذوبة ، فلماذا يا ترى حسم القاعديون مع "المبادرة" ، مع "وجهة نظر 7 فبراير" ، مع "الكراس"

وقد دافعتم على هذه الممارسة قبل أن تنحرفوا ، أهل هذا كان من منطلق التعصب واللا ديموقراطية في التعامل ، أم من منطلق الانسجام مع تصورهم السياسي ومنطلقاتهم - أما وحدة القاعديين الفعلية أيها المحرفون/الكاوتسكيون الجدد ، فقد قامت ومازالت قائمة - بمثلوهم : هم (السلفيون والفوضويون) كما تسمونهم - على أرضية واضحة ، منطلقاتهم النظرية - الماركسية - اللينينية - وتصورهم السياسي العام - تصور الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية - ومساهمتهم العملية في بناء حزب الطبقة العاملة المستقل الماركسي - اللينيني.

فدعايتكم "للوحدة" مع المرتدين والتحريفيين من أمثال "الكراس" و "7 فبراير " ، إنما تعني موضوعيا الدفاع بلا هوادة على "الإصلاحيين الجدد" وبيع مصالح الجماهير بالجلوس في "المائدة المستديرة" إنها محاولة لتشطيب النهج القاعدي ، والاستيعاض عنه بانعطاف نحو الانتهازية.

أما حول إشكالية الوحدة والصراع ، وليس الاختلاف ، فيحسمان على أرضية التصورات السياسية ، والمهمات التكتيكية المرحلية ، وانطلاقا من مهماتنا في تنظيم العلاقة الديموقراطية مع الجماهير وذلك بمواجهة البيروقراطية ، بموازاة مع مواجهة "الإصلاح الجامعي" التخريبي والنضال من أجل رفع الحظر العملي في إطار متداخل ، فعلى هذا البرنامج يمكن قيام الوحدة والصراع مع الأطراف الأخرى، دون محاولة احتواء أي كان يخالفنا في منطلقاتنا.

وختاما ، سأدلي برأيي حول إشكالية التسمية أو ما سماه أنصار المقالة بالصراع حول تسميع القاعديين ، سأذكر بأن في مرحلة لينين كانت نفس الأشكال حول تسمية الاشتراكيين الديموقراطيين ، وقد حسم بإضافة كلمة الاشتراكية - الديموقراطية يميز كل طرف على حدة ، لأن الكل تشبث "بالماركسية" ، أما في المرحلة، فقد التجأ المجددون الشيوعيون إلى تغيير أسمائهم من الشيوعيين إلى الشعبيين الديموقراطيين التجمعيين لأنهم بكل بساطة جددوا في منطلقاتهم.

ولهذا أرى بدوري أن من أراد في المرحلة أن يجدد منطلقاته أو من جدد فيها ، فليجدد أيضا وبشكل شجاع اسمه . وفي الأخير ، أقترح عليكم أيها الكاوتسكيين الجدد اسم "الوحدة والتجديد".

أبريل 94 - مناضل قاعدي -

المحتويات

مقدمة	3
القاعديون التقدميون	6
المبادرة الجماهيرية	30
مجموعة بنيس	76
الكراس	109
طلبة البرنامج المرحلي	137